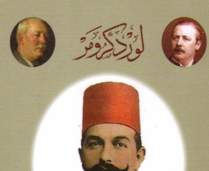
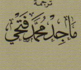


لورد كرومر





عباس الثاني



ترجمة
ماجد محمد فتحي

Editions Al-Adab 1923

42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868



مكتبة الآداب

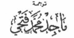
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

لورد كرومر



"يا أبانا زيوس، هل ابتُلي من قبل أيٌّ من الملوك العظام بمثل هذه الرعونة، فحرمْتَهُ بالتالي من منصبه الرفيع ؟" (الإلياذة، الفصل الثامن: ٢٣٦-٢٣٧)

ترجمة



(عن طبعة ماكميلان وشركاه ليميتد. بشارع سانت مارتان – لندن. ١٩١٥)

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة - ☎ : ٢٣٩٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com



42 Opera square - Cairo - Egypt



بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كرومر، إفلين، بارينج، ١٨٤١ — ١٩١٧
عباس الثاني/ كرومر؛ ترجمة ماجد محمد فتحي. —
القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٥
١٤٨ ص؛ ٢٠ سم.
تدمك، ٧ ٧٥٨ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١. مصر — تاريخ — العصر الحديث — عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ — ١٩١٤)
٢. مصر — الملوك والحكام
٣. الخديو عباس، عباس حلمي بن توفيق بن إسماعيل، ١٨٧٤ - ١٩٤٤
أ - ماجد محمد فتحي (مترجم)
ب - العنوان

٩٦٢,٠٤٢

رقم الإيـــداع، ١١٩٢٢ لسنة ٢٠١٥
الترقيم الدولي، I.S.B.N: 978-977-468-758-7

مكتبة الآداب
(علي حسن)
٤٢ ميدان الأوبرا — القاهرة
☎ : ٢٣٩٠٠٨٦٨
e.mail:adabook@hotmail.com

ABBAS II

BY

THE EARL OF CROMER

Ζεῦ πάτερ, ἦ ῥά τιν᾽ ἤδη ὑπερμενέων βασιλήων
τῇδ᾽ ἄτῃ ἄασας καί μιν μέγα κῦδος ἀπηύρας;
Il. viii. 236-7.

(O Father Zeus, hast thou indeed ever yet afflicted with such infatuation any one of the mighty Kings, and so deprived him of high renown?)

MACMILLAN AND CO., LIMITED
ST. MARTIN'S STREET, LONDON
1915

المحتويات

مقدمة المترجم

ارتبطت الأعمال الأدبية التاريخية للورد كرومر في ذهن القارئ المصري بكتابه «مصر الحديثة»، الذي نشره عام ١٩٠٨ بعد خروجه من منصبه كمندوبٍ سامٍ لبريطانيا في مصر والذي استمر فيه من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٠٧، وسرد فيه الأحداث الرئيسية في مصر والسودان بدءاً من الإفلاس في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٧٦) حتى وفاة الخديوي توفيق (١٨٩٢)، ثم شرَح النتائج التي عادت على مصر من جرَّاء الاحتلال البريطاني، وتقييم الشعب المصري بطوائفه.

إلا أنه من أعمال لورد كرومر المجهولة نسبيًا للقارئ المصري، كتابه «عباس الثاني»، وهو كتاب من القطع المتوسط يقع في ١٠٠ صفحة، سجل فيه صراعه مع الخديوي عباس الثاني (المعروف باسم : عباس حلمي الثاني. ١٨٧٤-١٩٤٤)، والذي لم ينشره إلا بعد خلع الأخير عام ١٩١٤.

ونسرد في هذه المقدمة سرداً موجزاً لسيرتَيْ هاتين الشخصيتين (اللّدودتين) يستعين به القارئ غير المتخصص على فهم ما وراء سطور هذا الكتاب.

السير إيفلين بارنج (لورد كرومر):

ولد إيفلين بارنج Evelyn Baring في يوم ٢٦ فبراير عام ١٨٤١، بمدينة كرومر الساحلية المطلة على بحر الشمال بشرق إنجلترا، والواقعة ضمن مقاطعة نورفولك. وهو من أسرة بارنج ذات الأصول الألمانية التي كانت تشتغل بالنشاط المصرفي بلندن بعد أن هاجر مؤسسها إلى إنجلترا في بداية القرن الثامن عشر.

و في سن السابعة، ألحقته أمه سيسيليا بمدرسة متوسطة تقع في بيت القس فريدريك بيكمور، الذي كان يقبل الأولاد من أبناء الريف الأثرياء، شأنه في ذلك شأن غيره من رجال الدين في مطلع العصر الفيكتوري. وأقر كرومر في مراسلاته الخاصة عن تلك الفترة أنه كان «يستعصي على التوجيه». ولمّا صدر الأمر بإخلاء المدرسة في عام ١٨٥٢ نتيجة للإصلاحات في مدينة كرومر، أرسلته أمه إلى مدرسة عسكرية تعدُّ التلاميذ للالتحاق بالأكاديمية العسكرية الملكية في وولويتش.

التحق إيفلن بتلك الأكاديمية في عام ١٨٥٥، وبعد تخرجه عمل

ملازماً بسلاح المدفعية الملكية في ٢٢ يونيو ١٨٥٨. ثم أتيح لـه أن يخدم في جزيرة كورفو اليونانية وجزيرة مالطة ليقفز منهـا بمسـاعدة رئيسه وعمه لـورد نـورثبروك إلى وظيفـة بـإدارة المخـابرات التابعـة لوزارة الحربية البريطانية. وفي فبرايـر عـام ١٨٧٢ عُـين عمـه لـورد نورثبروك نائباً لملكة بريطانيا بالهند التي كانت مستعمرة بريطانيـة في ذلك الوقت، واختاره ليكون سكرتيره الخاص، وكانت تلك الحادثة هي التي غيرت مجرى حياة بارنج ونقلته إلى فهم الإدارة الاستعمارية وأكسبته خبرة خاصة بالاقتصاد السياسي الذي كان يُعد عِلماً هامًّا في أوروبا في ذلك الوقت.

و بعد أن أمضى أربع سنوات مع عمه في تلك المهمة، عاد كرومر إلى إنجلترا بعد خلاف عمه لورد نورثبروك مع لورد سالزبوري وزير شئون الهند، فقدم استقالته في ربيع ١٨٧٦. ورتـب عمـه لـه وظيفـة مندوب بريطانيا في صندوق الدين العام بمصر، وعُين مراقباً ماليـاً في المراقبة الثنائية التي فرضها الإشراف الأوروبي على المالية المصرية، وعمل في مصر بـديوان وزارة الماليـة حيـث وصـل إلى القـاهرة هـو وزوجته في مارس ١٨٧٧.

و عاد بـارنج إلى لنـدن في ٢٤ مـايو ١٨٧٩ بعـد أن قضـى بمصـر عامين وربع العام. وكان يرى أن الخديوي إسماعيل هو أسـاس كـل

الشرور المالية التي حدثت لمصر في تلك الفترة، وأنه من الخير أن يُعزل. وبدا الأمر كأنه معركة شخصية بينه وبين الخديوي إسماعيل، الذي لقّبه بـ«أمير الشر». ورغم عزل الأخير في عام ١٨٧٩ إلا أن طيفه كان يَقُضّ مضاجع بارنج عندما عاد مرة أخرى إلى مصر عام ١٨٨٣ بعد الاحتلال، حيث تولى منصب «القنصل العام» لبريطانيا في مصر مع منحه لقب «سير». وقد ظل بارنج في وظيفته نحو ربع قرن كان خلاله الحاكم الفعلي لمصر.

تمسَّك كرومر بمبدأٍ استعماري لم ينحرف عنه طيلة تلك السنوات وهو: أن تبقى لإنجلترا هيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية، وأن ينتقل لإنجلترا كل ما يدَّعيه الغير من حقوق على مصر وفي مصر. وكان من ضمن مهامه الأساسية تقديم ذرائع لعدم وفاء الإنجليز بتعهداتهم بالانسحاب من مصر بعد إخماد الثورة العرابية، كما كان عليه معالجة الأزمة المالية الناتجة عن استدانة الخديوي إسماعيل، مدفوعاً بإجراء بعض «الإصلاحات» – التي يتشدَّق بها في هذا الكتاب وفي كتابه «مصر الحديثة» – لضبط المصروفات وزيادة الإيرادات والقيام ببعض المشروعات. وكان يرى أنه من مصلحة مصر أن يستمر الاحتلال حتى تتدعم أركان ذلك «الإصلاح».

استمر بارنج – الذي نال لقب «لورد كرومر، أو إيرل أوف كرومر» في عام ١٨٩٢، وكان أول من حمل ذلك اللقب، ولا زال أحفاده يتوارثون هذا اللقب حتى الآن في إنجلترا – في سياسة الحكم الفعلي لمصر بعيونٍ وعقلية استعماريتَيْن، وانفرد بإدارة شئون البلاد، واستبعد الخديوي بمبدأ «الحماية المقنّعة» ليكون مجرد سلطة اسمية «شرعية». وقد مارس ذلك بكفاءة طوال حكم الخديوي توفيق منذ توليه منصب القنصل البريطاني عام ١٨٨٣ حتى وفاة توفيق عام ١٨٩٢ وتنصيب ابنه الشاب عباس الثاني.

عباس الثاني وكرومر (صراع الشاب واللورد الكهل):

بمجرد وفاة توفيق، تم تنصيب ابنه الشاب عباس (الذي لُقب باسم الخديوي عباس الثاني) بعد استدعائه من فيينا ليخلُف والده في منصب الخديوية (من ١٨٩٢ – ١٩١٤). كان عباس شاباً جريئاً، واسع الطموح، «مصرياً بحتاً» كما حكم عليه لورد كرومر منذ لقائهما الأول. وقد تولى السلطةَ في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، وهي فتراتٌ ظهر بها جيل جديد من أجيال الحركة الوطنية طالبَ بما لا يشتهيه الاحتلال ولا

ممثله كرومر. ونفخ عباس في مصر روحاً جديدة أذكت نار الوطنية الكامنة ودعمتها مادياً ومعنوياً.

تنبه كرومر إلى خطورة الموقف وحاول إفهامه أين يكون مصدر السلطة، وتتابعت المواقف والتحديات بينهما، واستفحل العداء بين الرجلين وامتد إلى فروع الإدارة، وحظي الخديوي بعطف الرأي العام عليه، وسعى إلى الاحتماء بالدولة العثمانية صاحبة السيادة العثمانية على مصر، وبفرنسا التي لم تكن راضية بانفراد بريطانيا بمصر وشئونها.

كان تحدي الموجة الشابة الجديدة للاحتلال وسياساته قد بدأ يهز عرش كرومر، حتى وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦، وكان صلفه الامبريالي في عدم الاعتراف بجرمها السبب في إقالته من منصبه. وعبَّر كرومر عن موقفه منها في مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية أعدها على عجل يوم ١٢ يوليو عام ١٩٠٦ انتهى فيها إلى أنه يعتبر الأحكام «رغم قسوتها، عادلة وضرورية». وقدم النواب البريطانيون في خريف ١٩٠٦ اثنين وخمسين استجواباً عن دنشواي وإدانتها. رأى كرومر في ذلك بعضًا من «نكران الجميل» بسبب الهجوم عليه في مجلس العموم والصحافة البريطانية. ولم يدرك

كرومر أن متغيراتٍ سياسية دولية برزت في العالم في مطلع القرن العشرين. وكان لابد من تغيير أداء السياسة البريطانية في مصر، ولم يعد كرومر يصلح للعب الدور الجديد.

قدم كرومر استقالته في ٢٨ مارس ١٩٠٧ لوزير الخارجية البريطاني إدوارد جراي، الذي قام بمراجعته لسحبها، إلا أن صحة كرومر لم تكن تسمح بذلك، فحزم أمره استجابةً لنصيحة طبيبه. وقُبلت الاستقالة في مجلس العموم البريطاني في ١٢ إبريل عام ١٩٠٧. إلا أنَّ كرومر وهو يلقي خطبة وداعه في مصر في احتفال أقيم بهذه المناسبة في دار الأوبرا في ٤ مايو ١٩٠٧، كان مقصوراً على أصدقائه ورؤساء الجاليات الأجنبية في مصر، والذي قاطعه جميع الساسة المصريين (ماعدا مصطفى فهمي باشا ورياض باشا وسعد زغلول باشا) لم ينس أن يعيد ذكر ما اعتبره «إنجازات بريطانية» تحققت على يديه في مصر، ثم رمى المصريين بنكران الجميل، وأنهم لا يبصرون فضل الاحتلال، «مع أن أولاد العميان يولَدون غالبًا مبصرين».

غادر كرومر مصر في ٦ مايو ١٩٠٧ مصحوباً بلعنات المصريين، وخلَفه السير إلدون جورست في المنصب. ولكن ذلك لم يحُل دون أن يكتب كرومر العديد من المراسلات إلى جراي بوزارة الخارجية

البريطانية حول شئون مصر، وكذلك إلى جورست الذي كان يسأله المشورة دائماً.

ظروف تأليف كتاب «عباس الثاني» وغرض كرومر منه :

كان خلع الخديوي عباس الثاني بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى أول أسباب كرومر لنشر هذا الكتاب، والذي طُبع بلندن عام ١٩١٥. ويستحق هذا الكتاب أن يطلق عليه اسم «انتقام كرومر»، كما أطلق عليه المؤرخ البريطاني جورج أوين في كتابه اللورد كرومر: «الضربة الأخيرة لكرومر ضد عباس الثاني». ويشهد القارئ عبر سطوره إحساس كرومر بالمرارة ورغبته في الثأر لكبريائه؛ حيث أطيح به كحاكم فعلي لمصر على امتداد ٢٤ عامًا بسبب ذلك الشاب الغرّ.

يقول كرومر في مقدمته للكتاب : «كنتُ عند طبع كتاب مصر الحديثة قد أعددت تفصيلاً وافياً للحوادث التي وقعت بعد ارتقاء عباس الثاني لسُدة الخديوية المصرية بوقت قصير. إلا أنني لم أر من الصواب نشر ذلك البحث في تاريخ مصر لأسباب لا تخفى على من له أدنى إلمام بالشئون المصرية. أما الآن فقد زالت تلك الظروف التي كانت تحول دون نشر ما أعددتُه».

و يقول بعدها: «لم يبق الآن سببٌ يمنع عني رواية الأحداث التي تلت جلوسه على العرش الخديوي. وإني لآمل أن تثبّت هذه الرواية اعتقاد الشعب البريطاني بأن حكومة جلالة الملك لم تعمل بخلع حاكم مصر السابق عملاً عادلاً فقط، بل سلَكت أيضاً أفضل سلوك في مصلحة الشعب المصري. وسأسرد باختصار تام رأيي الشخصي بخصوص أهم ما مر بمصر من المراحل المختلفة في الثماني سنوات الأخيرة».

كما ذكر روجر أوين، أن كرومر قد قال في رسالة خاصة بينه وبين لورد روزبري أن غرضه من ذلك الكتاب : «أن يدَعَ المحللين السياسيين البريطانيين الذين نعوّل عليهم يدركون حقيقة ما تعنيه الحكومة في الشرق......مع الكشف عن عيوب الخديوي السابق». وقد توفي كرومر في عام ١٩١٧ بعد نشر الكتاب بسنتين.

في نهاية الثلاثينات أملى الخديوي عباس الثاني مذكراته باللغة الفرنسية على سكرتيره بجنيف، وكان قد استقر في جنيف منذ خلعه عام ١٩١٤ وحتى وفاته عام١٩٤٤. وسجل في مذكراته تلك العناء والدسائس التي لقيها من السلطات البريطانية، وكما يؤكد فيها أنه هو، وليس كرومر، صاحب فكرة بناء خزان أسوان. وكما فعل

كرومر في مقدمته لكتاب «عباس الثاني» حين يسرد الأحداث التاريخية التي حدثت في مصر منذ وفاة توفيق وصراعه مع الخديوي الشاب – والذي تضمن بعض عبارات الاستعلاء والتذاكي والانتقام – فإن الخديوي عباس أيضاً في أوائل صفحات مذكراته لمّح تلميحاً مستتراً إلى الرد على كرومر بأن مذكراته تعتبر «وضع نقاط على الحروف لإرضاء الكرامة الشخصية». ورغم ادعائه الموضوعية ونفيه لذلك، إلا أنه قد انتظر حتى أخذت السنوات التي تلت خلعه منعطفاً حرجاً، فوجد من واجبه أن يسجل مذكراته، والتي نُشرت في مصر في أواخر القرن العشرين بدار الشروق بالقاهرة.

و ختاماً، أقول لقارئ هذه الترجمة أنه لا غنى له عن قراءة مذكرات الخديوي عباس الثاني، حتى تضيف المزيد إلى معلوماته عن الفترة التي تناولها كلا الكتابين، وعن تقييم كثير من الأشخاص الذين أدّوا أدوارهم أثناءها، ولموازنة مزاعم كلٍّ من كرومر وعباس أحدهما عن الآخر.

و الكتابان رغم صغر حجمهما يحتاجان إلى قراءة متأنية، ونظرة تحليلية شاملة ......و كما يقول روجر أوين : «لقد كُتب الكثير عن اللقاءات الأولى لعباس مع كرومر، بما في ذلك ما رواه كلاهما عن تلك اللقاءات، وغالباً ما استهدفت تلك الروايات المجتزأة الدفاع

عن سلوك طرفٍ أو آخر، ولا زالت محاولة إعادة رسم صور اللقاءات الأولى بالغة الصعوبة؛ لعدم إمكانية تفادي الوقوع في الأسر الدرامي للأمور»(1).

وختاماً، أرجو من الباحثين إتماماً للفائدة من هذا الكتاب أن يهتموا بترجمة رسالة الدكتوراة التي أشار إليها دكتور رءوف عباس – رحمه الله– في مقدمته لترجمة كتاب «اللورد كرومر» لروجر أوين، وعنوانها: «**العلاقات بين كرومر وعباس الثاني**»، والتي أجيز بها الباحث جمال الدين المسدي عام ١٩٦٦ بقسم التاريخ بجامعة لندن.

ماجد محمد فتحي

القاهرة: رجب ١٤٣٦ هـ = مايو ٢٠١٥م

---

(١) انظر ترجمة كتاب «اللورد كرومر» تأليف روجر أوين ص ٣٥٧.

مقدمة

سردتُ في كتابي «مصر الحديثة» الذي طُبع في ربيع عام ١٩٠٨ تاريخ الإصلاحات في مصر حتى شهر مايو ١٩٠٧؛ أي حتى تاريخ مغادرتي ذلك البلد. إلا أنّ ذِكري تفاصيل الأحداث السياسية المصرية البحتة – التي لا علاقة لها بأحداث السودان – قد توقف عند وفاة توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢.

وكنت – عند طبع كتابي ذلك– قد أعددت تفصيلاً وافياً للحوادث التي وقعت بعد ارتقاء عباس الثانى لسُدّة الخديوية المصرية بوقت قصير. إلا أنني لم أر أنه من الصواب نشر ذلك البحث في تاريخ مصر في تلك الفترة لأسباب لا تخفَى على من له أدنى إلمام بالشئون المصرية.

أما الآن فقد زالت الظروف التي كانت تحول دون نشر ما أعددتُه.. وبالنظر إلى الأحوال الاستثنائية التي كانت تُحكم مصرُ تحت ظلالها منذ عام ١٨٨٢، كان من اللازم أن يكون لأخلاق حاكمها وشخصيته بعضُ التأثير الهام سواء على مستوى سير الإدارة

والسياسة العامة التي تتبعها حكومة بريطانيا العظمى ووكلاؤها المفوضون، فإذا لم يكن ذلك التأثير ذا فعل نافذ فإنه كان خطيراً.

وقد كانت معظم الأخبار التي وصلت حتى الآن إلى مسامع الناس، سواء عن أعمال عباس الثانى أو أخلاقه، ناقصةً أو محرّفة، وذلك أحياناً إما لتعصُّب سياسى، وهو سببٌ سهل الإدراك عندما يكون ذلك التعصب ناتجاً في أكثر الأحيان عن خطأ في معرفة ما هو صالح لمصر، وأحياناً لمجرد الطمع في تحقيق نفع شخصي، وهو عذر أقل قبولاً من الأول. إلا أنه في أغلب الأحيان جاء تحريف تلك الأخبار نتيجة قلة المعلومات الصحيحة التي يمكن الوثوق بها لِتُبنى عليها وجهة نظر موضوعية ومحايدة.

ومع ذلك، يجوز أن يقال إجمالاً أن أبناء وطني - الذين يتَّسمون بوجه عام بسلامة النية دائما، وفى بعض الأحيان يسرعون تصديق ما يقال بلا داع ولا سبب(١) - كانوا إلى عهد قريب يميلون إلى أن ينظروا

(١) الملاحظات التالية كتبها السير إدوين بيرس Edwin Pears في كتابه («تركيا وشعبها»، صفحة ٨٩)، والذي مكنته إقامته الطويلة في الأستانة من التحدث مع السلطة العثمانية عن السياسة في الشرق الأدنى، وتعتبر هذه الملاحظات ذات علاقة مباشرة بهذا الأمر: (في أسوأ فترات حكم السلطان عبد الحميد كان العديد من رجال الدولة الإنجليز والأوروبيين الذين زاروا =

إلى الأعذار التي يبديها لهم أصحابُ المصالح الشخصية أو قليلو الخبرة أو رجالُ السياسة المخدوعون عن أعمال عباس الثانى، فينظرون إليها بعين الرضا ويقبلونها.

إن الأسباب التي كانت تدعو منذ سبع سنوات إلى الصمت والتكتم في هذا الموضوع لم تعد موجودة الآن. إلا أنه من المرجَّح - وإن كان غير أكيد - أن عباس الثانى لو ظل يدس الدسائس للإنجليز في الظلام مسدلاً حجاباً من البراعة والرصانة على كرهه المتناهي لهم، لبقيَ خديوياً على مصر إلى يوم وفاته. ولكنه فضَّل أن ينضم إلى معسكر أعداء بريطانيا العظمى؛ معتقداً على الأرجح أنه قد انضم إلى الفريق الذي سينال النصر النهائى في الحرب الحالية [1]، فانتحر

= قصر يلدز قد غادروه وهم مقتنعون أن السلطان كان واقعًا تحت أسر حماس استثنائي لافت للنظر لإجراء إصلاحات ولتنفيذ مشروعات هامة وبعيدة المدى لرفاهية كل رعاياه، الذين لا يفرق بينهم - سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين - «حيث أنه يحبهم سواءً بسواء».

ومن بين كل الأشخاص المميَّزين الذين زاروا القاهرة خلال فترة تولِّيَّ منصبي، بدا اللورد روزبيري بالنسبة لي أول شخص ذي منصب يحسن تقييم السلوكيات الحقيقية - بسهولة وسرعة - للأشخاص المسئولين والقادة الذين اتصل بهم.

(١) يقصد الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤-١٩١٨ (المترجم).

باتباعه هذا الطريق انتحاراً سياسياً. وبالتالي، لم يبق الآن سبب يمنعني من رواية الأحداث التي تلت جلوسه على العرش الخديوي.

وإنى لآمل أن تثبت هذه الرواية صحة اعتقاد الشعب البريطاني بأن حكومة جلالة الملك لم تعمل بخلع حاكم مصر السابق عملاً عادلاً فقط، بل سلكت أيضاً أفضل سلوك في مصلحة الشعب المصرى.

لذلك، يتناول هذا الكتاب فصلاً صغيراً من التاريخ المصري المعاصر. ولم أحاول أن أكتب تفصيلاً وافياً للحوادث التي وقعت في مصر بعد عام ١٩٠٧، فإنني أرجو أن يكتب تاريخ هذه الحوادث شخصٌ كفءٌ في حينه، أما أنا فليست لديّ المادة اللازمة التي تمكننى أن أكتب بصورة أكون راضياً عنها ويمكن بها إفادة القراء. على أن ذلك لا يمنعنى من أن أذكر باختصارٍ تام رأيي الشخصي بخصوص أهم ما مر بمصر من المراحل المختلفة في الثماني سنوات الأخيرة.

إن صديقى العزيز السير إلدون جورست(١) - الذي كنت أكِنُّ له

---

(١) **إلدون جورست** : ولد في نيوزيلاندا عام ١٨٦١، وتربى في لندن. عمل في السلك الدبلوماسي البريطاني عام ١٨٨٥ وسافر إلى مصر للعمل كمراقب مالي ثم عاد إلى لندن عام ١٩٠٤ حيث كان ممثلا للورد كرومر في وزارة الخارجية البريطانية. ثم تولى منصب المندوب السامي البريطاني في القاهرة =

أعظم تقدير واحترام، اللذيْن قاما على صداقة طويلة متينة - خلَفَني في أحرج الأوقات في منصبي الذي شغلته لمدة أربعة وعشرين عاماً.

ولقد كان للحزب الوطني في مصر - مع أنه، كما كنت أعتقد دائماً وكما ثبت فيما بعد، لا يعبر تعبيراً صادقاً عن آراء المصريين ومصالحهم الحقيقية - وضعٌ هام على مسرح السياسة المصرية؛ لأنه كان يبدو لعين الناظر عرَضاً - ذا نفوذ وأهمية، وإن كان في الحقيقة لا يملك شيئاً منهما.

ثم تولت الحكمَ في إنجلترا هيئة متطرفة تعضدها أغلبية كبيرة في البرلمان. وكان جو السياسة البريطانية معبّأً لدرجة كبيرة بالمُثُل والأماني الديمقراطية. وكان بعض هذه الأماني مثل «مشروع معاش كبار السن» جديراً بالاهتمام والتعاطف، لكن سواه كان لأسباب عديدة خارجاً عن نطاق السياسة العملية. بينما بعضها - مثل فكرة أن الضغط الديمقراطي سيُلزم الحكومات في العالم باتباع خطة تخفيض التسليح على نطاق واسع، وبالتالي يبدأ عصرٌ من السلام العالمي - كان خادعاً تماماً، ولا يتصور تنفيذه أحدٌ سوى الذين يسكنون في سحابة سياسية بجزر واق الواق.

= خلفًا للورد كرومر عام ١٩٠٧، وظل كذلك حتى وفاته في يوليو ١٩١١.(المترجم)

وكانت من هذه الأمنيات الخيالية- كما يطلق عليها «بيكون» - أن الاعتقاد بوجوب الإسراع في تطوير النظم الغربية في البلدان الشرقية قد احتل مرتبة الاهتمام الأولى. وساهمت ظروفٌ عديدة في جعل تنفيذ هذه التجربة أمراً لا بد منه في مصر. إن فكرة كون المؤسسات والنظم المصرية تتطلب إعادة هيكلة على النمط الليبرالي، وأن التعليم في مصر لم يلق الاهتمام الكافي، وأن المصريين يجب أن يُعطوا نصيباً أكبر وأكثر تأثيراً في حكم بلادهم - قد غرسها السياسيّون أصحاب النفوذ الذين حصلوا على معلوماتهم عن الشئون المصرية من جرّاء زيارة سريعة إلى مصر ومن فريق من الصحافة البريطانية.

بالإضافة لذلك، جاءت حادثة دنشواي المؤسفة التي كانت نتيجتها أن حُكِم على بعض المتهمين بأحكام الإعدام التي – وإن لم تكن جائرة – أعترف الآن بأنها كانت صارمةً أكثر من اللازم، فاستغلها بقوةٍ خصومُ ومعارضو النظام الحاكم في ذلك الوقت، وصوَّروا الروح العامة التي كانت الإدارة الحاكمة في مصر تسير بموجبها تصويراً خاطئا تماما.

علاوة على ذلك، فإن الحوادث التي وقعت مؤخرا في تركيا وفارس قد أثارت حماسة الليبراليين البريطانيين. وبدا في لحظة

خاطفة أن الشرق قد استيقظ من سُباته، وأن أفكار الشرقيين قد طرأ عليها تغيير جذري وجوهري، وأن هاتين الدولتين قد دخلتا في الطريق الذي يؤدي إلى الحكومة الدستورية الحقيقية. وبالطبع، فقد سألوا أنفسهم : هل يجوز لإنجلترا الحرة أن تتوانى وتحرم المصريين من هذه الامتيازات التي نالها إخوانهم المسلمون في البلاد الأخرى بناءً على مبادرتهم بأنفسهم ؟!

لقد أدركتُ أن الشئون المصرية قد دخلت في مرحلة جديدة بعد زوال المشاكل المالية التي كانت تشكل عبئًا ثقيلًا على مصر في أوائل سنوات الاحتلال وبعد أن أزال الاتفاق الودي الأنجلو- فرنسي عام ١٩٠٤ خلافاً دولياً خطيراً. وقدّرتُ أنه لا بد من إحداث بعض التغيير بعد مغادرتي البلاد، وهذا هو السبب الأساسي الذي من أجله تكلمتُ عن منتقدي سياستي من الإنجليز في خطاب الوداع الذي ألقيتُه على جمع غفير في مسرح الأوبرا الخديوية بالقاهرة يوم ٧ مايو عام ١٩٠٧، والذي نوّهتُ فيه إلى :-

" أن الخلاف الذي قسّمَنا لم يكن خلافاً في المبدأ، بل في درجة ذلك المبدأ؛ فهم يريدون أن يسيروا ركضاً، وأنا أرى أن الخَبَب هو أفضل درجات السير الذي يؤدي إلى تقدم مصالح هذا البلد. إن السير بتمهُّل هو الخطوة التي أفادتنا كثيراً في الماضي. وأنا أقول

بوجوب الاستمرار في السير عليها؛ فلا نخففها لدرجة المشي المعتاد، ولا نسرع لدرجة العدْو، واعتقادى الثابت هو أنه إذا حصل تعديل كبير في طريقة السير ونوع الخطوة التي نسير عليها، فهناك خطر عظيم من أن الجواد سيكبو وتنكسر ركبتاه».

لقد أجرى السير إلدون جورست محاولة جريئة جدًا وأمينة بكل ما في الكلمة من معنى، ومع جرأته العظيمة لتنفيذ خطةٍ، إن لم تكن وزارة الخارجية قد أملتها عليه – وهذا أمرٌ ليس لديّ من المعلومات الكافية عنه ما يمكننى من إبداء الرأي فيه- فإن الظروف التي أحاطت به، بالتأكيد، قد اضطرته إلى اتباعها. ولم يُجر تغييراً جوهرياً للمؤسسات و النظم المصرية. غير أنه كان من السهل المغالاة في تقدير أهمية أي تغيير محسوس من هذا النوع؛ فإن الطريقة التي تعمل بها إدارة الحكومة في بلاد مثل مصر هي أهم كثيراً من النظم نفسها.

وعندما ننظر إلى الحالة المصرية من الوجهة الأخرى نرى أن روحاً جديدة قد بُثت في الإدارة العمومية؛ إذ دُعي الخديوي للمشاركة الودية والمساعدة في العمل، ولضمان تلك المساعدة، فقد أُطلقت يدُ سموه للتصرف في أمورٍ -معظمها تهمُّه كثيراً بصفة شخصية- بدرجةٍ تفوق ما كان يتمتع به من قبل. وكذلك فإنها

خفضت الرقابة البريطانية إلى أقل الدرجات، وجعلت النظّار المصريين ومعاونيهم يشعرون بأن عليهم أن يتصرفوا على مسئوليتهم الشخصية وعلى أفضل وجهٍ يجود به إدراكهم ومقدرتهم.

لقد قلت إن تجربة كهذه كان لا بد منها، والآن قد أضيف أنه كان من الأفضل إجراؤها؛ لأنه لم يكن هناك أبلغ من التجربة الفعلية ليقتنع عامة الشعب المصرى والمتشددون من الإنجليز المتعاطفين مع الآمال المصرية بأن التغيير الفجائى من حالة الوصاية إلى الاستقلال شبه التام – في ظل الظروف والأوضاع التي كانت متاحة– لم يكن ليتمّ إلا بوقوع انقلابٍ عظيم وجاد في الحالة السياسية والإدارية في البلاد.

إن محاولة ضمان تعاون الخديوي كان سليمًا من حيث المبدأ، غير أن الثمن الذي دُفع لضمان هذا التعاون كان باهظاً؛ فقد تضمّن إحياء بعض التعسفات الخطيرة في استعمال السلطة التي كان قد قُضي عليها، مثل المتاجرة المشينة بالرتب والنياشين، التي تضمنت كثيراً من الظلم والجور على الأفراد.

و بالإضافة إلى ذلك، فلقد كان هناك تأكدٌ تام بتحطم هذه الخطة على صخرة أخلاق الخديوي وشخصيته. فإنه – مثل شخصية

«درانسس» التي صوّرها ڤيرچيل – «كان متمرداً قويا»(١). لقد كان أستاذاً في فن الدسائس الحقيرة، وقد اعتاد على السير المعوجّ حتى أنه لم يستطع أن يواظب إلى أمد طويل على اتباع منهج مستقيم ومخلص في تصرفاته.

وإنني أعتقد اعتقاداً راسخًا – بناءً على حديث دار بين السير إلدون جورست وبيني قبل وفاته التراجيدية المبكرة بوقت قصير – أن شهر العسل بينه وبين الخديوى قد انتهى، وهو أمرٌ متوقَّع عندما يختلط الإنجليز بالشرقيين من أمثال عباس الثاني.

على أنني يجب أن أضيف – إنصافًا للخديوي – أنه قد أظهر شيئاً من عرفان الجميل والاعتراف بالفضل لمعاملة السير إلدون جورست الحسنة له؛ وذلك أنه عندما سمع أنه مصاب بمرض عُضال أسرع بالسفر إلى إنجلترا متنكراً ليعُودَه ويبدي له تعاطفه، وهذا أفضل عملٍ سمعت أنه عمله في حياته، وقد نغفر له الكثير إذا نظرنا إلى الشعور الحقيقي الذي أبداه في هذه الحادثة.

أما كفاءة وقدرة الوزراء المصريين ومساعديهم على الحكم فقد تحسنت تحسناً مستمراً منذ ربع قرنٍ مضى؛ فقد سادت بينهم حالة

---

(١) كتبها كرومر باللاتينية التي كان مغرمًا بها : sedition potens. (المترجم)

مُرضية جدا من الأمانة والكفاءة. وبدا المستقبل ساطعاً بالآمال بزيادة التقدم في هذا الاتجاه.

غير أنه من المبالَغ فيه أن يُتوقع – وقد مرَّ بالكاد جيلٌ واحد على انقضاء عصر الفساد والرشوة والتهتك والحكم الاستبدادي الذي أطلق له الخديوي إسماعيل وأسلافه العنان – أن يكون جميع الموظفين أكفاء قادرين على إدارة أعمال الحكومة شديدة التعقيد والضرورية لحكم مصر متعددة الأعراق، بدون مساعدة ولا إرشاد.

وإذا نظرنا إلى مقدرة السير إلدون جورست وشجاعته الأدبية ومعرفته التامة بالشئون المصرية، فإننا قد نستطيع أن نؤكد أن المهمة التي عُهد إليه القيام بها كانت عملاً يستحيل إتمامه. ولو أن رجالاً آخرين أقل منه كفاءة قد تولوا الأمور لكانت نتيجة الفشل شرّاً مما كانت عليه بكثير. وإنني أعتقد أنه لو عاش السير إلدون جورست، لكان هو نفسه قد أشار بضرورة إحداث تغيير جوهري في السياسة التي نُسبت إليه. ولا شك عندي بأنه كان بمقدوره أن يتعامل بنجاح مع تلك الظروف المتغيرة التي كانت تطرأ على نحو عرَضي.

وكانت النتيجة العامة لهذه التجربة – كما أظهرت الحوادث – الاضطرار لإرجاع عقارب الساعة السياسية إلى الوراء، وتراجعت

مصر بدلاً من أن تسير قُدُماً في طريق الاستقلال. وتلا ذلك كلّه التقهقرُ الذي كان يقدِّر وقوعه كلُّ عالمٍ بأحوال البلاد. وسرعان ما ظهر جلياً أنه من الضروري العودة إلى خطة الرقابة البريطانية الفعالة الشديدة اليقظة، وإلى وجوب المزيد من تدخل مندوب الحكومة البريطانية تدخلاً مباشراً في إدارة شئون البلاد.

و علاوة على ذلك، فإن الدلالات لم تكن غائبة عن أن الرجوع إلى تطبيق هذا النظام سيرحِّب به على الأقل نسبةٌ كبيرة – وعلى الأرجح الأغلبية العظمى – من شعب مصر، سواءٌ من المحليين أو الأجانب، بدلاً من أن يتذمروا منها. وأفضل المزايا الحقيقية أن القومية المصرية قد انتعشت – ولكنها لازالت حتى الآن صامتة نسبيا – ولا أشك في أنها ستظل كذلك. لكن لم يبق هناك عملٌ لزعيم الحركة القومية الغوغائي العاجز، الذي كانت وطنيته تتجلى فقط في الطعن والذم في حق المحسنين إلى بلاده ليس إلا[1].

أُرسل لورد كتشنر[2] إلى القاهرة ليتولى المنصب الذي خلا بوفاة

---

(١) يقصد محمد فريد الذي تولى زعامة الحركة الوطنية من عام ١٩٠٨ بعد وفاة مصطفى كامل وهي فترة اتبع فيها الخديوي عباس مع السير إلدون جورست "سياسة الوفاق". (المترجم).

(٢) **كتشنر** (١٨٥٠ – ١٩١٦) :الفيلد مارشال هوراتيو هربرت كتشنر. فيلد مارشال وقائد أعلى للجيش البريطاني. عُين حاكماً على المستعمرات البريطانية بمنطقة البحر الأحمر في عام ١٨٨٦، ثم أصبح القائد الأعلى =

السير إلدون جورست. وقد أثبتت النتيجة حُسْنَ هذا الاختيار وصوابه، فلم يمض على وجود لورد كتشنر في مصر طويل وقت حتى حاز ثقة كل فئات الشعب المصرى. ومن الجدير بالذكر أن ذلك لم يحدث لأنه ترك للمصريين الحرية في حكم أنفسهم؛ بل لأنه شدد الرقابة على أعمال الخديوي وتصرفاته، ولأنه تولى حكم المصريين بنفسه.

و هناك كثير من الشك حول ما إذا كانت السياسة التي اتبعها لورد كتشنر ممكنة التنفيذ ومجدية لو كان تولى منصبه قبل ذلك بثلاثة أعوام، عندما كان اعتقاد الأمة الإنجليزية بنمو الروح الدستورية في الشرق لم يتزعزع بعد.

هذا وقد أُدخل بعض التغيير على النظم والمؤسسات المصرية؛

= للجيش المصري عام ١٨٩٢. وقاد حملة الغزو الثاني (البريطاني-المصري) على السودان عام ١٨٩٨ والتي تصدت لها قوات المهدي في الموقعة الشهيرة باسم أم درمان، والتي أسفرت عن نهاية الدولة المهدية. ثم تولى منصب الحاكم العام للسودان عام ١٨٩٩. ثم تولى منصب المندوب السامي البريطاني من ١٩١١ - ١٩١٤، ورحل إلى إنجلترا لتولي وزارة الحربية عام ١٩١٤ - ١٩١٦، حتى توفي غريقًا عام ١٩١٦ مع طاقم الباخرة البريطانية هامبشاير. (المترجم).

فألغيت الجمعية العمومية التي لم تكن ذات نفع يُذكر والتي كانت كياناً بطيئاً في إجراءاته. وزيدت سلطة الجمعية التشريعية إلى حد ما. وقد كان هذان الإصلاحان واجبيْن ولكن لم يكن لكليهما أهمية سياسية كبرى.

أما التغيير الجوهري الذي حدث فهو أن الحكومة أصبحت حكومة مستقلة بشكل أكبر مما كانت عليه في أي فترة من فترات الاحتلال البريطاني. ولا شك أن هذا النوع من الحكومة يكون عُرضة لبعض الانتقادات، غير أنه كان ملائماً لظروف البلاد الفعلية، وما دامت السلطة المستقلة تُستعمل في مصلحة الشعب المصرى فلن تكون هناك حاجة ماسة إلى إحداث تغيير فعلى يتعلق بذلك.

مع ذلك، فقد نتخيل، بل يُرجح كثيراً، أن النظم والمؤسسات المصرية سوف تطرأ عليها تعديلات أخرى في المستقبل، وعلى الأخص إذا أُلغيت الامتيازات. وهذه التعديلات لن تستوجب الأسف إذا طُبقت تدريجياً وقام بتنفيذها بعناية تامة أشخاصٌ يعرفون حالة البلاد حق المعرفة ويدركون احتياجاتها الفعلية. أما التغييرات الفجائية الكاملة فلن تجلب في المستقبل إلا الفشل للقائمين بها كما كان الحال في الماضي؛ لأن البلاد لن تقوى على استيعابها، مما سيسبب بلا شك ردَّ فعل مماثلاً للذي حصل مؤخرًا.

والآن أنتقل إلى الحاضر والمستقبل القريب؛ فإن مصير مصر السياسي - بعد أن ظل ثلاثة وثلاثين عاماً معلقاً - قد تقرر نهائياً؛ فقد دخلت مصر ضمن الإمبراطورية البريطانية، ولم يكن هناك حل آخر.

فإذا ما كانت إدارة الحكومة تتم بمهارة، إذا لم يكن هناك تسرُّع في غير موضعه، فإن تطبيق هذه الخطة، بلا إعاقة، سيسهل تنفيذ مبدأ السياسة الليبرالية الرشيدة التي امتازت بها بريطانيا العظمى في كل معاملاتها للبلدان النائية التابعة لها.

إن الروابط التي كانت تربط مصر بتركيا، والتي لم يكن منها أدنى فائدة لمصر أو المصريين، قد تقطّعت تماماً. وارتقى عرش مصر، وأُطلق عليه «سلطان مصر»، عضوٌ بارز من أعضاء أسرة محمد علي[1]، شرّفني بصداقته الشخصية منذ زمن طويل. وإنني أعتقد أنه يملك كل المزايا اللازمة لتولّي المنصب الرفيع الذي استُدعي إليه، والتي تؤهله لأن يحكم البلاد حكماً يعود بالفائدة على الشعب الذي يحكمه. وإذا لم أكن مخطئاً في فهمي، فإن الحكومة البريطانية ستكون

---

(١) يقصد السلطان حسين كامل، الذي تولى حكم مصر بعد خلع الخديوي عباس الثاني، في الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩١٤، وحتى وفاته في ٩ أكتوبر ١٩١٧. (المترجم).

مطلقة اليد في أن تعدّل هذا الترتيب إذا ارتأت ما يوجب ذلك في أي وقتٍ لاحق.

و ثمّة أمر جدير بالاعتبار، وقد تكون له أهميةٌ كبيرة يوماً ما، وهو أنه لم يقرَّر شيء نهائي بشأن نظام الوراثة في حالة خلوّ عرش السلطنة. ولا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض العيوب إذا قورنت «الحماية» بالضم البسيط العادي. فالامتيازات الأجنبية التي كانت منذ عام ١٨٨٢ شوكة في جنب الحكومة البريطانية لم تختفِ في واقع الأمر. وعلاوة على ذلك فإن هناك خطراً من أن البلاط قد يصبح – كما هو الحال في البلدان الشرقية الأخرى – مركز دسائس مؤذية ومسببة للعراقيل. هذا مع أنني على ثقة تامة بأنه لا داعي للخوف من ذلك مطلقاً في الوقت الحاضر. ومع كل ذلك فلا شك في أن حكومة جلالة ملك بريطانيا قد سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأي العام وتفضيلها «الحماية» على بسط السيادة التامة.

إن أسرة محمد علي ليست مصرية في الحقيقة، غير أنه مع مضيّ الزمن قد التف حول هذه السلالة قدرٌ من الشعور الوطني الصادق جدير بالاعتبار والاحترام. وإضافةً لذلك أنه – باستثناء الاعتبارات القومية – قد كان هناك شعور إسلامي شرعي تُرضيه حقيقةُ أن يَشغل مسلمٌ أكبر مناصب الدولة.

ويجب بالبداهة تأجيل البحث في كل الإجراءات التي يستوجبها التغيير السياسي الجديد إلى ما بعد انتهاء الحرب الحالية. لذلك أحصر ملاحظاتي في نقطتين لهما أهمية خاصة :

أولاهما : أن الامتيازات الأجنبية يجب بلا شك أن تُلغى. وقد أُشير إلى زوالها بكل وضوح في الخطاب الذي وجهه نائب المندوب السامي بناءً على أوامر وزارة الخارجية إلى السلطان الجديد. ولم يحن الوقت بعد للبحث فيما يجب عمله للوصول إلى هذه النتيجة، على أنني أرغب أن أؤكد على مسألةٍ طالما لفتُّ النظر إليها :

إن الأجانب القاطنين في مصر لا يجوز - من باب العقل والحق - أن يُعتبروا أجانب بالمعنى الذي يطلق مثلاً على الفرنسي المقيم في إنجلترا أو الإنجليزى المقيم في فرنسا؛ فالسياسة القويمة والعدل يقضيان بأن يُعدّ هؤلاء مصريين. لذلك كان رأيي الواضح : أنه نتيجة إلغاء الامتيازات الأجنبية، يجب إيجاد بعض الطرق المقبولة والعملية لإشراك أعضاء الجاليات الأوروبية في مصر بحكومة البلاد إلى درجة كفيلة بأنْ تسهل عليهم جعْلَ صوتهم مسموعاً. وهناك طرق عديدة لتحقيق ذلك؛لا أحاول الآن أن أبحث في مزاياها النسبية أو عيوبها، بل أكتفي بالإشارة إلى الأساس العام الذي يجب - على ما يتراءى لي - أن لا يغيب عن الفكر.

أما **النقطة الثانية** التي أرغب في لفت النظر إليها، فهي ربما تفوق ما تقدم في خطورتها :

لماذا لم يكن هناك أي خطر من انفلات أزِمّة الحكم في مصر من أيدينا عندما كانت الصحافة المحلية حرة طليقة بلا قيد يقيدها، وتستعمل حريتها بأسلوب من يقدم أقوى الحجج حتى يضعها في القيود، عندما كانت الحركة الوطنية مؤخراً في أشد أدوارها القومية الزائفة، وعندما كانت دسائس الخديوي السابق وسلطان تركيا السابق تبذل قصارى جهدها لإحداث أعظم تأثير تقدر عليه ؟!

لماذا لم ينتج عن التجاء العسكريين الأتراك وزملائهم من المتآمرين الألمان إلى إثارة الحماس الديني والتعصب أقل نتيجة، بل قوبل في مصر والسودان بإبداء عبارات الولاء والصداقة للحكومة البريطانية ؟!

لقد كان لوجود الحامية العسكرية البريطانية في مصر والإسكندرية والخرطوم بالتأكيد أثرٌ كبير في تفسير هذه الظواهر السياسية الفريدة. وقد يُعزَى بعضُ هذا التأثير إلى إدراك الطبقة المتعلمة في مصر أن النظام «التركي – البُروسي» الذي كانوا مهدَّدين به، سيجمع بلا ريب الكثير من أقبح مزايا الحكمين الغربي والشرقي معاً. غير أن من بين أهم الأسباب الرئيسية – ولا أتردد في أن أنسب

إليه معظم الفضل في هذا التأثير - هو أنه لا يوجد في مصر روحُ استياءٍ عامة يستعين بها المتعصبون الدينيون أو أصحاب الدسائس السياسية كوسيلة لتنفيذ مخططاتهم. وبالرغم من كل التأكيدات التي قيلت لأهل مصر والسودان من أنهم ضحايا ظلمٍ واستبدادٍ عظيمين، فإنهم رفضوا أن يصدقوا أن حكومة سيئة تحكمهم. وهنا نتساءل : ما هو سبب عدم وجود حالة من الاستياء العام أو عدم الرضا؟

هنا، لا أتردد - مرة أخرى - أن أجيب عن التساؤل، مع علمي بأنني سأُتهم بأنني أمجّد سياسة كنت أنا صاحبها والمسئول الرئيسي عن تنفيذها. على أن الموضوع هام لدرجة لا أقدر معها أن أدع اعتبارات شخصية كهذه تمنعنى من إبداء رأيي.

في اعتقادي أن السبب الحقيقي في عدم وجود استياء عام في مصر والسودان يعود إلى أن مصروفات الحكومة قد ضُبطت بعناية، وجُعلت مناسبةً لموارد البلدين المالية، فكانت النتيجة أن الضرائب أصبحت خفيفة. وأصبح من العبث محاولة إقناع الفلاح المصري أو رجل القبيلة السوداني أنه مظلوم وأنه يعامل معاملة سيئة مادام يرى أن مطالبات جامع الضرائب لم تعد فقط خالية من الغش، بل صارت معتدلة لدرجة لم يكن يحلم بها هو أو أجداده من قبل. لقد بحثتُ في مناسباتٍ عديدة سابقة في هذا الموضوع، فإذا عدتُ إلى الإشارة إليه فإنني أفعل ذلك لإدراكي أهميته السياسية العظمى.

إن حجر الأساس الذي تُبنى عليه السياسة المصرية والسودانية يجب أن يكون تقدير هذه الحقيقة حق قدرها؛ فإن الرابطة الوحيدة التي تربط الحكام بالمحكومين - عندما تغيب الروابط المشتركة مثل العرق واللغة والدين والعادات الاجتماعية - تنحصر في المصالح المادية. ومن بين هذه المصالح - بل أهمها على الإطلاق - فرضُ ضرائب مالية خفيفة. لذلك أرى أن الظروف السياسية التي علينا التعامل معها هي أن كل الاعتبارات الأخرى لا بد أن تصُب في صالح الاحتياج لإبقاء الضرائب منخفضة. وعلى الذين تعود عليهم المسئولية الحقيقية في إدارة شئون مصر والسودان أن يعتمدوا كل الاعتماد على أنفسهم في تنفيذ السياسة المبنية على الأساس السابق ذكرُه. وهم لن يجدوا إلا أقل المساندة في ذلك من أية جهة؛ لأن عامة الشعب لا يستسيغون دائمًا الإدارة الحكومية لشئون الاقتصاد، بينما لا نشك أن سهام الانتقاد تُسدَّد نحوهم بكل شدة من مصادر عديدة. وهم لا يستطيعون الاعتماد كثيراً على مساندة الرأي العام سواء على المستوى المحلي أو في إنجلترا. إنّ الإنجليز - بوجه عام - يميلون إلى بناء آرائهم على التقاليد والحوادث الإنجليزية السالفة. وقد شهدوا في بلادهم منذ عهدٍ قريب زيادةً في مصروفات الحكومة وزيادة في أعباء الشعب، لو حدثت منذ بضع سنين مضت لقيل عنها

إنها مستحيلة، فكانت نتيجة ذلك أن الرأي العام في مسائل الاقتصاد أصبح مشوّشًا، وأن شعور الأمة فيما يختص بالإدارة الاقتصادية لممتلكاتها قد أصبح على الأرجح متبلداً بعض الشيء.

ثم – مرة أخرى – إن هناك كثيرين من كبار رجال السياسة الإنجليز ومن الصحف ذات التأثير النافذ لم يَكِلُّوا أبدًا عن التأكيد على أن الإرادة السياسية لتطوير التعليم المصري تطويراً سريعًا كإجراءٍ تمهيدي سوف يساهم في التحقيق السريع للحكم الذاتي. أما أنا فلا أعتقد أن التعليم الذي يلقن في المدارس والكليات [1] يجعل المصريين أكثر كفاءةً للحكم الذاتي التام ما لم يقترن ذلك ببعض التغيير في أخلاق الأمة وشخصيتها، وهذا أمر لا بد أن يكون السير فيه بطيئاً. ولكن ذلك ليس الأمرَ الذي يجب أخذه في الاعتبار في الوقت الحاضر. فإني أود فقط أن أبحث في أمر نفقات التعليم، وأن أبين عدم الحكمة في اتباع سياسة تعليمية متطورة بخصوصه تتطلب فرض الضرائب الباهظة.

و مرة أخرى، فإن هناك أخطارا من جانب آخر شديدة الاختلاف

---

(١) إن الثقافة الألمانية (kultur) التي كثيرًا ما تشدَّق بها الألمان، والتي –على قدر علمي – تتبع بالتأكيد نظاماً عالي الجودة، لا يبدو أنها أثرت تأثيراً كبيرا – أو بالأحرى تأثيرا كبيرًا جيدًا – على شخصية الأمة الألمانية وأخلاقها.

عمّا تقدَّم ذكرُه، ويجب الحذر منها؛ فإن الحاكم الغيور الواعي بالتحسينات التي باستطاعته أن ينفذها، سوف يغامر بإنشاء الطرق والكباري والمستشفيات وغير ذلك من وسائل المدنية الراقية، وسيكون عُرضةً لأن يتجاهل العواقب التي قد تنتج عن كثرة الإنفاق في سبيل إنجاز هذه الأمور بسرعة.

ويحسُن برجال الحكومة المصرية والسودانية، مهما كان ميلهم كبيراً إلى اقتراحات كهذه، عند النظر إلى مزاياها في حد ذاتها، أن يُبعدوا عنهم روحَ السياسة الخيالية والإدارة البيروقراطية. فإذا هم تجنبوا الإقدام على المشروعات التي تتطلب نفقات باهظة، مهما تكن مغرياتها، فسوف تأتي أعمالهم مقترنة بالحكمة، وذلك إلى أن يتأكدوا من أن موارد البلاد أصبحت كافية لتحمُّل هذه النفقات دون اضطرار إلى إرهاق الشعب بالضرائب الباهظة.

وعليهم أن يساعدوا على انتشار التعليم، خصوصاً التعليم الفني وتعليم الفتيات، وكذلك إنشاء الأعمال العمومية وغيرها من مستلزمات التقدم. إلا أن تحقيق كل تلك الخطوات الإيجابية يجب أن يكون إلى الدرجة التي يستطيع بلوغها بدون اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة تسبب استياء الشعب.

إن الحرب الحالية ستسبب – بالضرورة – كثيراً من الارتباك

للخزانة المصرية. ولاشك عندي في أنه سيؤجَّل تنفيذ كثير من المرافق العامة، وسيتوقف التقدم في أمور عديدة. لكننا نأمل أن الارتباك سيكون مؤقتاً. وبالنظر إلى الحالة المالية الحسنة للدولة المصرية والاحتياطي الكبير الذي كان إلى وقت قريب تحت تصرف الحكومة، فإنهما يجب أن يمكِّنا الحكومة المصرية - مع استعمال الحكمة- من التغلب على الأزمة الحالية بدون الاضطرار إلى اللجوء إلى زيادة الضرائب.

ومع هذا، فقد قرأت ببعض القلق تقريرًا في الجرائد المحلية أن عوائد الدخولية(١) سيُعاد فرضها في الإسكندرية. هذه ضريبة رديئة جداً؛ لأنها تُفرض على المواد الغذائية اليومية التي تستعملها أفقر الطبقات. وعلاوةً على ذلك، فهي تفتح باباً يُسهل بنوعٍ خاص الأعمال غير الشرعية والمجرَّمة لصغار موظفي الحكومة ووكلائها. وإنني أثق بكل إخلاص أن عوائد الدخولية لن تشكل مرة أخرى جزءاً من نظام الضرائب المالية المستديمة في البلاد.

وقبل أن أختم هذه المقدمة عليّ أن أنوِّه أن الفصل الأخير من هذا

---

(١) الدخولية : ضريبة تجبيها البلديات نظير السلع المجلوبة إلى المدينة. (المترجم)

الكتاب هو الفصل الوحيد الذي كُتب حديثاً. أما بقية الفصول فقد كُتبت منذ بضع سنين عندما كانت الأحداث المشار إليها حاضرة في ذاكرتي. إلا أنني أدخلت بعض التغييرات على النص الأصلي.

كرومر.

لندن – ٢٦ يناير ١٩١٥.

الفصل الأول

تنصيب عباس الثاني

يناير- يوليو ١٨٩٢

[مرض توفيق باشا الأخير – الإجراءات التي اتُّخذت بعد وفاته – وصول عباس الثاني إلى مصر – حادثة الفرمان – تدخل مختار باشا – الموقف في يوليو ١٨٩٢.]

أُبلغت في يوم ٧ يناير ١٨٩٢ أن الخديوي توفيق باشا قد اشتد عليه المرض حتى بلغ درجة الخطر. وكان سموه يسكن في حلوان على بعد بضعة أميال جنوب القاهرة. فأسرعت على الفور إلى هناك، ورأيت الطبيب الألماني الذي كان متولياً علاج سموه، فأخبرني أن الخديوي قد لا يعيش أكثر من بضع ساعات.

و كان من الضروري الإسراع في التصرف؛ لأن أي تأخر في رسم الخطة التي يجب أن تُتبع قد يؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة.

فاجتمعت بمصطفى باشا فهمي[1] الذي كان رئيساً للنظار، وتجران[2] باشا ناظر الخارجية، والسير إلوين بالمر[3] وتباحثنا في الأمر. ولم يكن هناك أدنى شك في أن البرنس عباس أكبر أنجال توفيق باشا هو - بمقتضى فرمان السلطان الصادر عام ١٨٧٣ - ولي العهد الشرعي، فاتفقنا جميعا على وجوب إعلان ارتقائه بعد وفاة أبيه بدون إضاعة الوقت.

---

(١) **مصطفى باشا فهمي**: (١٨٤٠-١٩١٤) من مواليد كريت. تولى منصب رئيس وزراء مصر ثلاث مرات؛ الأولى من ١٨٩٧ إلى ١٨٩٢ وذلك خلفا لرياض باشا، والثانية من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٣، والثالثة من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٨ خلفا لرئيس الوزراء نوبار باشا .اعتبره الكثير من المصريين رجل الإنجليز في مصر. (المترجم).

(٢) **تجران باشا** : (١٨٤٦ – ١٩٠٤) سياسي من أصول أرمينية. شغل منصب ناظر (وزير) خارجية مصر في ثلاث وزارات، في الفترة من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٤، هي بالترتيب : حكومة مصطفى باشا فهمي (١٨٩١-١٨٩٢) وحكومة حسين فخري باشا (١٨٩٣) وحكومة مصطفى رياض باشا (١٨٩٣ -١٨٩٤). (المترجم).

(٣) **إلوين بالمر** (١٨٥٢ -١٩٠٦) : إداري بريطاني عمل في مصر عام ١٨٥٥ كمدير للحسابات الحكومية، وفي ١٨٨٨ صار المستشار المالي للخديوي توفيق وأول من تولى رئاسة البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ ونال النيشان المجيدي عام ١٨٩٧ وتوفي بالقاهرة عام ١٩٠٦. (المترجم).

على أن الفرمان كان يقضي بأن يكون سن الرشد ١٨ عاماً. فهل بلغ البرنس عباس هذا السن ؟

لم يكن أحد يعرف تاريخ ولادة الأمير على وجه الدقة، إلى أن عثرنا على شيخ تركي خدم توفيق باشا سنين طويلة، فعلمنا منه أن البرنس عباس ولد يوم ١٤ يوليو عام ١٨٧٤، فهو بذلك كان لا يزال قاصراً ولن يبلغ سن الرشد إلا في ١٤ يوليو سنة ١٨٩٢.

اشترط الفرمان أنه إذا ما كان الخديوي دون سن الرُّشد فيجب أن يُعيَّن مجلس للوصاية، غير أننا رأينا أن نتحاشى إطالة فترة انتقالية بين وفاة الخديوي وجلوس الأمير يظل العرش فيها خالياً؛ فإن ذلك قد يؤدى إلى وقوع دسائس والعديد من المصاعب.

لذلك عندما سمعت أحدهم يقول همساً إن سن الأمير المسلم يجب أن يُحسَب بالتقويم المحمدي[1] الذي تبلغ عدد أيام السنة فيه ٣٥٤ يوماً، تمسكتُ بهذا الاقتراح. وحسَبنا سن الأمير بهذه الطريقة،

---

(١) يقصد التقويم الهجري. وقد اعتاد الأوربيون على تسمية الدين الإسلامي بالدين المحمدي، أي نسبته لشخص النبي محمد، وذلك على خلاف مفهوم المسلمين أن الإسلام هو «إسلام الوجه لله». وقد رأينا أن نستبدل كل تعبير «محمدي» ذكره كرومر على امتداد هذا الكتاب بالتعبير الصحيح «مسلم» «إسلامي». (المترجم).

فاتضح لنا أنه بلغ سن الرشد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٩١ أي قبل وفاة أبيه بأربعة عشر يوماً.

فتم الاتفاق على أن يُستدعى البرنس عباس- الذي كان آنذاك في فيينا - للحضور إلى القاهرة بعد وفاة توفيق باشا مباشرة. وأن يتم إعلام السلطان بذلك، وأن يصدر منشورٌ عام يُعلَن فيه أن النظار سيستمرون في أعمالهم في إدارة الحكومة بشكل مؤقت لحين وصول البرنس عباس واستلامه زمام حكم البلاد. لقد كان تبني هذه الخطة تخلياً عن التدخل التركي، الذي كنا نخشاه ونعدّه بالتأكيد مضرًّا وصعباً، إن لم يكن مستحيلا.

وبعد أن تم كل ذلك عدتُ إلى القاهرة. وفي الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور توفي توفيق باشا. فنُفذ البرنامج الذي اتفقنا عليه في حلوان بحذافيره، ولم يُترك أي وقت للدسائس لأن تعمل عملها. ووافق السلطان على الحقائق الواقعة. أبلغ السفيرُ العثماني في لندن يوم ٨ يناير اللوردَ سالزبورى[١] بأنه نظراً لوفاة توفيق باشا فقد تعطفت الحضرة السلطانية وعيَّنَت البرنسَ عباس خديوياً على مصر،

(١) روبرت سيسل: (١٨٣٠ - ١٩٠٣): سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا ثلاث مرات من ١٨٨٥ - ١٨٨٦، ومن ١٨٨٦ - ١٨٩٥، ومن ١٨٩٥ - ١٩٠٢. (المترجم).

وعهدَت فوق ذلك لرئيس مجلس النظار بالقيام بإدارة شئون البلاد مؤقتاً لحين وصول الخديوي الجديد.

حينما وصل الخديوي إلى القاهرة يوم ١٦ يناير اصطفت الحامية كلها - البريطانية والمصرية - في ميدان قصر عابدين لتحيته. ثم تُليت برقية السلطان بصوتٍ عال، وأدى الجنود التحية بأسلحتهم، بينما كانت فرق الموسيقى العسكرية المتحدة تعزف النشيد الوطني التركي.

كان الهدف من هذا العرض العسكري هو إعلان رغبة الحكومة البريطانية في الاعتراف بحقوق السلطان الشرعية بينما كانت مؤيدة للخديوي في الوقت نفسه.

أما الخديوي فإنه فور وصوله أقر النظار في مناصبهم. ولمّا قابلتهُ لأول مرة تركتْ مقابلته في نفسى أثراً حسناً، فكتبت في ٢١ فبراير إلى اللورد سالزبوري أقول :

«إني أرى أن الخديوي الشاب سيكون مصرياً بحتاً».

تُعدُّ هذه العبارة مفتاح الأحداث التالية.

إن ميول الخديوي المصرية التي كانت مبهمة وغير منظمة قادته إلى إثارة حملة كراهية شعواء، لكنها لم تكن ضد إنجلترا... بل ضد تركيا. وقد بدأ بداية غير حسنة مع السلطان. وبمرور الزمن كانت

العلاقة بين التابع والمتبوع تزداد توتراً. ولا حاجة بي أن أزيد شيئاً عن الموجز الذي سبق وكتبتُه بشأن حادثة الفرمان [1] وهذه الحادثة استغرقت بعض الوقت، فقد دامت لمدة ثلاثة أشهر، وانتهت بفشل السلطان فشلاً ذريعاً [2].

---

(١) مصر الحديثة، المجلد الثاني، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(٢) **أزمة فرمان عام ١٨٩٢** : تأخر ورود الفرمان السلطاني الخاص بإسناد الخديوية المصرية إلى عباس الثاني بسبب رغبة تركيا في تعديل الحدود بينها وبين مصر من ناحية سيناء من أجل أن تتخلى مصر عن العقبة لتركيا؛ إذ كانت في الأصل تابعة لولاية الحجاز وأعارتها تركيا لمصر في عهد إسماعيل. فقبل الخديوي عباس ذلك، وأراد بهذا ألّا يقع خلاف بينه وبين تركيا في بداية عهده، فانفرجت أزمة الفرمان مؤقتاً، ووصل المندوب السلطاني إلى الإسكندرية لتلاوة الفرمان، لكن ذلك لم يحُلّ الأزمة، حيث لم يكن السفير البريطاني في الأستانة قد اطلع على صيغته التي أُبلغ بها لورد سالزبوري ومن ثم كرومر، فقام بالمعارضة في تلاوته حتى تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، فوقعت الأزمة. وكان الفرمان الموجه إلى عباس الثاني يعيِّن أملاك مصر طبقًا لحدودها القديمة المذكورة في الفرمان الصادر إلى محمد علي عام ١٨٤١، أي قبل أن تعترف تركيا لمصر بإدارة شبه جزيرة سيناء بأكملها حسب الفرمان الصادر عام ١٨٨٧ للخديوي توفيق. ولفت كرومر نظر تيجران باشا إلى هذا التناقض. ورضخت تركيا لتشدد انجلترا، وصدرت إرادة سلطانية بتثبيت إدارة شبه جزيرة سيناء إلى =

إبّان ذلك وقعت حادثة أخرى سببت أيضا الكثير من السخط. ذلك أن المسيو دي ريفرسو، قنصل فرنسا العام، كان قد ألمح لي بعد جلوس الخديوي بزمن قصير أنه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمة من مصطفى باشا فهمي – وكان قصده بذلك تعيين رجل يكون أقل ميلاً للتوجهات السياسية الإنجليزية – فرفضتُ بالطبع أي تغيير.

و بعد ذلك بفترة وجيزة، ألح مختار باشا(1) على الخديوي بأن يغير نُظّاره. وأشار على مصطفى باشا فهمي بالاستقالة من منصبه مجاهراً بضرورة عزله.

كان قيام المفوض التركي بعملٍ كهذا لا يتفق مع روح الفرمانات. لذلك أيدتُ الخديوي في رفضه قبول اعتداء المفوض التركي على

= الخديوي كما كانت لأسلافه من قبل. وتُلي الفرمان بعد موافقة بريطانيا يوم الخميس ١٤ إبريل بسراي عابدين. وبهذا انتهت أزمة فرمان ١٨٩٢. (المترجم).

(١) **أحمد مختار باشا** : (١٨٣٩ -١٩١٩)، يلقب بالغازي مختار باشا، ضابط عثماني وفلكي. كان قائد الجبهة القوقازية في الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)، ولُقب بالغازي لاستبساله في الدفاع عن إقليم قارص شرقي آسيا الصغرى، وعن أرض روم في أثناء الحرب الروسية العثمانية، كما كان مربي ومعلم الخديوي عباس الثاني، وكان المفوض العثماني (السفير) في القاهرة لمدة ٢٨ سنة. (المترجم).

حقوقه. فنتج عن ذلك أن الخديوي أبرق إلى السلطان يشكو فيه من سلوك مختار باشا، ودعا نظّاره خصيصًا بهذه المناسبة، وأبدى لهم في حضور مختار باشا ثقته التامة بهم.

سببت هذه الأحداث الكثير من الاستياء في الأستانة. وانتقم السلطان لنفسه من إنجلترا بالإنعام برتبٍ عالية وأوسمة على عدد من الصحفيين وغيرهم من المشهورين بمعاداتهم لإنجلترا. في الوقت نفسه، فقد كانت تلك الحادثة بداية حسنة، وفى صالح تزايد النفوذ البريطانى؛ فقد كان الخديوي في ذلك الوقت في حاجة لمساعدة إنجلترا كي يتمكن من مقاومة الضغط التركي.

وتلا سكونَ الهياج الذي أحدثته «حادثة الفرمان» فترةُ هدوء سياسي، فلم تقع أحداث ذات أهمية تُذكر.

وفى أوائل شهر يوليو، غادرتُ مصر قاصداً لندن، وقد شجعني على ذلك السفرِ الأملُ بأن تغيير الخديوي لن يترتب عليه تغييرٌ يُذكر في الوضع المحلي في مصر، إلا أنني سرعان ما أدركتُ أنني كنت واهمًا.

الفصل الثاني

أزمة مصطفى فهمي

من يوليو ١٨٩٢ إلى يناير ١٨٩٣

[موقف الخديوي – تغيير الوزارة البريطانية – تأثير ذلك في مصر – الحالة المحلية في نوفمبر – مرض مصطفى باشا فهمي وإقالته – مراسلات مع لورد روزبرى – تعيين رياض باشا رئيساً للنظار.]

إنني – والحق يقال، مع أن ظواهر الأحوال دعتني إلى نمو الآمال لديَّ بمستقبلٍ مبارك وسعيد – استطعت بالكاد أن أقنع نفسي بأن الانطباع الأولَ الذي انتابني يوم سمعتُ بأن توفيق باشا يحتضر سيكون بجملته انطباعًا خاطئاً. فإنني عندما سمعت من الطبيب الألماني بحلوان أنه لا بد من وقوع تغيير في الخديوية المصرية، مر بخاطري على الفور أن ذلك البناء السياسي الواهي المعروف باسم «الحكومة المصرية» سيهتز بلا شك اهتزازاً شديداً.

إن «القدر» - الذي عرّفه «هوميروس» في شعره بأنه «صاعقة الدمار والخراب» - لم يكن جديراً في زمنٍ من الأزمان بهذا التعريف أكثر مما استحقه عندما أنهى حياة هذا الرجل وهو في مقتبل العمر، وحطَّم بذلك نظاماً كان مجرد وجوده متوقفاً إلى درجة كبيرة على إطالة أجله.

فما هي إذاً – في الحقيقة – المزايا الرئيسية لذلك النظام الذي كانت تُحكم مصر بمقتضاه في العقد السابق لوفاة توفيق باشا ؟

كان أساس ذلك النظام وجود التفاهم بين الخديوي وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العليا في حكومته من جانب، وبين قنصل بريطانيا العام (المندوب السامي البريطاني) وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانبٍ آخر. وقد دام هذا التفاهم والوفاق مدة عشر سنوات متتالية. وكانت تحدث بعض الخلافات أحيانا، لكن كان يسهُل دائماً تسوية الأمور والوصول إلى حل مُرضٍ للمشاكل التي كانت موجودة. بَيْد أن هذا النظام، وإن سار سيراً حسناً، قد اتضح أنه زائف، وأقل ما يقال عنه : إن قدرته على احتمال أيِّ صدمة شديدة كانت موضع شكٍ كبير، وفي الحقيقة، إن بقاءه كل تلك المدة كان أمراً غريباً.

فهل كان يُنتظر من شابٍّ في سن الثامنة عشر – قليل الخبرة،

حديث التخرج من كليةٍ نمساوية، حيث تلقى فيها علوماً جيدة لكنها ضيقة النطاق إلى حد ما – أن يمتلك ما يلزم من الذكاء والصبر وإعمال العقل والمقدرة على كبح جماح النفس، ليستطيع أن يعمل ما يتفق مع متطلبات نظامٍ من هذا النوع ؟

لقد كان من المحتمل لدرجة كبيرة أنه لم يكن حائزاً لمثل هذه الصفات بدرجة كافية. وفوق ذلك، فقد نبهني صديق نمساوي – كان في مركز يمكّنه من معرفة الحقائق – قبل وصول البرنس عباس إلى أن المسئولين في الكلية التي كان يتلقى البرنس فيها دروسه لم يكن لهم رأيٌ طيب في شخصيته، ومن المرجح أنه قد يسبب متاعب جمّة.

و كان على يقين من أنه سيحيط به مستشارو السوء. ولو فعل غير ذلك لَناقض أصوله الشرقية، وأنه سيشجع – إما عمداً أو دون قصد – المداهنة والنفاق في المحيطين به.

وكان مركز الإنجليز في مصر يجعلهم عرضةً بالذات للهجوم عليهم ونشر والروايات الكاذبة عنهم. وسيُلحُّ المقرَّبون على الخديوي بأن لا يُذل نفسه لسماع النصائح البريطانية، وبأن عليه أن ينزع عن عاتقه ذل العبودية للسيادة البريطانية الذي احتمله أبوه بصبر كثير بسبب ضعف عزيمته. وأنه لا يجب عليه أن يخشى العواقب؛ فالمصريون قادرون بكل تأكيد على حكم مصر بدون مساعدة أجنبية.

هذه، على كل حال، كانت آراء تلك الفئة من المتمصّرين المستعصين على التصنيف، والذين أصغى الخديوي إليهم كل الإصغاء، فكانوا - بدرجة أكثر من سواهم من فئات الشعب المصري - ساخطين على السيادة البريطانية.

وفوق كل ذلك، كان يشار إلى أن فرنسا ومِن ورائها روسيا تساندان بحماسة استقلال مصر [(١)]. لم تخفق آراء ومجادلات من هذه النوعية في أن تؤثر تأثيراً كبيراً في نفس شاب عنيد ذي نزعة استبدادية. وقد زادت حقيقةُ صِغَر سنه من الصعوبات في التعامل معه. فكتبتُ للورد روزبرى[(٢)] في ١٢ نوفمبر عام ١٨٩٢ أقول:

«لقد أبدى الخديوي طيشاً وحماقة في العديد من الأمور الصغيرة، غير أنه صغير السن، قليل الخبرة؛ فلا يجب لهذا السبب أن نقسو في الحكم عليه».

---

(١) يجب أن نتذكر بالطبع أن تلك الأحداث كانت قبل إبرام الاتفاق الودي الأنجلو- فرنسي عام ١٩٠٤. هذا الاتفاق كان بمثابة الخطوة الأولى نحو تأسيس هذه الصداقة المتينة التي جلبت الكثير من الفوائد لمسيرة الحضارة الأوروبية.

(٢) **لورد روزبري**: أرشيبالد بريمروز (١٨٤٧ - ١٩٢٩). سياسي بريطاني. ووزير الخارجية (١٨٩٢ - ١٨٩٤)، ثم تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا من ١٨٩٤ - ١٨٩٥، وخلفه في المنصب لورد سالزبوري. (المترجم)

من ناحية أخرى، كان علينا أن نضع نُصب أعيننا أن الطفل المولع بالأذى الذي بلغ سن العاشرة، إذا أُعطي علبةً من الثقاب وبعض القش اليابس يستطيع أن يوقد ناراً مثل التي يوقدها رجل في سن الأربعين متعمداً إحراق أحد المنازل. ولم يكن من السهل وضعُ حد بين الأمور التي يسامَح عليها الشباب، وبين الشدة الواجبة لمنع الشباب من إحداث العواقب الوخيمة التي يؤدي إليها طيشهم وعنادهم وحماقتهم.

وفوق هذا كله، هل كان من المؤكد أن الخديوي مصريٌّ بالفعل كما بدا عليه من أول نظرة ؟

إن نيته الظاهرة كانت تدل على رغبته في أن يتخذ موقف المصري المخلص لوطنه. عندما كنت غائباً عن مصر في أكتوبر سنة ١٨٩٢، وكان المستر آرثر هارْدِنْج (السير آرثر هاردنج فيما بعد) قائماً مقامي، شكا الخديوي مرة إليه بأن «المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمي إنجليزياً أكثر من اللازم، وليس مصرياً بالدرجة الكافية». بينما كان في الوقت نفسه يعتبر رُوئِّيه بك – وهو رجل سويسرى كاره للإنجليز، قد عيّنه الخديوي سكرتيراً خاصاً له – «مصرياً من أفضل المصريين».

أما عن تجران باشا، الذي حاز بآرائه الخادعة وسفسطته رضا

مولاه الشاب الغرّ، فقد كان الخديوي يقول : «كنت قبل أن أصبح خديوياً أعرف أن تجران باشا أرمني، ولقد كانت مفاجأةً لي نوعًا ما أن أرى أرمنياً يستطيع أن يكون مصرياً مخلصاً لمصر إلى هذه الدرجة».

إن غيرة الخديوي الوطنية لو كانت صادقة ولو أنها وُجهت في طريق مستقيم، لاستحقت كل العطف والاحترام. إلا أننا نتساءل : هل كانت صادقة ؟ وهل كانت تسير في الطريق المستقيم ؟ ألم يكن الخديوي والذين حوله يخلطون بين مصطلحَيْ «الخديوية» و«المصرية» واللذيْن كانا في الحقيقة اصطلاحين لا ترادف بينهما؟

كانت هذه أسئلة خطيرة استوجبت النظر والاعتبار. وقد ازدادت أهميتها عندما اتضح أن الخديوي لم يهتم اهتماماً حقيقياً بأي أمر من الأمور التي تؤثر في مصلحة الشعب المصري، وأن ثورات غيرته الوطنية لا تبدو في الغالب إلا عند ما يخيل إليه أن إهانة قد وُجهت لشخصه، وأن شخصيته تطبّعت بالصلف والاستبداد، وأنه لم يكن يعدل في استعمال السلطة التي بيده، وأنه - بوجهٍ عام - كان يهتم بمركزه الشخصي ورفعة قدره وهيبة منصبه بدرجة أكثر بكثير من اهتمامه بمصالح رعاياه الحقيقية.

لذلك وجب بذلُ العناية التامة، خشيةَ أن يستجد - تحت ستار

الغيرة الوطنية التي استعملت لإخفاء العديد من التصرفات الحمقاء والنتائج السيئة التافهة – نظامُ حكمٍ فردي يشابه في مبادئه النظام القديم الذي بذلنا غاية الجهد في إبطاله والقضاء عليه.

إن الإعجاب الذي كان يبديه الخديوي الشاب بجدِّه المستبد[1]، إذا أضفنا إليه الاحتقار – غير اللائق إلى حد ما – الذي كان يُظهره لذكرى والده الملتزم بالقانون، قد أعطى إشاراتِ خطرٍ تدل على نواياه، وساعد على الاعتقاد بأن «الغيرة الوطنية» التي كان يتباهى بها أمام العالم لم تكن إلا سلعة مزيفة.

في أثناء غيابي عن مصر أُجريت انتخابات عامة في إنجلترا. وكانت نتيجتها أن لورد سالزبوري اعتزل منصبه، وتولى مستر جلادستون[2] زمام السلطة. وفى ١٨ أغسطس تقلد لورد روزبري وزارة الخارجية.

---

(١) يقصد الخديوي إسماعيل والذي كان كرومر يبغضه بغضا شديداً. (المترجم).

(٢) **وليام إيوارت جلادستون** : (٢٩ ديسمبر ١٨٠٩- ١٩ مايو ١٨٩٨)، سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا أربع مرات: من ٣ ديسمبر ١٨٦٨ إلى ١٧ فبراير ١٨٧٤. و من ٢٣ أبريل ١٨٨٠ إلى ٩ يونيو ١٨٨٥. ومن ١ فبراير إلى ٢٠ يوليو ١٨٨٦. و من ١٥ أغسطس ١٨٩٢ إلى ٢ مارس ١٨٩٤. (المترجم)

وقد حصل هذا التغيير في توقيت غير مناسب فيما يتعلق بالشئون المصرية وقتها. ومن الخطورة أن يَحسب الشرقى حسابات سياسية مبنية على تقديره الخاص لحالة الأحزاب السياسية في إنجلترا. ومع ذلك، فإن الساسة المحليين في القاهرة كانوا يجهلون هذا الخطر، فلم يحاولوا أن يتجنبوه أو يعرضوا عنه. وقد كان تجران باشا – على وجه الخصوص – يعتنى اعتناءً خاصاً بمطالعة الجرائد الإنجليزية، وكان يتفاخر بمقدرته الفائقة على قياس الرأى العام البريطانى. وكان يعلم أن قسمًا من الحزب الليبرالي الذي تولى زمام السلطة يميل إلى الإسراع في الجلاء عن مصر.

وعلى ذلك رأى تجران باشا وأصدقاؤه أن تلك فرصة من أفضل الفرص لبذل جهدٍ فائق في محاولة خلع ربقة العبودية لبريطانيا العظمى. وكانت ميول مستر جلادستون معروفة، فهو بلا شك يعضدهم في ذلك. ففى أيام لورد سالزبورى، كان القنصل البريطاني العام صاحب قبضة حديدية يستطيع أن يعتمد على مساعدة سالزبوري في كل ما يفعله. غير أن تلك الأيام للأسف قد انقضت، وبإمكان الخديوي أن يثق في أن الحكومة البريطانية الحالية– التي يرأسها رجل دولةٍ متعاطف مع شعوب العالم – سوف تقف إلى جانبه لا إلى جانب قنصلها العام.

كان تجران باشا مخطئاً في استنتاجاته، إلا أنه من خلال الحقائق التي كانت تبدو له، لم تكن تلك الاستنتاجات خاطئة ولم تخلُ مما يبرّرها.

في الواقع، كان من سوء الطالع أن التغيير الذي طرأ على حكومة إنجلترا جاء في وقت كان فيه الخديوي الشاب في حالة من الثوران الفكرى، وكان ظاهراً عليه الميل إلى كراهية الإنجليز، فسهّل ذلك التغيير على السَّاسة في القاهرة - وهم لا يعلمون إلا نصف الحقائق - أن يجاهروا ببعض أوجه الخلاف والجدل التي بدا أنها تُبيِّن أن اتباع سياسية المعاداة للإنجليز قد يُتوَّج بالنجاح.

لقد جعلتني خطابات وبرقيات السير آرثر هاردنج التي أرسلها في غيابى متوقعاً حدوث بعض التغيير. كتب لي في ١٣ أكتوبر يقول:

«إن ميل السراى الآن هو إلى ما يسميه الخديوي «مصرياً». ومع أن معظم بكوات السراي وباشواتها يتعاطفون مع الفرنسيين بدرجة أكبر من الإنجليز، وذلك نتيجة التعليم الذي تعلّموه ونتيجة مشاركتهم للفرنسيين في الأذواق، إلا أنهم لا يميلون إلى الطموحات السياسية الفرنسية في مصر، بل إنهم جميعاً مثل تجران باشا، يتصورون أنهم قادرون على تولّي الحكم دون أية مساعدة أجنبية من أي نوع كان، وهم يطمعون بالمناصب والسلطة لأنفسهم ولكبار معارفهم

وأتباعهم. أما عن مشاعر الشعب المصري بجملته أو أي طائفة منه – عدا فئة الموظفين الرسميين – فلا أعتقد أن أيّاً منهم يعرف شيئاً من ذلك أو يهتم بشيء من هذا القبيل. ومعظمهم مسلمون متسامحون، وتفكيرهم به انطباعاتٌ حرة جدًا عن الدين».

من الواضح أن مصطفى باشا فهمى قد اختير نقطةً للهجوم؛ فما كاد يعود من أوروبا – حيث كان قد قضى الصيف – في أوائل شهر أكتوبر حتى كثرت الإشاعات بأنه سيحدث تغيير وشيك في الوزارة.

ولما عدت إلى القاهرة، وجدت أن ما قاله السير آرثر هاردنج عن الوضع في البلاد كان صحيحاً. فالخديوى الذي بدا صديقاً ودوداً في شهر يوليو، أصبح عدوًّا في نوفمبر. ولم يكن بالإمكان إرجاع هذا التغيير في شخصيته وميوله إلى سبب معين. في الحقيقة، كان قد قرأ بالصحف خبر تعيين السير كولن مونكريف في وظيفةٍ ما بلندن، بينما كان ينبغي أن يعلم بذلك قبل أن يقرأه في الصحف. كما أن ضابطاً إنجليزياً كان مديراً ظهره له، فلم يعرف أنه مارٌّ ليحييه التحية الواجبة، وأن ضابطاً إنجليزياً آخر في خدمة الحكومة المصرية حضر استقبال التشريفات بحذاءٍ طويل، بينما كان يجب أن يحضرها بالبنطلون الطويل، وأن جندياً في سلاح الفرسان البريطاني – ربما كان قبل الحادثة بأشهر قليلة يقشر بطاطس في أحد مطاعم

«سومرستشاير Somersetshire» ولم يسمع في حياته بوجود شخص اسمه خديوي – كان جالساً على رصيف محطة السكة الحديدية عند مرور قطاره، فلم ينتفض قائماً من جلسته احتراماً له، وأن السردار لم يقبل أن يَفصل بدون محاكمة بعض الضباط الوطنيين الذين لم يقترفوا خطأً سوى أن الخديوي أراد أن يَفصلهم بدون أي نوع من المحاكمة، وأن رئيس البوليس الإنجليزي كان عنيدًا معه، فدافع عن ضابطٍ وطني كان من سوء حظه أن الخديوي غضب عليه لهفوة صغيرة....فهذه الحوادث وما شابهها من حوادث أخرى بدت لعين الشاب المشاكس ومتملقيه دليلاً على أن هناك خطةً مرسومة يُقصد بها إذلال حاكم البلاد الشرعي والحط من مكانته وقدره [١]، فشكاوى طفيفة من هذا النوع لم تكن إلا دلائل ظاهرة وواضحة على وجود استياء عام، منشؤه وجود الجنود البريطانيين كمحتلين للبلاد، وكذلك أن المديرين الإنجليز في الدوائر العسكرية والمدنية كانوا يَحُولون دون تمكين الخديوي من أن يفعل ما يشاء، بينما كان يعتقد

(١) بعض هذه الحوادث التي أشرتُ إليها قد وقع فيما بعد، غير أنه وقع كثير مثلها غابت عن ذاكرتي. فذكرتُ هذه فقط لأبين طبيعة الشكاوى التي كانت تحدث كثيراً. وكانت – بدون استثناء – بهذه الصفة التافهة.

أن إرادته يجب أن تكون قانوناً لا يُنقض، مهما تكن غريبة وهوائية. وكان الذين حوله يقرّونه على هذه الآراء بأن يرددوا على مسامعه باستمرار عبارات التعظيم والإطراء، التي كان ڤولتير يقولها لبعض رجال الحاشية الملكية الفرنسية الخياليين :

«ياللروعة ! ياللعظمة !

آه...لا بد وأن مولاي في قمة الرضا عن نفسه !»(١)

فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة العقلية أن الخديوي كان ينظر لكل موظف إنجليزى في خدمة الحكومة المصرية بعين الكراهية والعداء التي نظر بها مارتيال إلى سابيديوس ، وحسب ما ترجم المترجمُ الانجليزي بيتَ الشعر الساخر المشهور عن دكتور فيل Dr.Fell (٢). ولمّا كنتُ مندوب بريطانيا العظمى فقد وجدت نفسي

---

(١) كتبها كرومر بالفرنسية. (المترجم).

(٢) **مارتيال** Martial: شاعر إسباني ولد في مدينة بلبليس شمال شرق إسبانيا عام ٤٠ قبل الميلاد. اسمه الحقيقي هو ماركوس فاليريوس مارتياليس. اشتهر بسخريته اللاذعة، وكتب قصائد شعرية يزدري فيها أصدقاءه وسادته، وقد نشر هذه القصائد تحت عنوان «أقوال ساخرة» Epigrammatus. وهو يقول فيها عن شخص يُدعى سابيديوس Sabidius: «لا أحبك يا سابيديوس، ولا أستطيع أن أقول السبب». أما =

على رأس هؤلاء السابيديّين المكروهين. ولم يكن الخديوي يستطيع أن يقول لماذا كان يكرهني ويكره سواي من الإنجليز، إلا أنه لم يكن عنده أقل ريب بأنه كان يكرهنا كرهاً مطلقاً.

أما أنا فسرعان ما أدركتُ أن نشوب نزاع حاد بيننا كان حتمياً. ومع ذلك، فإن دفع النزاع للوقوع – عامةً – يُعد علامةً على الدبلوماسية السيئة، حتى وإن كان ذلك النزاع لا مفرّ منه. وقد يظهر في بعض الأحيان أن تنبؤ أدق الناس نظراً – بعد كل ذلك – قد يكون خاطئاً ولا يقع نزاع على الإطلاق. وفي المسألة التي نحن بصددها، لا يكون من الحكمة والصواب في شيء أن أحرك النزاع وأبدأ فيه. فقد كان من السهل على المنتقدين من الخصوم، أو حتى على الأصدقاء الجاهلين بالحقائق، أن يقلبوا الترتيب الصحيح للحوادث الناتجة عن ذلك رأساً على عقب. وقد كانت نبرة المبادئ الديمقراطية الحديثة وشعاراتها منحازة إلى جانب الخديوي.

إن الحكومة القوية، التي تعمل في جانب الحق ولأجل مصالح

= Dr.Fell فهو مشتق من بيت شعر للأطفال كتبه الشاعر الإنجليزي الساخر توم براون عام ١٦٨٠ وقد اقتبسه من مارتيال، ووضع اسم «دكتور فيل» مكان «سابيديوس» وقال: «لا أحبك يا دكتور فيل». (المترجم)

الشعب، من السهل جداً إظهارها بمظهر الظلم والاستبداد والتعسف، بينما يتردد العالم في أن يصدق أن الحكومة الضعيفة التي تناوئها، هي التي تسيء استعمال ضعفها، وتدافع في الحقيقة - بعبارة منمقة تزيِّنها ورود البلاغة والفصاحة - عن مبدأ الظلم والاستبداد وعن سوء الإدارة الحكومية في مصر.

لذلك، كانت خطتي التي كان يجب عليَّ اتباعها مرسومةً واضحة؛ وهي أنه كلما كان يتحقق اقتراب اندلاع الأزمة كلما كانت تزداد الحاجة إلى إظهار الاعتدال المتناهي، لكي أتجنب كل ما يدعو إلى الظن بأن الأزمة قد أثيرت عمداً.

من ناحية أخرى، إذا كانت الحكومة البريطانية تُساق إلى نزاع ما، فمن الواجب أن تخرج منه منتصرة؛ لأن الدبلوماسية يجب أن تسير على المبدأ الذي وضعه بولونيوس في وصيته لابنه(١).

---

(١) **بولونيوس** Polonius: أحد شخصيات مسرحية هاملت لوليام شكسبير، وهو من مستشاري الملك والد هاملت. في هذه المسرحية، يعطي نصائح أخلاقية ومثلًا عليا لابنه لايريتس حيث كان مسافرا لفرنسا، فلما سافر بعث خادمه ريونالدو إلى باريس ليتجسس على ابنه ويرسل له تقارير إن كان عمل بنصائحه، أم انخرط في الأعمال الأخلاقية الوضيعة والفاسقة. (المترجم)

لذلك، عندما عدت إلى مصر التزمت جانب الاعتدال المدروس، فكنت أتخلى عن النظر في كثير من الأمور الصغيرة، جالباً بذلك اليأس إلى قلوب كثيرين من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعتقدون – وذلك بحق – أنه كان يجب تعضيدهم بكل شدة. وكنت على وعي تام أن روح الاسترضاء هذه سيُساء تفسيرُها بمعنى الضعف، وأنها لن تؤدي إلى سبيل التوفيق، بل على العكس ستدعو إلى ارتكاب عمل عدائي فظيع، يضطرني في النهاية إلى التصرف بغاية الشدة والحزم.

على أن اتباع هذه الخطة كان له فائدة كبيرة من وجهة نظري في إعداد الرأي العام لانتظار المعركة، كما سيجعلني في وضع أفضل بكثير من وضع خصمي عندما يحين وقت المعركة، بسبب الصبر الذي أبديتُه في المناوشات الأولى. من الأفضل دائمًا لأي شخص في مركز مسئول أن يُتهم بالصبر المفرط الذي لا داعي له، وهذا خيرٌ له من أن يُتهم بأنه ارتكب عملًا خطيرًا يعرِّضه لتهمة التهور غير الواجب.

وفي هذه القضية بالذات، لم يطل انتظارى طويلاً؛ إذ أُرغمتُ على خوض غمار المعركة المنتظرة. ففى أواخر شهر ديسمبر أصيب مصطفى باشا فهمى بنزلة شُعبيّة حادة، وأكد لي الطبيب الإنجليزى الذي كان يعالجه أن حياته في خطر شديد، فرأيت من الواجب أن أنظر فيما يجب عمله في حال وفاته، فأرسلت يوم ٢٩ ديسمبر البرقية الآتية إلى اللورد روزبرى :

«في محادثة بين السير إلوين بالمر والخديوى، تباحثا في الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها فيما يجب عمله في حالة وفاة رئيس النظار، التي كانت حتمية. وكان رياض باشا هو أفضل مرشح لتولي هذا المنصب لأنه المسلم الوحيد ذو النفوذ. غير أن الخديوي لسوء الحظ كان يكره رياض شخصياً، وليس هناك فائدة تُرجَى من إرغام سموه على تعيينه؛ فإن الذي يعرف طباعهما الشخصية يوقن بأن الخلاف سيقع بينهما قبل مضي زمن طويل.

أظن أنه سيكون هناك داع لتدخل ظاهر مني، وإني أقترح أن أقف بأقصى ما بوسعي بعيداً، ما لم أر أن الخديوي يرغب في أن يعيِّن شخصاً لا نوافق على تعيينه مطلقاً. لكني– مع استثناء تجران باشا الذي لا أريد أن أراه في هذا المنصب – لا أرى أهمية قصوى في أن يعين الخديوي من يريد».

أما رغبتي في عدم إسناد المنصب إلى تجران باشا فكانت لسببين؛ الأول: أنني كنت أوقن أن تجران باشا يتبع سياسة العداء للإنجليز. والثاني : أنني كنت أعتقد بأنه لما كان أرمنياً مسيحياً فهو لا يستطيع قيادة الرأي العام المسلم. إلا أنني عند المناقشة مع الخديوي في الموضوع أكدت تأكيدا كبيرا على السبب الثاني من هذين السببين.

وفي أول أيام شهر يناير ١٨٩٣ أرسل لورد روزبري لي برقية يقول

فيها إنه قد وافق على ما قلتُه من ضرورة تجنب تعيين تجران باشا خلَفاً لمصطفى باشا فهمي إذا أمكن ذلك، غير أنه أضاف: «إلا أنني لا أرى التشدد في المعارضة إذا أصر الخديوي على تعيين تجران في المنصب»، فوافقت على رأيه هذا كل الموافقة.

وفى يوم ٢ يناير قابلت الخديوى. وأشرتُ عليه أن لا يعين تجران باشا، غير أنني لم أُبدِ إصرارًا قاطعاً على عدم تعيينه. وتركت الخديوي وبداخلي انطباع أن حججي لم تؤثر كثيراً في إقناعه أو لم تقنعه بالمرة، وأنه إذا توفي مصطفى باشا فهمي فإنه سيختار تجران باشا خلفاً له.

في غضون ذلك، قلّت كثيراً أهمية هذه المسألة؛ لأن صحة مصطفى باشا فهمي تحسنت ولم تمضِ أيام قلائل حتى زال كل خطر على حياته. فظننت أنه لم يعد هناك مجال للبحث في أمر تغيير النِّظارة.

غير أني فوجئت في يوم ١٥ يناير - أي بعد مقابلتى للخديوى بثلاثة عشر يوماً - بزيارة سكرتيره الخاص، فأخبرني أن مصطفى فهمي أُقيل من رئاسة النظار، وأن فخرى باشا عُيّن رئيساً للنظار مكانه(١). ثم عرفت فيما بعد أن سكرتير الخديوي التركي دخل على

(١) **حسين فخري باشا جنكات** : (١٨٤٣-١٩٢٠) من أصل شركسي، ولد بالقاهرة. عين وزيرا للحقانية عام ١٨٧٩ و١٨٨١ و١٨٨٢ و١٨٨٨ =

مصطفى باشا فهمي في غرفته وألح عليه بالاستقالة من منصبه. أما الرجل المريض، فمع أن صحته كانت قد بدأت بالتحسن، إلا أنه كان مصاباً بوهنٍ شديد لا يستطيع معه أن يتناقش في شئون السياسة. غير أنه مع ذلك نصح سيده العنيد نصيحة صالحة لو كان قبلها لأصاب. فإنه قال: إن الأفضل للخديوى أن «يستشير لورد كرومر» قبل أن يقرر أي قرار نهائي.

فانطلقت صيحة الوطنية الهائجة الساخطة من أفواه الذين كانوا يتبخترون على مسرح السياسة في القاهرة، ولم يجدوا في اللغة ألفاظاً كافية لتشديد النكير بها على تصرُّف مصطفى باشا؛ فقالوا عنه إنه خائن لمولاه ولوطنه، وإنه واهن العزيمة، وغير ذلك مما لم يكن فيه. ألم يكن من إيجابياته - باستخدام كلمات التوبيخ التي ذكرتُها فيما تقدَّم - أنه يعترف بأنه لا يشغل منصبه بإرادة الخديوي بل بإرادة وكيل دولة أجنبية ؟ إن عقاب العزل هو أقل ما يستحقه وزير ارتكب جرماً فظيعاً مثل هذا الجرم.

وعلى ذلك صدر الأمر بعزل مصطفى باشا فهمي على الفور، وعُزل معه ناظرا المالية والحقانية (العدل)، وكان ذنبهما الوحيد

= و١٨٩١. تولى رئاسة الوزارة لمدة ثلاثة أيام (من ١٥ يناير ١٨٩٣ - إلى ١٨ يناير ١٨٩٣). (المترجم).

أنهما كانا يتعاونان بإخلاص وود مع الموظفين البريطانيين الملحقين بوزارتيهما.

تم كل ذلك بطريقة مدروسة تدل على عدم الاعتبار الكلي للنظار المعزولين. فإن ناظر المالية وهو رجل في نحو الثمانين من العمر وكذلك زميله ناظر الحقانية تُركا ليسمعا أمر عزلهما من أفواه مرؤوسيهما في وزارتيهما، أو من معارفهما الذين تصادف أن يقابلاهما في الشارع.

أما سبب عدم تعيين تجران باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمي فهو أنه رفض قبول ذلك المنصب. لقد كان على علم بأنه لا يستطيع تشكيل نِظارة لا يتوافر لها أي مقوّم من مقومات دوامها. أما فخري باشا فلم يكن إلا نسخة أخرى من تجران باشا.

أما الاعتراض فلم يكن على تعيينه، بل على طريقة ذلك التعيين، ولو استشارني الخديوي قبل إسناد المنصب إليه لما كنتُ أبديت أي اعتراض في تعيين فخري باشا أو تعيين أي باشا آخر، خصوصاً بالنظر لحالة مصطفى باشا فهمي الصحية التي كانت تقتضي أن يستريح من عمله لفترة طويلة. غير أن الأمر بأكمله قد دُبّر ونُفّذ بدون أن أوضع في الحسبان. وقد كان من المستحيل أن أذعن لهذ الانقلاب في هيئة الحكومة بأن يخرج كل أنصار السياسة البريطانية من الوزارة، وقد ظهر بكل وضوح أن الهدف منه كان ضرب النفوذ

البريطانى ضربة قاضية.

وقمت بزيارة الخديوي بعد ظهر يوم ١٥ يناير. وأبديت له أوجُه اعتراضي على الخطة التي اتبعها في التغيير، واستنتجت من لهجته أنه من الصعب إقناعه بالعدول عن قراره، إلا أنني تمكنت من الحصول على وعد منه بأن تعيين الوزراء الجدد لن ينشر في الجريدة الرسمية إلا بعد أن يمهلني الوقت الكافي للمفاوضة مع اللورد روزبري.

وقد قلت في برقية مني للورد روزبري بعد وصف حقائق الوضع ما يلي :-

«إن الوضع بأكمله – ليس فقط فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين هنا، بل بمركز الحكومة البريطانية – سيتغير إذا سُمح للخديوى بأن يفعل مثل ما فعل في هذه المسألة، وتكون النتيجة وقوع الكثير من المشاكل. إن وقوع نزاع مع الخديوي -كما قدّرتُ منذ فترة طويلة كان حتمياً، ولم أر أن من الصواب تأخيره. وإنني أرى وجوب انتهاز هذه الفرصة لوضع حد لهذه الأمور.

وإن لديَّ أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن الخديوي قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأً أن حكومة جلالة الملكة الحالية لا تعضدني مثلما كانت تفعل الحكومة السابقة.

وأنا أرى أن لا فائدة من اقتصار فخامتكم على نصحه، بل أقترح أن ترسلوا إليَّ برقية أستطيع أن أريها لسموه تذكرون فيها بكل

وضوح أن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة مثل مسألة تغيير رئيس مجلس النظار، وأنكم تعتقدون أن التغيير في الوقت الحاضر لا يُستحسن ولا ضرورة له، وأن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تقره في عزمه على تعيين فخري باشا. كذلك يجب إعطائي السلطة بأن أتخذ الخطوات اللازمة التي أرى وجوب اتخاذها لمنع هذا التغيير.

إن الخديوي يرغب كذلك أن يعيِّن ناظريْن للحقانية والمالية غير الناظرين الحاليّين، وأنا لا أعارض في هذين التغييرين.

وإنني أرغب بمنتهى الوضوح أن أبين لحكومة جلالة الملكة بكل جلاء خطورة عواقب الموقف الحالي؛ فإنهم إذا سمحوا للخديوي بأن ينتصر في هذه الواقعة فلن يكون باستطاعتي أن أستمر في السياسة التي سرتُ عليها في العشر سنوات الأخيرة حتى الآن، ويرجح كذلك في تلك الحالة أن المسألة المصرية ربما تتخذ شكلاً لا يرضينا يأتي قبل أوانه. ومع ذلك، إذا أعطينا الخديوي درساً هذه المرة فيرجح عدم وقوع مشاكل أخرى في المستقبل».

وقد أوفى الخديوي بوعده لى بأن لا ينشر خبر تعيين الوزارة الجديدة رسمياً حتى أكون قد فاوضتُ لندن، غير أنه سمح للنظار بأن يذهبوا لدواوينهم، فأصدرتُ أمري للموظفين البريطانيين بأن لا

يعترفوا بأولئك النظار حتى أسمح لهم بذلك، فأثار هذا الإجراء سخطاً بالغاً لدى جميع أصدقاء الخديوي ومعاونيه.

وفي يوم ١٦ يناير اجتمعت الوزارة في لندن، وكانت نتيجة هذا الاجتماع أننى تلقيت البرقية الآتية :

" إن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار. وفي الوقت الحاضر لا يبدو أن هناك حاجة أو اضطراراً للتغيير. لذلك فإننا لا نستطيع أن نوافق على تعيين فخري باشا».

وصُرِّح لى أن أبلغ هذه الرسالة للخديوي، وفى الوقت نفسه أُمرت أن لا أتخذ أية إجراءات أخرى بدون الرجوع إلى لندن.

و في الصباح الباكر ليوم ١٧ يناير قابلت الخديوي، وأخبرت اللورد روزبري عن تلك المقابلة بالبرقية الآتية :

«توجهت هذا الصباح إلى السراي وسلمت الخديوي صورة برقية فخامتكم. وأخبرت سموه أنه إذا أقر مصطفى باشا في منصب رئاسة النظار، فإنني لا أعارض في تعيين مظلوم وبطرس للحقانية والمالية. وقلت له إنني أرى أنه ليس من العدل أن ألح عليه بالرد الفوري، وأنني سأعود في صباح اليوم التالي لأتلقى جواب سموه ما لم يستدعني سموه قبل ذلك. وأضفتُ إلى هذا بأنه لا يزال هناك وقت

للإذعان، وأنني آمل بكل إخلاص أن سموه سيتخذ هذه الخطة؛ لأنه إن لم يفعل ذلك فقد تتخذ المسألة منعطفاً أشد خطراً وتعقيداً. ولم أستدل من كل ما قاله الخديوي على نوع الجواب الذي ينوي سموه أن يعطيه».

وكنت بطبيعة الحال أثناء كل هذه المفاوضات أراقب سلوك ممثلي الدول الأجنبية، وعلى الأخص ممثلي فرنسا وروسيا. ولا أستطيع أن أجزم ما إذا كان هذان القنصلان ضالعيْن سرًّا في هذا الانقلاب الأخير، غير أنه لم يكن هناك أدنى شك في أن لسان حالهما كان منذ فترة طويلة يشجع الخديوي على مقاومته لإنجلترا.

مع ذلك، ما بدأت الأمور تتخذ منحنًى خطيراً حتى بدآ يشعران بالقلق. فأرسلت برقية إلى اللورد روزبري أبلغه أن قنصل فرنسا العام أخبر أحد السكرتارية خاصتي أنه :

«لا هو ولا مختار باشا كان لهما أي يد في التغيير الأخير في الوزارة، وأنه زار الخديوي في ذلك الصباح، ولكنه رفض أن يسدى لسموه أية نصيحة بشأن الخطة التي يجب عليه اتباعها».

أما قنصل روسيا العام، فقد كنتُ من أول الأمر على ثقة بأنني أستطيع أن أتنبأ جازماً بموقفه السياسي. لقد كانت روسيا مستعدة

لإيلام إنجلترا إرضاءً لفرنسا، غير أنها لا تميل إلى المجازفة لدرجة الوصول إلى نزاع خطير لمجرد رغبتها في التحالف مع فرنسا. لذلك ظل الخديوي وحيداً في موقفه، وتخلى عنه أصدقاؤه الذين لازموه في فترة اعتدال الأجواء، فبقليل من الحزم قد نكون قادرين على إملاء الشروط التي نريدها.

وبعد أن قيَّمتُ الموقف بأكمله، رأيت أنه من الأفضل حل هذه المشكلة في مصر دون أن أضطر الى الرجوع إلى مفاوضة لندن.

والطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية كانت ألّا أصر على طلب إعادة مصطفى باشا فهمي إلى رئاسة النظار. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك حجتان صحيحتان ساريتان لصالح هذه النقطة. الأولى هي أن مصطفى باشا كان لا يزال مريضاً لدرجة أنه قد يمضي زمن طويل قبل أن يستطيع أن يعود إلى مزاولة أعماله. وبكل تأكيد ستجيء الفرصة لإعادته إلى منصبه قبل مضيّ وقت طويل (١). أما النقطة الثانية فهي أنه قد يكون من الحكمة أن لا يُذلّ الخديوي الشاب بلا مبرر، ولو عومل معاملة كريمة فلن يبقى له أي عذر إذا

(١) عُيِّن بالفعل مصطفى باشا فهمي ناظراً للحربية في ربيع ١٨٩٤ ثم أسند إليه منصب رئاسة النظار مرة أخرى في خريف ١٨٩٥.

أساء السلوك في المستقبل.

بعد ظهر يوم ١٧ يناير زارني بطرس باشا وتجران باشا، وكان الغرض من زيارتهما أن يحاولا الوصول إلى اتفاقٍ ما، تمهيداً لزيارتي للخديوي في صباح اليوم التالي. وبعد مناقشة طويلة وافقت على الشروط الآتية:

أن لا يعود مصطفى باشا فهمى إلى منصبه، وأن يُعزل فخري باشا حالاً ويعيّن رياض باشا[١] رئيساً للنظار.

بالإضافة إلى ذلك - وهذه نقطة علقتُ عليها أهمية كبرى - على الخديوي أن يقدم لي بلاغاً رسمياً على شروط أمليتُها أنا بنفسي؛ فإن عليه أن يقول :-

«إنه يرغب رغبة شديدة أن يوجه عنايته لإيجاد أصدق العلاقات الودية مع إنجلترا، وأنه سيسير دائمًا بكل رضا وفق نصيحة حكومة جلالة الملكة في كل المسائل الهامة في المستقبل».

وفي صباح اليوم التالي زرت الخديوي، وتم كل شيء حسب ما

---

(١) **مصطفى رياض باشا** (١٨٣٤ - ١٩١١) تولى رئاسة وزراء مصر ثلاث مرات؛ الأولى من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ حتى ١٠ سبتمبر ١٨٨١، الثانية من ٩ يونيو ١٨٨٨ حتى ١٢ مايو ١٨٩١، الثالثة من ١٩ يناير ١٨٩٣ حتى ١٥ إبريل ١٨٩٤.. (المترجم).

اتفقنا عليه في المساء السابق. وانتهت الأزمة – التي كانت وزارية – بدون أن ينال أحد الطرفين نصراً حاسماً، على طريقة التراضي والتساهل من الجانبين.

ويجب الآن أن أنتقل إلى شرح توابع هذه الأزمة.

الفصل الثالث

توابع الأزمة

يناير ١٨٩٣

[حالة الأحزاب البريطانية – موقف الحكومات الأجنبية – موقف رياض باشا – الهياج في مصر – طلبتُ زيادة الحامية البريطانية – الحكومة تلبي الطلب – لورد روزبرى يعلن سياسة الحكومة – التعليقات على تصرفه]

تلقت صحف الاتحاديين في إنجلترا خبر عزل فخري باشا بترحاب شديد. وهنا يجب أن أقول إن حالة الأحزاب الإنجليزية كانت في ذلك الوقت غريبة إلى حد ما؛ فأغلبية الحكومة في مجلس العموم كانت قرابة أربعين عضواً. وقسمٌ كبير من حزب الأحرار الليبراليين كان – مع استعداده لتأييد سياسة مستر جلادستون في الشئون الداخلية – يفضل سياسة اللورد سالزبوري في الشئون الخارجية، ويميل إلى تعضيدها. والمذهب الذي كان يطلق عليه اسم «مانشستر»؛ أي «السلام بأي ثمن»، كانت قد مرت عليه عدة سنين

وهو يفقد النفوذ الذي كان له يوماً بعد يوم. والذي أسس هذه المدرسة الفكرية كان «كوبدون Cobedon»، وكان مذهبه هذا النتيجة الطبيعية لرد الفعل الذي حصل من المواقف العدوانية البريطانية إلى حد ما، والتدخل البريطاني المفرط في شئون الأمم الأخرى، وهو ما امتازت به سياسة اللورد بالمرستون الخارجية.

كما أن التجارب أظهرت أن سياسة العزلة الكاملة كانت ضارة بالمصالح البريطانية، واتضح أن فيها من الخطر على السلام العالمي ما لا يوجد في سياسة التدخل الذي لا داعي له، فأوجد اللورد سالزبوري حلًّا وسطاً صالحاً ومعقولا بين السياستين المتطرفتين، وكانت سياسته الخارجية مُرضية للكثير من الأحرار الليبراليين، حتى أن المستر جلادستون نفسه كان يتباهى بها ويُثني عليها.

وفوق ذلك، فإن الانهزامات التي أصابت السياسة البريطانية والجيوش البريطانية في السنوات الأخيرة في جنوب أفريقيا، ثم سوء إدارة شئون السودان، قد تركت أثراً عميقاً في ذهن الأمة البريطانية. فلقد أدرك الشعب أن تردد الحكومة الضعيفة التي لم تعِ ما يجب أن تفعله، يكون أشد خطراً على مصالح السلام من خطة الحزم التي تتبعها الحكومة القوية التي سمحت للعالم كله أن يعرف بأن الدفاع

عن المصالح البريطانية في الخارج بعزَّة وعقلانية قد شكّل جزءاً أساسياً من برنامجها السياسي.

إن اختلال السِّلم في السودان قد نتج عن المغالاة في التنصل من الواجبات الشرعية التي كانت تتطلب بعض الإجراءات شبه الحربية. على أن الاعتراف الحازم بالحقائق كان خيراً من النوايا السلميَّة. وقد أبدتْ التجارب الأخيرة الاعتقاد بأنّ دفع سفينة الدولة كان أكثر صواباً من تركها يقذفها التيار إلى مسارٍ خطِرٍ بلا دفة تسيِّرها.

وهكذا، ظهر مبدأ «الحرية الإمبراطورية» إلى الوجود. وقد كان الأحرار الإمبرياليون يعتبرون اللورد روزبري زعيمهم. وقد قيل إن كثيرين من المترددين على الانتخابات العامة لسنة ١٨٩٢ قد قرروا التصويت للمرشحين التابعين لجلادستون عندما اعتقدوا أن السياسة الخارجية بتوجيه اللورد روزبري ستسير على النمط الذي سيرضيهم ويوافقون عليه.

ولم تكن الحماسة التي أبدتها الدول الأوروبية الصديقة في الموافقة على ما جرى بأقل من حماسة الصحافة البريطانية؛ فإن وزير الخارجية الإيطالي هنـأ السفير البريطاني في روما بالعبارة الآتية:

«إنني أهنئكم على الحزم الذي قابلت به حكومة جلالة الملكة

تلك الحماقة التي حاول الخديوي أن يحبط بها السياسة الإنجليزية في مصر بإحداثه التغيير الوزاري».

أما في فيينا، فإن الكونت كالنوكي قال للسير أوجسطوس باجت :

«لقد كان من أفضل الأمور أن يُعلَـن للعالم كلّه أن سياسة حكومة جلالة الملكة بشأن مصر لا تتغير مهما اختلف نوع الحكومة التي تتولى زمام السلطة في إنجلترا».

أما الحكومة الفرنسية فاحتجت احتجاجاً نصف ودّي إلى حد ما؛ فقد اعترض مسيو وادنجتون على «طبيعة الإجراءات الاستبدادية» التي خشي من «أن يُنظر إليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل الضم الفعلي لمصر». فأجاب اللورد روزبري على هذه الملاحظة بكل حزم قائلاً :

«أعلمُ أنه قد وقع شيء من الاستبداد، غير أن ذلك كان من جانب الخديوي الذي أسند- بدون إعلان أو إنذار أو استشارة - رئاسة النظّار إلى رجل لا يصلح مطلقاً لذلك المنصب».

أما في الأستانة، فقد كتب السير كلارفورد يقول إن «كبار موظفى الباب العالي يميلون إلى تقبل الوضع بهدوء». على أنه بعد ذلك بفترة قصيرة، عندما زيدت الحامية البريطانية في القاهرة- كما سأتناول في هذا الفصل - كتب يقول إن «السلطان غضب غضباً شديداً، وعلى

الأخصّ لأنه كان في الفترة الأخيرة يفتخر أمام رجال حاشيته بأنه سيتم الجلاء التام في غضون فترة قصيرة»

ومهما يكن سبب غضب السلطان، فإن تأثيره الفعلي على أفكاره – تحت كل الظروف – كان شديداً. وقد كتب السير كليرفورد في تقرير له :

«إن جلالته في حيرة، لا يدري ما هي الخطة التي سوف يتخذها، ولا يدري ماذا يفعل».

لذلك، حسَّنت حكومة مستر جلادستون مركزها تحسيناً عظيماً. وتبين لدى الأمة البريطانية والقوى الأجنبية أن حكومة الأحرار الليبراليين تستطيع أن تعمل بحزم وقوة عند اللزوم. وازداد العضو الحر «الإمبريالى» ولاءً لحزبه. وتباهى الليبراليون بأنه يجب الآن أن يتضح للعالم أن خصومهم السياسيين لم يحتكروا كل المواهب المتاحة للتعامل مع الشئون الخارجية. أما الأعضاء المعتدلون من جميع الأحزاب فقد سُرُّوا كثيراً من الشكل الذي انتهت إليه الأحوال.

أما المنتقدون من الخصوم في الخارج فإنهم تفوهوا ببعض عبارات الاحتجاج، غير أنهم – كما هي الحالة دائماً – ترددوا في إتيان أي فعل أمام الجبهة السياسية الحازمة التي أظهرها لهم خصومهم.

ثم سرعان ما اتضح أن تعيين رياض باشا رئيساً للنظار كان خطأً، فقد بدا أن المجادلات والنزاعات التي حدثت وقت تعيينه كانت صائبة وبالغة الأهمية. وكنتُ أعتقد أن خير ما يجب عمله وتقضي به الحكمة أن لا نقف بقوة في وجه الحركة الإسلامية التي أثارها سلوك الخديوى، بل يجب العمل على إرشادها وقيادتها. إلا أن مجال الاختيار لمن يصلح لهذه القيادة محدود؛ فالمصريون المتفرنجون لا نفوذ أو تأثير لهم بين المسلمين. ولا يوجد بين طبقة المعمَّمين رجلٌ له من التعليم والخبرات ما يؤهله للارتقاء إلى منصب وزير. والباشا القديم ذو الفكر المتردِّي، المتخرج من «المدرسة التركية» غير وارد في هذه القضية، حيث سينشب نزاع بينه وبين كل موظف أوروبي في البلاد، بينما لن يستطيع في نفس الوقت أن يمتلك عواطف الأهالي.

فالخيار إذن، في تجربة طريقة توجيه الحركة الإسلامية كان منحصراً في رياض باشا؛ فإنه كان أقل «أوروبية» من المصريين المتفرنجين أو الأرمن. وكان – على ما كنت أرجو وأعتقد – أقل إسلاميةً من أتباعه المسلمين. وقد تولى منصب رئاسة النظار أكثر من مرة، ويعرف – أو كان يجب أن يعرف – الخطر من تشجيع الأفكار العُرابية التي كانت قد بدأت بالظهور مرة أخرى تحت مُسَمَّى

«الخديوية» الجديد. وقد شهد بلاده في مخالب الانتفاضة التي لم تُقمع إلا بتدخل إنجلترا العسكري. وكان رياض باشا ذا نفوذ، فإذا ما استعمل نفوذه بطريقة تليق بمقام الحاكم واجتهد في أن يوفق بين المصالح المتضاربة، فستخطو مصر بلا شك خطوة حقيقية على طريق الاستقلال.

على أن جميع الآمال التي كنت أمنّي النفس بها بأن يتبع رياض باشا سبيل الحكمة والرشاد سرعان ما ذهبت أدراج الرياح؛ فبدلاً من أن يُلحّ على الخديوي الشاب بأن يتصرف بحصافة، وبدلاً من أن يسعى للتوفيق بينه وبين إنجلترا، فقد أثنى على سلوكه الأخير، وشجعه على معارضة إنجلترا. ففي يوم ١٩ يناير قابل رياض باشا السير إلوين بالمر، وكان رياض يتكلم معه بشكل أكثر حرية من كلامه معي. فأرسلتُ برقية للورد روزبري أقول فيها:

«لقد استنتج السير إلوين بالمر أن سعادته ينوي أن ينحاز بالكامل إلى جانب الخديوي، ولم يكن راضياً من اللهجة التي استعملها رئيس النظار في حديثه. وقد قال له رياض باشا في سياق الحديث إن مسلك الخديوي قد رفعه في أعين الشعب وأكسبه احتراماً عاماً، وإن جميع المصريين الآن في جانبه. أما أنا فأعتقد أن هذا القول قد يصدُق على طبقة الباشوات فقط».

أُجريت تغييرات وزارية عديدة في فترة حكم توفيق باشا، وكانت تشكل مادة خصبة للقيل والقال في مجالس القاهرة. لكن سرعان ما كانت تزول ثورة الأفكار في مثل تلك الحالات. أما هذه المرة، فقد اتضح أن الهياج العام قد تعدى مجرد القيل والقال. وقد أخبرني صديق مصرى أن الوضع بات شبيهًا بالوضع عند بدء الثورة العُرابية، غير أن الفرق الوحيد هو أن الخديوي نفسه في هذه المرة كان قائد الحركة. وقد التف حول الشاب الطائش كلُّ «باشا» حُرِم من امتيازاته أو كُبِح جماح سلطته التي كان يسيء استعمالها، وكل مسلم متعصب يلعن الكفار في قلبه، وكل طالبِ منصبٍ خاب مسعاه، وكل موظفٍ خائن حرمته الرقابة البريطانية من مكاسبه المحرَّمة، وكل شاب مصري سطحي التفكير يعتقد أنه مساوٍ – إن لم يكن أرفع – من رئيسه الإنجليزى....كل هؤلاء التفّوا حول الخديوي – بدون أن يدركوا على الأرجح ما هم فاعلون – ورفعوا راية الثورة ضد المدنية الغربية.

وهكذا اتحد المصرى المتفرنج الذي كان يتظاهر بالإصلاح مع الباشا ذي الفكر المتردي، الذي كان يتحسر على الزمن الذي كانت البلاد فيه تُحكم بالكرباج والفساد. ولقد واظبت الجرائد المعادية للإنجليز على نشر الحوادث التي جرت مؤخرًا على غير حقيقتها؛ فقالت إن الخديوي أحرز نصراً حاسماً، وأنكرت كل الإنكار حقيقة

أنه وَعد باتباع نصائح الإنجليز. واندلعت مظاهرة ساخطة اتسمت بالعنف أمام إدارة جريدة المقطم، وهي جريدة محلية موالية للإنجليز.

وعُقدت اجتماعات في الأقاليم استُعملت فيها لغة العداء الشديد للأوروبيين. وجاءت الوفود إلى مصر لتهنئ الخديوي على سلوكه الوطني، وأصيب السكان الأوروبيون بالخوف، وبدأت المصارف المحلية في رفض المعاملات ومنح القروض.

على أنه رغم كل هذه الدلالات الظاهرة، فقد كانت الحركة في حقيقتها سطحية ووهمية؛ فإن مشايخ القرى المساكين الجهلاء، الذين - طاعةً لأمر «الباشاوات» - أرسلوا رسائل التهنئة للخديوى على مقاومته للرجل الإنجليزي، كانوا يتمنون دائماً في قلوبهم بكل إخلاص أن يَثْبُت الإنجليز أمام الخديوي وينقذوهم من الرجوع إلى عهد الإساءات والمظالم الماضية. وقلّما تجد في البلاد شخصًا واحدًا لا يرتعب من قبول الحكومة البريطانية مطالب الباشاوات فتسحب جنودها من مصر.

قد يبدو من الصعب على العقل الغربي أن يتصور أن نفس الشخص يستطيع أن يكون في وقت واحد وطنياً غيوراً يرغب أن يخرج الجنود البريطانيون عن مصر، ثم يكون نصيراً للحكومة

الصالحة التي تود بقاءهم. وإنني وإن لم أكن قد أقنعتُ قراء كتابى «مصر الحديثة» أن بعض المصريين يستطيع امتلاك تلك الموهبة العقلية الفذة والاستثنائية، فقد ذهب سدًى كل ما كتبتُه فيه عن عدم ثبات أخلاق الشخصية الشرقية وكثرة تقلبها.

غير أن هذه الحركة وإن كانت سطحية، لأن حوالي عشرة ملايين من المصريين الذين لا صوت لهم أخفقوا في التعاطف معها، إلا أنها كانت حركة مضرة وسيئة، إن لم تُقمع فقد تؤدي إلى مشاكل خطيرة. ويصعب التنبؤ بالعواقب عندما يتولى أفرادٌ لا ضمير لهم ولا ذمة قيادةَ شعب جاهل ساذج.

و علاوةً على ذلك، فإن عدم وجود هذه الحركة بالمعنى الحقيقي لم يكن يعرفه إلا الذين يعرفون البلاد بعض المعرفة الصحيحة. وأي شخص آخر – سواء كان بعيداً أو حتى يراقب الحالة عن قرب ولكنه قليل المعرفة – قد ينخدع بالغيرة الوطنية الزائفة التي كان يُغالَى كثيراً في التظاهر بهما.

كان «الباشاوات» يعبّرون عن أفكارٍ لا تطابق رغبات الشعب المصري، غير أنه لما كان ذلك الشعب صامتاً – إما لجهله أو لخوفه– فقد كان صوت أولئك الباشاوات عالياً جداً، ليس باللغة العربية فقط بل بأفصح اللهجات الباريسية الفرنسية. لذلك، كان من

السهل للشخص الذي يراقب الأحداث أن يخلط بين صوت «الباشاوات» وصوت الشعب المصري.

قبل وصف علاجٍ ما، يجب التأكد من حقيقة المرض ومعرفة أعراضه. وبالنسبة لي، لم يكن عندى أدنى شك في أن ما نعاني منه كان يعود في أسبابه إلى الاعتقاد المتين بأن الحكومة البريطانية على وشك أن تتراخى في إحكام سيطرتها على مصر. ولما كانت هذه هي طبيعة الداء فقد كان الدواء بسيطاً، وهو زيادة الحامية البريطانية زيادةً تأتي بفائدتين؛ الأولى: الحفاظ على النظام العام الذي كان مهدداً لدرجة عظمى، والثانية: تهدئة بحر السياسة العاصف، وذلك بإظهار أن الرأي العام المحلي قد أخطأ على الإجمال والتفصيل في فهم تصرف الحكومة البريطانية.

لذلك أرسلتُ إلى اللورد روزبري البرقية الآتية في ١٩ يناير:

«على الرغم من أنني راضٍ عن لهجة الخديوي وتصرفه، إلا أنني في الوقت نفسه غير مستريح إلى الحالة الداخلية. فقد أصبح رياض باشا –على ما فهمتُ – في الفترة الأخيرة متديناً بالغ التدين، ولذلك فهو يميل إلى اتباع روح التعصب والعداء نحو الأوروبيين. ولما كان الخديوي في الماضي يشعر بنفور شديد من رياض باشا، فقد تستميله إليه الآن ميوله العدائية، ويتحد الاثنان للعمل ضد إنجلترا، وفي هذه الحالة ستتوالى المشاكل.

وقد زار الخديوي أمس عدد كبير من المصريين. ومع أن هذه المظاهرة قد جرى إلى حدٍّ ما الإعداد لها مسبقاً، ومع أن الخديوي لم يكن ذا شعبية حقيقية، إلا أنه لم يكن يحتاج إلى جُهد كبير ليضعه الناس في موضع البطل المصري المعادي للأجانب والمسيحيين. وقد اتخذت الصحافة التي تعبر عن الشعور الإسلامي المتشدد لهجة شديدة جداً وجارحة.

ومن رأي الجنرال ووكر ومن رأيي أن الحامية البريطانية ضعيفة جداً، وأود أن أعلن زيادتها على الفور.

و إنني على ثقة أن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تقول أو تفعل شيئاً يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تجنب المزيد من المشكلات مثل اتباع هذا الاقتراح، الذي أوصي بشدة بالموافقة عليه. وإنني أتوقُ أن أعلن هذه الزيادة قبل أن يجد الخديوي أو رياض باشا الوقت الكافي للإقدام على ارتكاب أي حماقة أخرى».

و بعد مراسلات أخرى، تلقيت بارتياح البرقية التالية في ٢٣ يناير:

«لقد قررت حكومة جلالة الملكة - بالنظر للحوادث الأخيرة وللرأي الذي أبديتموه أنتم والقائد البريطاني العام - أن تزيد الحامية البريطانية في مصر. فأرجوك أن تبلغ هذا القرار للخديوي ورئيس نظاره بدون أن تبين لهما السبب الذي دعا إلى هذا القرار».

كان تأثير هذا الإعلان سريعا جداً[1]. فقد تغير سلوك رياض باشا وبذل جهوداً لإخماد الاضطراب الذي أسهم سلوكه السابق في إثارته. وتوقفت مظاهر الهياج ضد الأوروبيين التي كانت تسري في الأقاليم. واطمأنت نفوس الأوروبيين والقاعدة العريضة من المصريين ذوي الميول السليمة. وشعر الجميع أن الحكومة البريطانية أظهرت بكل قوة أن لصبرها الطويل حدّاً، وأنها في وقت الضرورة تنفذ ما يلبي مصالح المدنية الحديثة.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، نشر اللورد روزبري بياناً يوضح وجهة نظر الحكومة بشأن الأوضاع المصرية. وقد ختم هذا البيان البارع بعد شرح الأحداث الأخيرة بما يلي:

«قد يقال إذا وقعت مشاكل أخرى إن الأحوال التي دعت للاحتلال البريطاني قد تبدلت. وقد يتساءل البعض عمّا إذا كان تغيُّر الظروف لا يقتضي تغييراً مناسباً له في السياسة، وما إذا كان الاحتلال

---

(١) تصادف أن كتيبة من المشاة كانت تعبر قناة السويس في طريقها من الهند إلى إنجلترا، فصدرت الأوامر أن تنزل في مصر، وكان ذلك بعد إعلان قرار زيادة الحامية بأربع وعشرين ساعة، تحركت هذه الكتيبة في اتجاه القاهرة. لقد كان هناك تأثير جيد للسرعة التي ظهر بها هؤلاء الجنود في القاهرة بعد إعلان القرار مباشرةً.

يجب أن يدوم رغم معارضة البلاد - كما قد يبدو- ورغم شعور القسم الأكبر من السكان، أم أن الأفضل العدول عنه.

هناك بعض الاعتبارات الأولية يناقض بعضُها البعض بخصوص هذا الرأي :

أولاً : – أنه من الواجب الاهتمام بمصالح الجالية الأوروبية الكبيرة في مصر وبسلامة أفرادها.

ثانياً :– أنه ليس من الواضح على الإطلاق أن شعور المصريين الحقيقي في البلاد هو على خلاف المودة والعرفان، مع أنه من الصعب الوصول إلى إعلان ذلك بشكل قطعي وشعبي صريح. لذلك لا يكون من الملائم والصواب أن يتم تعديل سياسة هذه البلاد – المبنية على أخذ الأمور التي لها أهمية دائمة في الاعتبار – نزولاً على دوافع شخصية متسرعة، أو استجابة لهياج قصير المدى يحدث بين طوائف معينة من السكان.

ثالثاً :– قد يبدو أنه من غير الممكن التراجع عند أول ظهور للمشاكل، عن المهمة التي حملناها أمام الجميع في حماية مصلحة أوروبا العامة ومصلحة المدنية، وأن نتخلى عن إنجازات عشر سنوات من السعي الناجح في ذلك السبيل.

رابعاً : من المرجح أن انسحاب الجنود البريطانيين في الظروف

الحالية سينتج عنه رجوع البلاد إلى نظم الإدارة الحكومية الفاسدة والمستبدة التي كانت سائدة في العهد الماضي، وسيتبعها العودة إلى حدوث اضطرابات قد تستدعي التدخل مرة ثانية تحت ظروف أصعب كثيراً من الظروف الأولى، ولو أنه ليس من الضروري الآن أن نبحث في الكيفية التي سيكون عليها ذلك التدخل.

كل هذه الاعتبارات تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي أن الخطة الوحيدة التي يجب اتباعها في الوقت الحاضر هي أنه يجب علينا أن نحافظ على النظام الذي وُضعت قواعده بناءً على إرشاداتنا، وأن نستمر بدون انقطاع وبصبر وثبات في وضع قواعد للنظام القضائي والإداري الذي يحقق ضمانا كافياً لرخاء مصر في المستقبل.

حقّاً، قد تستجد ظروف كالتي أشرتُ إليها تضطرنا للأخذ في الاعتبار إمكان الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة ذات السيادة على مصر ومع القوى الأوروبية. ولا فائدة في الوقت الحاضر من البحث في المقترحات الواجبة في تلك الظروف، كما أنه لا حاجة بنا لأن نتنبأ بالنتيجة. غير أن ما يلي هو أقل ما يجب أن يقرَّر بكل تأكيد :-

أنه لا يجوز مطلقاً إفلات مصر من الرقابة الأوروبية، التي قد تستدعي الظروف إظهارها بكيفية أشد وأصعب من الكيفية الحاضرة. إن احتمال حدوث ذلك غير وارد قريباً، غير أن الأحداث

الأخيرة تضطرنا لأن نقدّر وقوعه. ومن ناحية أخرى، لا نستطيع مطلقاً أن نغفل إلى أية درجة تعوق هذه الأحداث توطيد الأمن والنظام والعدالة وحسن أداء الحكومة، تلك الأمور التي طالما أعلنتها حكومة جلالة الملكة، ووافق السلطان والدول الأوروبية على أن ضمانها هو الأساس الأوّلي لجلاء الجنود البريطانيين عن مصر».

لقد استحق لورد روزبري على عمله هذا كل التقدير والشكر من إنجلترا ومصر. لقد وضع للشئون المصرية أفضل أساس سياسي متين يمكن وضعه لمواجهة مثل تلك الظروف العصيبة، وقضى قضاءً جذريّاً على فكرة الجلاء السريع التي كانت تجول في عقول البعض بدون النظر إلى عواقبها. وبيّن لكل من يهمه الأمر أن الأمة العظيمة لا تستطيع أن تتنصل بلا مبالاة من المسئوليات التي أخذتها على عاتقها وتعهدت بها أمام العالم كلّه.

و في يوم ٢٦ يناير أرسلتُ للورد روزبرى البرقية الآتية :

«إنني أعتقد أن الدرس الذي لُقِّنه الخديوي الآن سوف يجعل سموه شديد الحرص في مسلكه في الوقت الحاضر».

وقد كنت على صواب – حتى الآن – حيث مر عام كامـل قبـل أن يستطيع الخديوي أن يحوّل دخان العداء لإنجلترا إلى نار ملتهبة مـرة أخرى، فاضطررت لتلقينه درساً ثانياً.

وعليّ الآن أن أتناول تسلسل الأحداث التي اقتضت هذا الدرس الثاني.

الفصل الرابع

وزارتا رياض ونوبار

يناير ١٨٩٣ - نوفمبر ١٨٩٥

[سلوك رياض باشا – زيارة الخديوي للأستانة – اشتداد المعارضة في مصر – تعيين ماهر باشا ناظرا للحربية – الخديوي يزور أعالي مصر – سلوكه في وادي حلفا – خطورة الموقف – تعليمات لورد روزبري – موقف روسيا وفرنسا – إذعان الخديوي – استقالة رياض باشا من منصبه– نوبار باشا يؤلف الوزارة – فشل تجربة رياض باشا – مصطفى باشا فهمى يخلف نوبار باشا– الخبرة التي اكتسبها الخديوي– مراسلات مع اللورد روزبري.]

في ٢٧ يناير سنة ١٨٩٣، أرسلتُ برقية إلى اللورد روزبري قلت فيها: «إن الموقف في المستقبل القريب يتوقف بشكل أساسي على مدى التأثير الذي يستطيع رياض باشا أن يمارسه على عقل الخديوي».

بمرور الوقت برزت نقطتان كانتا تزدادان كل يوم وضوحاً وجلاءً.

الأولى : أن رياض باشا إما أنه لم يكن راغباً في التأثير على الخديوي ليخفف من عدائه لإنجلترا، أو أنه كان عاجزاً عن ذلك. والثانية : هي أن ترتيب الأمور الذي كنت آملُ في تأسيسه جاء على عكس ما كنت أرغب؛ فإن رياض باشا لم يكن هو الذي أثر على الخديوي بل بالأحرى أن الخديوي وحاشيته المزعجة هم الذين أثروا على رياض باشا.

خلال فترة حكم إسماعيل باشا، كان على رياض باشا أن يتعامل مع أمور وأحوال كان يعرفها حق المعرفة، فأبدى في أدائه شجاعة كبرى ومقدرة حقيقية على إدارة شئون الحكومة. فلا يجب على الإطلاق أن تعمينا الحوادث التي أرويها الآن عن الخدمات الجليلة التي أداها لبلاده في ذلك العهد.

أما في عام ١٨٩٣، فقد كان يتعامل مع وضع لم يفهمه حق الفهم. لم يكن لرياض باشا - والحق يقال - الاطلاع السياسي الكافي للتعامل مع حالة أقِرُّ أنها كانت محفوفةً بالصعوبات. لقد مزقته أحاسيس متضاربة؛ فقد كان عدوًّا لما هو أوروبي بكل ما في الكلمة من معنى، حتى أنه كان يود أن يقلل من الرقابة الأوروبية على الإدارة المصرية إلى أقل درجة، لكنه خشي أن يطلق العنان لميوله الحقيقية؛ فكان تارةً يثير التعصب الإسلامي ثم تزعجه نتيجة أفعاله. وكان

يكره الإنجليز، غير أنه كان يفضل أن يقع في أيدي إنجلترا من أن يكون في أيدي فرنسا. وكان يكره المؤسسات البرلمانية، ومع ذلك فقد شجع البرلمان المصري الهش على توطيد مركزه وعلى مقاومة إنجلترا والهجوم عليها. ثم أنه كان يخشى نتائج إعادة السلطة الشخصية للخديوي التي طالما أساء إسماعيل باشا استعمالها، ولكنه امتنع عن معارضة أهواء مولاه الشاب وأطواره الغريبة. وكان يكره الأفكار العُرابية، ومع ذلك سمحَ لنفسه أن يُساق إلى تحالف غير طبيعي مع أشخاص كان يعرف كل المعرفة أنهم يسعون كلَّ السعي في سبيل تحقيق سيادة المصريين على العناصر التركية – المصرية في المجتمع المصري.

وكان يتمنى أن يغادر كل موظف أوروبي البلاد، غير أنه كان في كل أعماله مضطرًا لأن يعترف بأنه لا يستطيع الاستغناء عن المساعدة الأوروبية. وكان يكره الصحافة الحرة، ومع ذلك كان يشجع – بشكل مباشر أو غير مباشر– استعمال الوقاحة المتناهية من أكثر فئات الصحفيين خبثاً.

وهكذا كانت تصرفاته تعبِّر تعبيرًا حقيقيًا عن الاضطراب الكامن في عقله. فكان على الدوام يسير على عكس ما هو أوروبي، ثم بعد ذلك تضطره الظروف أن يتراجع عن أفعاله. من ذلك أنه رفض أن

يسمح للسير جون سكوت وغيره من الموظفين البريطانيين بحضور جلسات مجلس النظار، ثم بعد ذلك مباشرةً أُكره على أن يوقع أمراً يلغي قراره السابق. وذات مرة أصدر منشوراً وقحاً يأمر فيه جميع الموظفين المحليين بالامتناع عن التعامل مع ضباط البوليس البريطانيين، ثم سرعان ما أصدر منشوراً آخر يخالف أمره السابق تماماً. وكان في آنٍ يشجع الصحفيين المتطرفين على مهاجمة إنجلترا، ثم في اللحظة التالية يدفع مبلغاً من المال لأكثر الصحفيين تطرفاً ليوقف نشر جريدته ويغادر مصر.

كان الحادث الوحيد ذو الأهمية في صيف عام ١٨٩٣ هو زيارة الخديوي للأستانة، وكان برفقته تجران باشا. وقد كان يُتوقع حدوث أمور خطيرة من جرّاء هذه الزيارة؛ فإن الخديوي بدأ حكمه بمعاداة الأتراك، إلا أنه غيَّر اتجاه بوصلته السياسية للاتجاه العكسي تحت تأثير كراهيته إنجلترا. وقد اجتهد أن يكتسب تعاطف الأتراك ووقوفهم إلى جانبه، واستغاث بالسلطان لينقذه من ربقة الخضوع لبريطانيا موضحًا له متاعب الاحتلال البريطاني، ومُوجِّهاً شكاوى عديدة غير متجانسة في مجملها ضد الموظفين البريطانيين في مصر. وبينما كان الخديوي يفعل هذا، كان تجران باشا يطوف على السفارات الأجنبية في الأستانة ويدافع أبلغ دفاع عن قضية البلد الذي استوطنه.

وسافر وفد من مشايخ مصر إلى الأستانة بغرض وقع عريضة إلى السلطان بصفته خليفة المسلمين، وقالوا له : «نلتمس منكم أيها الخليفة أن تنظر في أمرنا مع الأجنبي الذي استوطن بلادنا متذرعاً بحجج لا أصل لها، وقد رسخت قدماه في أرضنا المقدسة بوجوده النجس رغم وعوده الخادعة بأنه سوف يخرج منها».

على أن هذه المهمة لم تلق إلا الفشل التام؛ فقد كتب القائم بالأعمال البريطاني في الأستانة تقريرا يقول فيه : «إن السلطان نصح الخديوي بطريقة أبوية أن يفوِّض أمره إلى الله، ويثق بفعل الزمن، محافظاً على العلاقات الحسنة مع الإنجليز».

أما تجران باشا، «فقد استدعاه السلطان وأنذره أن لا يسير على خطة في السياسة قد ينتج عنها إحراج أو متاعب، وأن لا يشير على الخديوي بمثل ذلك». فكانت النتيجة أن سلوك تجران باشا قد تغير تماماً؛ وأبدى رغبة جادة في العمل على تحقيق وفاق مع الإنجليز، وقال للسفير الإيطالي في الأستانة إن «زيارة الخديوي للأستانة قد قضت على كثير من الأحلام الكاذبة التي كان يحلم بها قبل سفره إليها».

أما بخصوص السلطان، فقد كتب القائم بالأعمال البريطاني السير آرثر نيكلسون يقول في تقرير له :

«لقد أدركتُ من أمور كثيرة أن السلطان خائف كلياً من إنجلترا، وأن رفضه إجابة الخديوي إلى رغباته كان ناتجاً عن هذا الخوف».

و بخصوص عريضة المشايخ والأعيان، فإن السلطان لأسباب معلومة، كان يكره المظاهرات الشعبية على اختلاف أنواعها.

كتب السير آرثر نيكلسون:

«إن الأعيان أكثر استياءً من الخديوى؛ فإن وفدهم قد فشل في مهمته كل الفشل. وإذا صدق مصدر معلوماتي، فإن مراقبة تحركاتهم كانت شديدة لدرجة أثارت غضبهم إلى أقصى حد. ولم يُسمح لهم بالمثول أمام السلطان؛ لأنهم مُنعوا من الاقتراب من كشك جلالته في حديقة يلدَز، وقد بقيت عريضتهم في غلافها، ومُنعوا من رؤية الخديوي أو الإقامة قريباً من موضع إقامته».

ومهما تكن الدوافع التي جعلت السلطان يعاملهم هذه المعاملة، فلا شك أن الأعيان نالوا ما يستحقون. إن هذه العريضة كانت في الحقيقة أكثر الفصول هزلاً في الرواية الكوميدية عن معاداة الإنجليز. وقد سُئل شيخ كبير السن معروف بميله للإنجليز عن سبب توقيعه تلك العريضة فقال: «كلها كلام فارغ؛ فكثيراً ما أقول لجملي أو حصاني إذا ضايقني بشيء: «لعنة الله عليك أو أماتك الله يا ابن الخنزير»، ولو كنت أعلم أن ما أطلبه وأدعو به سيتحقق لالتزمتُ

الصمت، غير أنني كنت على ثقةٍ أنه لن ينال الحيوانَ أذًى. وهكذا كان حالي في العريضة، فإنني أعلم أن الإنجليز باقون هنا، سواءٌ وقعتُ العريضة أو لم أوقعها، فما أهميتها إذاً ؟ لقد أرضيتُ مولانا الخديوي بتوقيعها، والإنجليز باقون على حالهم، ويحافظون على مصالحي، والجميع مسرورون من حولي».

لا ريب في أن كثيرين من الذين وقعوا العريضة شاركوا هذا الشيخ الانتهازي في هذا الرأي.

و هكذا، فإن النتيجة الوحيدة من زيارة الخديوي للأستانة كانت أنه اقتنع بألّا ينتظر أي مساعدة من تلك الجهة.

ذهب مقاتلاً شاهراً سيف الحرب، وعاد خصماً للإنجليز مؤدباً بعض الشيء ومنكسرَ الخاطر. وقد كنت أتوقع نتيجة الزيارة، ولذلك لم أعمل شيئاً لمنعها، على الرغم من أنه قد اقتُرِح عليّ أنه كان ينبغي أن أفعل ذلك.

***

ذهبتُ إلى إنجلترا في أوائل يوليو. ولما عدت منها في أكتوبر، رأيت أن بارومتر السياسة أعطى إشارات مؤكدة تدل على قرب هبوب عاصفة. فقد كان في كل إدارة من إدارات الحكومة خلافٌ ظاهر وحاد بعض الشيء بين النظار المصريين والموظفين

البريطانيين العاملين في خدمة الحكومة. كان المصريون يُبدون العداء والمعارضة، والإنجليز يبدون الاستياء ويتبرمون من المعارضة التي كان عليهم مواجهتها. كان استياؤهم أمراً طبيعياً، غير أنهم لم يلتمسوا الأعذار الكافية لتقدير صعوبة الوضع السائد.

لقد اتخذت المعارضة مظهراً خاصًّا جعلت من الصعب مقاومته. فعندما كان يقع أي خلاف ظاهر، كنتُ أُستَدعَى للتدخل، وكنت قادراً – غالباً – على الوصول إلى حل مُرضٍ للإشكال المطروح. غير أنه كان من المستحيل أن أتدخل في كل أمر من أعمال الإدارة الحكومية؛ فإن الجزء الأكبر من المعارضة كان في أمور تافهة غير ملموسة، لكنها لم تكن قليلة الضرر. وهكذا وُضعت ألوف من العراقيل الصغيرة في سبيل الإصلاح؛ لأنه في الحقيقة كان كل الموظفين تقريبا في مصر – من أعلاهم مرتبةً لأدناهم – جزءاً من عصابة معاداة الإنجليز. ولم يكن ذلك لأنهم جميعاً يكرهون الإنجليز، بل كان الأمر أبعد من ذلك. فإن مبعث سلوكهم هذا كان علمهم بأن ترقّيهم متوقف على مساندتهم للخديوي ورياض باشا. وقد سمح هذان الإثنان بأن يدرك الجميع أنه لن يجد أحد حظوة لديهما غير أولئك المعروفين بعدائهم للإنجليز. وأظهر الخديوي عداءً واضحاً لكل مَن رأى أنه يتودد للموظفين البريطانيين، أو يبدي الرغبة في

مساعدتهم في أعمالهم. وكان الخديوي عند مجيء المشايخ والعمد إلى السراي لتقديم فروض الولاء له يقصيهم جانباً ويسيء إليهم علانيةً؛ لأنهم أصدقاء الإنجليز. وقد حَرم أحدَ كبار أصحاب الأملاك من أعيان الوجه القبلي من الدخول إلى السراي الخديوية طول حياته، وقيل له إنه ما دام قد انضم إلى الإنجليز فالأحرى به أن لا يختلط إلا بهم. وقد كان ذنب هذا الرجل الوحيد أن بينه وبين بعض الضباط البريطانيين في البوليس علاقات ودية.

كان من الواضح أن هذه الحالة لا يجب أن تدوم. إلا أنني لم أرغب أن أبدأ في افتعال الأزمة، فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين؛ لكنني صممت أن أختار أرض المعركة التي تناسبني في ذلك النزاع الذي كان على وشك الاندلاع. كان من الواجب – من ناحية – ألّا يقع النزاع إلا لأمرٍ هام يدركه الشعب البريطاني، ولا يكون فيه – من الناحية الأخرى – ذريعةٌ لتدخل أية قوة أجنبية. ولما كنتُ أعرف طباع أولئك الذين اضطررت للتعامل معهم، فقد كنت على ثقة تامة بأنني إذا استطعت الصبر وانتظرت، فإن حماقة أولئك الخصوم ستمكنني من الفرصة المناسبة لضرب الضربة القاضية. وقد حققوا لي ما توقعته.

أثناء غيابي في إنجلترا، أُسنِدَت وكالة نظارة الحربية إلى ماهر

باشا[1]. وبمجرد سماعي الخبر، شعرت بأن هـذا التعيين سيكون مقدمة للمتاعب. لقد أظهر الخديوي بالفعل مدى قلة تبصره بالتعامل مع الشئون العسكرية. عندما تولى ماهر باشا منصبه - وكان حائزاً لثقة الخديوي - بدأ يعمل على تقويض سلطة الجنرال كتشنر، القائد العام للجيش المصرى (السردار)[2].

وفى أوائل يناير ١٨٩٤، سافر الخديوي ومعه ماهر باشا صاعداً في النيل. وكان مختار باشا قبل ذلك بوقت قصير قد فتش على الجنود المصريين المعسكرين في أسوان وكورسكو ووادي حلفا، وامتدح كفاءتهم مدحاً شديداً. أما الخديوي الشاب الذي كان بالطبع يجهل الأمور العسكرية جهلاً تامًّا، فقد رأى غير ما رآه القائد المحنّك الذي قاد جنود مولاه البواسل في ميادين القتال؛ فصب وابلاً من انتقاداته الصبيانية على كل شيء رآه، وأهان الضباط البريطانيين، وبذل غاية

---

(١) هو محمد ماهر باشا وكيل الحربية ومحافظ القاهرة. من أصل شركسي. وهو والد أحمد ماهر باشا وعلي ماهر باشا اللذين توليا رئاسة الوزراء في عهد الملك فاروق. (المترجم).

(٢) إن ماهر باشا مثل كثيرين غيره من الموظفين المصريين الممتازين، سرعان ما أدرك فيما بعد خطأ سياسة العداء للإنجليز، وتولى منصباً في الخدمة المدنية عمل فيه بكل تعاون مع الموظفين البريطانيين.

جهده بأن ليبذر بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش. وفي النهاية بلغت المسألة أشدها في وادي حلفا. فجاءتنى في يوم ١٩ يناير البرقية التالية من الجنرال كتشنر :

«لقد أبدى سمو الخديوي في الاستعراض العسكري بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقّرة لهم، وبعد ذلك قال لي إن من رأيه أنه من العار أن يكون الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم الكفاءة. فأسرعت عند سماعي هذا القول بتقديم استقالتي مستعملاً لهجة الاحترام. على أني أقول أنه قد ظهر جلياً لي ولغيري أن الخديوي منذ وصوله إلى الحدود قد أكثر من التعبير عن كراهيته لجميع الضباط الإنجليز، وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الانتقادات التي لا محل ولا مبرر لها. لذلك شعرت بأنني لا أستطيع أن أدع ملاحظات سموه عن الجيش المصري تمر بدون أن أقدم احتجاجاً رسمياً محافَظَةً على شرفهم وحقوقهم. فلمَّا فعلت ذلك أصبح سموه ودوداً جداً، وتوسل إليّ عدة مرات أن أسحب استقالتي. فأخبرت سموه أنه إذا كان الضباط البريطانيون يوبَّخون ويُعنَّـفون بهذا الأسلوب العلني فلن يكون من السهل تعزيز وضعهم في البلاد، وأنه إذا ما دام هذا الحال فسيصعب عليّ تماماً الحصول على ضباط أكفاء يقبلون

الخدمة في الجيش المصري. فأكد لي سموّه أنه يثق بي تماماً، أما أنا فجعلته يفهم أنني قد لا أصر على استقالتي ولو أني لم أسحبها نهائياً».

كان أول ما جال بخاطري عند استلام هذه البرقية هو خطورة الحادث الذي ورد فيها. فإنه إذا كان هناك شيء في تلك البرقية يطبعه في الذهن قبل سواه التدريبُ السياسي والرسمي ذو النوعية الخاصة الذي تلقيتُه، فهو الحماقة والخطورة الناتجتان عن العبث بنظام أي قطاع من جيشٍ مسلح والإخلال بالضبط والربط بين أفراده. وهذا الخطأ وهذا الخطر - اللذان هما خطيران في حد ذاتهما في كل الظروف - يتضاعفان أضعافاً عندما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط أوروبيين ومسيحيين بينما جنوده من الأفريقيين والآسيويين المسلمين.

لقد بذل الضباط البريطانيون طيلة العشر سنوات الماضية كل ما في وسعهم في إفهام الجندي المصري أن أول واجباته هو الطاعة والإخلاص للخديوي. وقد كان من الطبيعي أن يفعلوا ذلك؛ لأن وجودهم في مصر كان نتيجة انتفاض الجيش المصري على الخديوي السابق. ومع ذلك، فقد انعكس الأمر فجأة، وبدأ الخديوي الشاب في تحريض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم. وبذلك أهوى بفأسه على جذور النظام والانضباط العسكريَيْن، ويا ليته وقف عند هذه الحد...!

إن الجيش المصري ليس جيشاً متجانساً؛ فهو مؤلَّف من السودانيين ومن الفلاحين. ولطالما كان هناك شعور عدائي بين هذين الجنسين. فالخديوي – وربما كان غير واعٍ تماماً بما يفعله – قد استعمل كل قوته في النفخ في ذلك العداء وإضرام ناره.

من الصعب إيجاد تعبير يفي بإدانة مثل هذا السلوك. ولا أتذكر أبداً في كل فترات تجاربي وخبراتي أنني رأيت سلوكاً سيئاً من أي صاحب منصب عالٍ أو مسئول يضارع في ضرره وأذاه سلوك الخديوي عباس في هذه الحادثة.

أما الخاطر الثاني الذي خطر لي، فهو أن الفرصة التي كنت أترقبها قد جاءت، وأنه- والحق يقال- من الصعب إيجاد ميدان للمعركة أنسب من هذا الميدان؛ فحتى آراء النقاد المعادين لنا قد اتفقت على أن الأسلوب الذي اتبعه الضباط البريطانيون في مصر في سبيل إيجاد جيش منظم من العدم كان عملاً يستحق كل مديح وإطراء. ولا حاجة للقول أن رأى الخديوي الشخصى في كفاءة الجيش لم تكن له أية قيمة. ثم أن ذكرى أحداث عام ١٨٨٢ كانت لا تزال ماثلة في أذهان الشعب. إن أي إنسان لديه أدنى قدر من الذكاء استطاع أن يرى بمجرد النظر أنه من الخطر أن يُسمح للخديوى بالاستمرار في خطة عناده وطيشه دون رادع. وأنه لو ظل يعبث بجنوده واقتصر

تدخله على الأمور الطفيفة في جوهر النظام العسكرى، لظل التسامح الذي يتعامل به كبار السن مع الشباب عن طيب خاطر مستعمَلاً معه، مهما سبَّب سلوكه من المشاكل التي لا لزوم لها. غير أن أقصى حدود الكرم لا يمكن أن تجيز سلوك شاب يحرض - لمجرد تلبُّسه بروح الاستهتار والعبث - جيشه على العصيان، مهدداً بذلك أن يجر على الآخرين نتائج حماقته وجهله.

ومن الطبيعي أن يعترض الإنجليز على سلوكه نحو الضباط البريطانيين الذين كان يحق لهم أن يفتخروا بإنجازهم. حتى الفرنسيين لن يروق لهم هذا السلوك، فقد كانوا في الحقيقة يهتمون اهتماما مباشراً برفع كفاءة الجيش المصري؛ لأنه إذا اختلت الهيئة العسكرية في مصر فسيقضي ذلك على أحد الركائز الرئيسية التي يعتمدون عليها في المناداة بوجوب جلاء الجنود البريطانيين عن مصر. وكان موقف السلطان يماثل كثيرا موقف فرنسا.

أما الدول الأخرى الموافقة على الاحتلال البريطاني في مصر فإنها سوف ترى في سلوك الخديوي سبباً جديداً لدوام هذا الاحتلال.

ولن يستطيع النظار المصريون الدفاع عن الخديوي، وعلى الأخص رياض باشا؛ لأنه كان قد جرَّب بنفسه العواقب الوخيمة الناتجة عن تمرد الجيش وانتفاضه، فمهما كان ميله شديداً لدعم

الخديوي في سياسة عدائه للإنجليز، فسيتقاعس عن إقحام نفسه في سلوك مثل ذلك السلوك المذكور آنفاً.

لهذه الأسباب لم أشعر فقط بأن الخديوي استحق العقاب، وأنه من مصلحة أوروبا ومصلحة مصر أن يعاقَب عقاباً صارماً... بل شعرتُ أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في موقف لا يسهُل معه توقيع العقاب المناسب عليه.

على الرغم من ذلك، فإن كل موقف سياسي، مهما كان مظهره مفيداً من الوهلة الأولى، إلا أن هناك صعوباتٍ معينة وأخطاراً كثيرة تحيط به. وعلى السياسي والدبلوماسي أن يقدّر المخاطر والصعوبات المرتبطة بأي حادث خطير ولا يستخف بها.

وقد يحدث بعض الأحيان عند مواتاة الفرصة للضرب أن لا يكون من الصواب تأجيلها، بل يجب ضرب الضربة القاضية بلا تردد. وقد كان حادثا خلع إسماعيل باشا وضرب الإسكندرية في تاريخ مصر الحديث من هذه النوعية. وفي أحيان أخرى، فإن الأمر الأهم قد يكون مقاومة الإغراء الذي يستحث المرء للضرب بشدة عندما تواتيه الفرصة لذلك. ففي يناير ١٨٩٤ كان يجب – كما فكرتُ في ذلك الوقت – أن نقاوم هذا الإغراء؛ لقد أحسستُ أنه مادام قد توافر استغلال معقول ومعتدل لهذه الفرصة فقد تنتج عنه

نتائج جيدة، في حين أنه لو حاولت الحكومة البريطانية التعسف في استعمال مركزها بأن تمرِّغ أنف الخديوي في التراب، فقد تخالف بذلك مبدأها والغاية التي تسعى إليها.

و سيعمل الخديوي وحاشيته على قلب الحقائق، والعواطف الإنجليزية – التي هي كريمة دائماً- ستنحاز إلى جانب الخديوي إذا أذيع في الخارج أن شاباً قليل الخبرة – كما سيقال عنه – قد عوقب عقاباً صارماً لا مبرر له على هفوة صغيرة ارتكبها لمجرد خطأ في آرائه.

و علاوة على ذلك، فإن الإفراط في استعمال الشدة سيقدم حجة جيدة للتحركات الدبلوماسية للقوى المعادية لنا، التي – من جهة أخرى – يحاصرها الاعتدال ويغلق في وجهها سُبل العمل. لهذه الأسباب، قررت – نظرًا لأن القرار كان بيدي – أن ألح على وجوب تقديم الخديوي تعويضاً مناسباً، على وجهٍ لا يكون فيه إذلالٌ له.

إنني أسرد هذه الملاحظات لأن من أهم أغراضي في الكتابة عن الشئون المصرية أن أضع أمام أبناء وطني الذين قد يعملون فيما بعد في إدارة الأمور الشرقية أو شئونها الدبلوماسية سلسلة من الأمثلة تبين الكيفية التي عولجت بها المسائل التي كانت تقع في مصر من حين إلى آخر. وإنني أترك لهم حرية الحكم ما إذا كانت هذه المعالجات قد نجحت أم أخفقت.

والآن أعود إلى سياق روايتي؛ ففي يوم ٢٠ يناير أرسلتُ البرقية التالية إلى الجنرال كتشنر :

«إنني أوافق موافقة تامة على تصرفك. ويجوز – إن رأيتَ ذلك صائبا – أن تخبر الخديوي بأنني علمت بمزيد الأسف بالأسلوب الذي تكلم به عن الجيش المصري، الذي لا شك في كفاءته، وبأني قد أبلغت الحادث لوزارة الخارجية».

وأرسلت في نفس الوقت برقية إلى اللورد روزبري أشرح فيها حقائق الموقف. واقترحت فيها نقل ماهر باشا من نظارة الحربية، وإنني إذا رأيت معارضة شديدة في ذلك «فسألجأ – كملاذ أخير –إلى التهديد بأن الجيش المصري سيوضع بأكمله تحت قيادة قائد جيش الاحتلال».

و سرعان ما جاءني هذا الرد الحاسم من اللورد روزبري في يوم ٢١ يناير :

«لقد تلقيتُ برقيتك المؤرخة ٢٠ الجاري التي تبلغني فيها العبارات المهينة التي وجهها الخديوي إلى السردار والضباط البريطانيين في وادى حلفا بشأن حالة الجيش المصري. فعليك أن تخبر الخديوي بأنني أعتبر هذا العمل أمراً شديد الخطورة، ويبدو أنه قد أصبح عادةً متأصلة في سموه أن يهين الضباط البريطانيين، وهذا

أمر لا تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تسمح به، وحتى إذا قبلته الحكومة فلن يقبله الشعب البريطاني.

وإنني أرى أن إقالة ماهر باشا - الذي هو مستشارُ سوء، وسببُ الخلافات، وعقبةٌ في سبيل التعاون والتوافق بيننا - ثم إصدار أمر عسكري يثني فيه الخديوي على الضباط البريطانيين والجيش، هو الترضية الوحيدة التي يستطيع الخديوي تقديمها. وفى حالة رفضه تقديم مثل هذه الترضية، فيجب النظر في استعمال الشدة التي يكون من ورائها وضع الجيش المصري بشكل أكثر مباشرةً تحت سلطة الحكومة البريطانية، وسيوفر حماية للضباط البريطانيين من المعاملة الجارحة. ثم في الوقت نفسه يجب أن أنشر حوادث الإهانات العديدة التي صدرت منه مؤخرًا حتى يدرك الشعب البريطاني حقيقة الموقف [1]».

حين تلقيت هذا التلغراف طلبت مقابلة رياض باشا وتجران باشا،

(١)أخبرني اللورد روزبري في برقية خاصة في ٢١ يناير أن نشر الحوادث التي أشار إليها «سوف يثير سخطاً عظيماً في إنجلترا»؛ فإن الخديوي كان - والحق يقال- قد شكا شكاوى تافهة، بعضها وقحة، ضد الضباط الإنجليز، وكانت آخر شكوى من هذا النوع أن ضابطاً مر به في منتصف الليل بدون أن يحييه، وقد اتهم الخديوي ذلك الضابط بالسُّكر.

وشرحتُ لهما خطورة الحادث، وطلبت إقالة ماهر باشا وإصدار أمر عسكري يثني الخديوي فيه على الجيش. فأدرك الإثنان حماقة سلوك الخديوي، غير أنهما قالا أنه ربما قد أُسيء فهم المقصود. فأجبتهما بأنني لا أستطيع أن آمل بأن حكومة جلالة الملكة سترضى بمجرد تعليلات شفوية، وأن الترضية المطلوبة هي أقل ما يمكن قبوله. فأرسل الناظران برقية إلى الخديوي. وبحكمة بالغة، لم تُعرض إجابته عليّ لأنها كانت ولا بد غير مُرضية. فقرر رياض باشا عندئذ السفر بنفسه لمقابلة الخديوي والاجتهاد - بالاتصال الشفوي- في الوصول إلى حلٍّ ما.

كانت القاهرة في هذه الأثناء في حالة غليان، وكان الناس يتساءلون: ماذا يكون موقف حكومتَيْ فرنسا وروسيا؟ لقد كان تحركهما مشابهًا لما توقعت؛ فإن قنصل فرنسا العام جاءني محاولاً أن يحصل على شروط أفضل للخديوي، فأخبرته بأنه لا يمكن قبول شيء أقل من الشروط التي طُلبت. وكان قنصلا روسيا وفرنسا لا يرغبان أن يقع خلاف شديد بين الحكومة البريطانية والخديوي في أمر يكون الخديوي فيه مخطئاً خطأً بيِّناً؛ لهذا أرادا أن يستعملا نفوذهما في سبيل التوفيق بين الأطراف المعنية.

وكانت النتيجة أن أذعن الخديوي لما طُلب منه؛ فوجه خطاباً في

٢٦ يناير إلى السردار نُشر في الجريدة الرسمية، نقض فيه كل ما كان يقوله على امتداد الأسابيع الماضية؛ فأبدى رضاءه التام عن حالة الجيش قائلاً : «يسرّني أن أهنئ الضباط، سواءٌ المصريين أو الإنجليز، الذين يتولون قيادته. وإنني سعيد بأن أقرّ بالخدمات الجليلة التي أداها الضباط الإنجليز لجيشي». وبعد ذلك ببضعة أيام أقيل ماهر باشا من نظارة الحربية وعُيّن محافظاً لبورسعيد. وحل محله في منصب وكيل نظارة الحربية رجلٌ رشّحه الجنرال كتشنر.

وقد سببت هذه الحادثة - التي سُميت «حادثة الحدود» - سقوط وزارة رياض باشا. فإن رياض وزملاءه كانوا حائزين على رضا الخديوي التام طالما كانوا متبعين الخطة الحمقاء لمقاومة إنجلترا، لكن سرعان ما زال ذلك التعاطف عندما أظهروا له خطأ سلوكه في حادثة الحدود. خلال الشهرين التاليين لهذه الحادثة، ظهرت في القاهرة كل الأعراض التي عامةً ما تسبق الأزمات الوزارية. وكان يتضح يوميًا أن الخديوي غير متفق مع نظاره. ولقد كان باستطاعتي أن أطيل عمر الوزارة لو أنني بادرت بمساندتها، غير أنني لم أر سبباً كافياً لاتخاذ إجراء من هذا النوع. وبلا شك كان من الواضح أنه من الصعب أن يسقط النظار لأنهم أقروا العمل الصائب الوحيد خلال مدة توليهم أمر الحكومة. غير أن سخط الخديوي عليهم لم يكن

خالياً مما يبرّره؛ فإنه كان ينظر للأمر من وجهة أنهم هم الذين شجعوه على اتخاذ سياسة العداء نحو الإنجليز، ثم تخلوا عنه عندما صُبت على رأسه العواقب الحتمية لتلك السياسة.

ولكن من وجهة نظري الشخصية، لم أكن أعتقد أن مجرد خطوة مصالحة واحدة اتُّخِذت تحت الإجبار تكفي لأن تجعلني أتناسى عداءهم الطويل. وكنت مدركاً تماماً أنني ما لم أفعل شيئاً فإن الوزارة ستسقط لا محالة. وكنت سعيداً لأنها يجب أن تسقط، غير أنه بدا لي من الأفضل أن يبدو ذلك التغيير للعيان كأنه جاء نتيجة طبيعية للظروف الموجودة على الساحة، وليس بسبب أي عمل أتيتُه، لذلك التزمت الصمت، وأخذت أراقب الأحداث.

فلما جاء يوم ١٤ أبريل استدعاني الخديوي وأخبرني أن النظار قد استقالوا [١]. ولكي يحافظ على وعده للحكومة البريطانية، فقد استشارني بشأن من يجب أن يخلف رياض باشا في رئاسة مجلس

(١) هناك سبب وجيه جداً يدعو إلى الاعتقاد – في فترة لاحقة – بأن آراء رياض باشا بشأن الخطة التي يجب أن تُتّبع نحو الحكومة الإنجليزية قد تغيرت تغيراً هائلاً؛ ففي عام ١٩٠٤ ألقى خطاباً – سبّب الكثير من الحساسية في ذلك الوقت – امتدح فيه التقدم الذي أحرزته مصر تحت الحكم البريطاني.

النظار. فأشرتُ عليه بتعيين نوبار باشا، فقبل نصيحتي [1]. ثم ألححت بوجوب دخول مصطفى باشا فهمي وإبراهيم باشا فؤاد – اللذين عُزلا بغلظة متناهية سنة ١٨٩٣ – في الوزارة الجديدة. ومن ناحية أخرى، ذكرتُ له أنني لا أعارض دخول فخري باشا في الوقت نفسه، فقبِلَ الخديوي هذه الاقتراحات كلها بعد قليل من التردد.

لقد تعلمت درسًا واحدًا من فشل «تجربة رياض باشا»، وهو أنه لا فائدة من محاولة قيادة الرأي العام الإسلامي في مصر بواسطة مسلم من طراز رياض باشا. على أن التجربة – في اعتقادي – كانت ضرورية؛ فلو أنها نجحت لكان الموقف السياسي قد تغير إلى الأحسن، لكنها قد فشلت فشلاً تامًّا، ولو جُرِّب تطبيقها مرة أخرى فستكون نتيجتها فشلاً ثانياً بلا شك. فإن من الواضح أن المسلم غير المتخلق بأخلاق الأوروبيين لن يقوى على حكم مصر في هذه الأيام. لذلك، سيقتصر المستقبل الوزاري على المصريين المُتأوْربين من مختلف الطوائف.

---

(١) **بوغوص نوبار باشا** (١٨٢٥ – ١٨٩٩): أول رئيس لوزراء مصر. شغل هذا المنصب ٣ مرات، الأولى كانت من ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ وحتى 23 فبراير ١٨٧٩ . والثانية من ١٠ يناير ١٨٨٤ إلى ٩ يونيو ١٨٨٨. والأخيرة كانت من ١٥ أبريل ١٨٩٤ حتى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥. (المترجم).

أما تاريخ وزارة نوبار باشا التي دامت ١٨ شهراً فلا تستغرق روايته بضعة أسطر؛ فإنه كان رجل دولة محنَّكاً لدرجة لم يكن معها جاهلاً بحماقة سلوك الخديوي. لقد شاع عنه أنه تولى منصبه كوزير للتوفيق، وقد كُللت مساعيه في سبيل التوفيق بين الموظفين البريطانيين والمصريين بالنجاح. وقد أُنجزت إصلاحات عديدة مفيدة في عهده، كان أهمها إعادة تنظيم نظارة الداخلية.

وفى ربيع ١٨٩٥ أصيب نوبار باشا بحادث خطير سبَّب كسراً في كاحله، فاضطره ذلك إلى الغياب لفترة طويلة عن مصر، ورجع مريضاً في شهر نوفمبر. ولمّا كان عمله قد أُنجز، فلقد أظهر رغبة طبيعية في اعتزال العمل العام [1]. وإني أميل إلى الاعتقاد أن نوبار باشا استحق امتنان البلد الذي استوطنه - خلال تلك الثمانية عشر شهراً التي تولى فيها رئاسة النظار، إلى درجة أكبر بكثير من أي فترة سابقة قضاها إبان عمله الرسمي الطويل.

وقد جاءت استقالة نوبار باشا - من بعض وجهات النظر - في لحظة مناسبة جداً؛ فإن الخديوي كان قد زار الأستانة في صيف ١٨٩٥ وعاد ساخطاً من سوء معاملة السلطان له. ورغم قلة خبرته،

(١) توفي نوبار باشا في باريس في ١٤ يناير سنة ١٨٩٩.

فإنه استطاع أن يدرك أنه لا فائدة تُرجَى من وراء المحرضين الأوروبيين، والذين كان أشهرهم في ذلك الوقت رجل اسمه م. ديلونكل، وكان هذا الرجل قد وعد وأقسم على أن أيام الاحتلال البريطاني في مصر معدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسألة الأرمينية كانت في طور المناقشة بين الدول. وكان سلوك تلك الدول - وعلى الأخص إنجلترا - نحو السلطان يحمل رسالة تحذيرية لتابعه.

فإذا أخذنا كل هذه الأمور في الاعتبار، فقد لا نندهش كثيراً من أن الخديوي اتبع خطة تُعد - بالمقارنة مع الماضي - خطة وداد وصداقة، وارتضى، بدون أدنى معارضة، أن يعيّن مصطفى باشا فهمي المشهور بمحاباته لإنجلترا خلفاً لنوبار باشا.

يخبرنا شكسبير أن «الخبرة جوهرة ثمينة»، لكنه يضيف: «إنها غالباً تُشترى بثمن باهظ». فالخديوي دفع ثمناً غالياً - بما فقده من السمعة والمكانة - حتى اكتسب تلك الخبرة في الثلاث سنوات التي تلت جلوسه على العرش. ومع ذلك، فقد كانت تلك التجربة جليلة الفائدة له. فقد تعلَّم أن لا فائدة من المقاومة العلنية للسياسة البريطانية في مصر.

لقد استجدت واقعتان فاصلتان في التاريخ الدبلوماسي لعلاقة بريطانيا العظمى بمصر منذ بدء الاحتلال في ١٨٨٢؛ الأولى منهما

حدثت سنة ١٨٨٧ عندما رفض السلطان – لحسن حظ المصالح البريطانية والمصرية معاً – أن يقبل تعديل «معاهدة وُلف» Wolff Convention [(١)]، فأراحنا من كل المتاعب والارتباكات التي كان لا بد من وقوعها بسبب الجلاء من البلاد قبل الأوان.

وكانت الثانية سنة ١٨٩٤؛ فإنه قد نشبت بعد الأحداث المذكورة في هذا الكتاب خلافات عديدة مع عباس الثانى من وقت لآخر، غير أن المعركة الكبرى في سبيل السيادة البريطانية قد جرت وانتصرنا فيها خلال الفترة التي كان اللورد روزبرى متولياً فيها أعمال وزارة الخارجية، وكان الفضل في انتصارنا عائداً إليه؛ لأننى لولا دعمه الصادق لكنتُ بلا حول ولا قوة.

---

(١) اتفاقية عقدها سير دراموند وولف، الدبلوماسي البريطاني والسفير المفوض لدى الأستانة (١٨٨٥–١٨٨٧) بإشراف اللورد روزبري، مع السلطان عبد الحميد في ٢٤ أكتوبر عام ١٨٨٥، تنص على استمرار وجود البريطانيين في مصر لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعهم الاتفاقية، لكن بنودها الخفية أعطت مبررات كثيرة لمد وجودهم في مصر تحت ظروف معينة، مما دفع السفيرين الفرنسي والروسي في تركيا للضغط على السلطان لسحب المعاهدة؛ حيث امتد وجود البريطانيين بعدها في مصر لعقود طويلة باستغلال تلك الظروف. (المترجم).

ولا أستطيع أن أقاوم الرغبة التي تستحثني لنشر الخطابين التاليين اللذين تبادلناهما عندما – للأسف الشديد – غادر اللورد روزبري وزارة الخارجية.

لقد كتب إليّ يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٤ :

«عزيزي كرومر : لقد جاءت الساعة المحزنة التي أضطر أن أودعك فيها. لقد اجتزنا معاً أوقاتاً عصيبة، وقد تأكدتُ منذ فترة طويلة أنك رجل تطيب رفقته في مطاردة النمر وصيده.

أما أنا فسأشارك بعد الآن في هذه الرياضة من فوق شجرة أو هودج بعيد، وقد أكون ذا فائدة لغيري فيما بعد.

إنك تعلم كم أتمنى لك من الخير، وتستطيع أن تدرك كم يصعب عليّ أن أقطع الروابط التي كانت تجمعنا».

المخلص روزبري

***

وفى نفس التوقيت تقريباً، أى يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٤، عند سماعي بارتقاء اللورد روزبري رئاسة الوزارة، أرسلتُ إليه الخطاب التالي :

«عزيزي اللورد روزبري

على فرض أن ما نقلته رويتر صحيحاً، لا أعلم ما إذا كـان علـيّ أن أهنئك أم لا؛ إذ أنك قد لا تعتبر الموقف موقف تهنئة. على أنّ الشعور الذي بداخلي على كل حال هو شعور أنانية محضـة؛ لأنـه مـن أعظـم أسباب أسفي أنني سأُحرم بعد الآن من شرف الخدمة تحت أوامـرك المباشرة. وإني لن أنسى أبداً المساندة التي كنتَ تقدمها لي في الأمـور الرسمية، ولا العطف والثقة اللذين كنت تظهرهما نحوي في علاقاتنـا غير الرسمية. وإنني أتمنى أنك رغماً عن مشاغلك الجديـدة – التـي لا شك أنها ستكون كثيرة وثقيلـة – سـتجد وقتـاً مـن حـين إلى آخـر لتراقب «الصراع مع عباس».

المخلص جداً لك

كرومر

الفصل الخامس

أساليب عباس الثاني

[العلاقات مع توفيق باشا – جشع عباس الثاني للثروة – مجاملته وحسُّه الفكاهي – إدارة الأوقاف – المحكمة الشرعية – قاضي مصر – حادثة البرنس أحمد سيف الدين – الدسائس مع الأستانة – حماية رجال «تركيا الفتاة» – ليون فهمي – ضبط مُكاتبات – حادثة عثمان باشا بدرخان – تمرد أورطة سودانية – الخاتمة]

سوف أضيفُ في هذا الفصل بعض الوقائع الخاصة بالعلاقات التي كانت بيني وبين عباس الثاني بعد الأحداث التي ذكرتها سابقاً.

إنني أحتفظ عمومًا بأجمل ذكرى لعلاقتي بأبيه خلال التسع سنوات الأولى من الاحتلال البريطاني لمصر. ومع أنه ليس بالإمكان الزعم أن توفيق باشا كان ذا شخصية قوية جداً أو قدرة استثنائية، إلا أنه كان ذا صفاتٍ طيبة نقية أسهبتُ في وصفها في كتابي السابق «مصر الحديثة».(١)

إن توفيق باشا لم يزر أوروبا في حياته، إلا أنه كان يعرف مصر معرفة جيدة ويعرف طباع المصريين وأخلاقهم حق المعرفة. وكانت كل آرائه عن شئون الإدارة الداخلية للبلاد جديرة دائماً بالاعتبار.

(١) مصر الحديثة. المجلد الثاني. ص ٣٢٧-٣٣٣.

وكان اهتمامه بالمسائل السياسية والإدارية اهتماماً صادقاً، وإن كان عابراً بعض الشيء. ولا أتذكر حادثة واحدة وقع فيها بيننا أدنى خلاف في الرأي حول هذه الشئون. وإنني على ثقة تامة بأن تدخلي في الأمور طوال عهده لم يحدث مرة واحدة نتيجة محاولته اقتراف عمل استبدادي أو ظالم، سواء طمعاً في الثراء أو ليصبّ جام انتقامه على أفرادٍ سببوا سخطه.

وقد كان توفيق باشا حريصاً في إدارة شئونه الخاصة، وكان مسلكه في علاقاته الشخصية مع رعاياه – بقدر ما رأيتُه وأدركتُه – مسلكاً لا عيب فيه.

أما علاقاتي مع عباس الثاني فقد كانت بالطبع تختلف عن ذلك اختلافاً تاماً؛ فإنه كان صغير السن عند ارتقائه سُدّة الخديوية، ولم يكن قد اكتسب شيئاً من الخبرة السياسية أو الإدارية. وقد عاش معظم فترات عمره في أوروبا، لذلك خلا ذهنه من الإلمام بالشئون المحلية. ولم أر منه مطلقاً أي اهتمام حقيقي بالمسائل الكبرى المتعلقة بشئون الإدارة الداخلية، غير أنه كان كثير التدخل في تعيين الموظفين، وكان اختياره دائماً محكوماً بمصالحه الشخصية وميوله الخاصة.

وعلى نقيض ما كان يحدث في أيام أبيه– الذي لم يكن يُظهر لذكراه

أقل توقيرٍ واجبٍ من ابنٍ لأبيه - فإن كل الخلافات التي وقعت بيننا كانت في مُجملها ناتجة عن مسائل شخصية.

كانت غاية الخديوي في هذه الحياة على ما يبدو أن يَثرَى بكل الطرق المتاحة في سلطته. وفي الحقيقة، فإنه قد جمع بالفعل ثروة عظيمة سرعان ما بددها وأوقع نفسه في نهاية الأمر في ارتباكٍ مالي شديد.

وكان يطمع دائماً في امتلاك بعض الحدائق والأراضي المجاورة لأملاكه، ولمّا كان شديد الحرص على توخّي الأُطُر القانونية، متبعاً في ذلك التعديلات التي وضعها جده إسماعيل باشا - الذي كان شديد الإعجاب به- فلم يكن من السهل في كثير من الأحوال منعُ ارتكاب مظالم فادحة باسم القانون.

وقبل أن أستفيض في الحديث، أرى أن أذكر باختصار بعض الروايات السخيفة التي كانت تُنشر من حين إلى آخر، ومعظمها في الصحف الإنجليزية، عن «الأحداث» التي كانوا يزعمون وقوعها أثناء مباحثاتي مع الخديوي.

لقد كانت كل هذه الروايات محض افتراء؛ فإن عباس الثانى كان على الدوام مهذبًا في سلوكه، وكان يعاملني بأقصى درجات الأدب. ومن ناحيتي، فإنني آملُ كذلك أنني لم أقصر مطلقاً في إظهار الاحترام الذي كان يقتضيه مركزه السامي.

لقد قال لورد كاننج Lord Canning قولاً حكيماً أثناء ثورة الهند، وهو أنه ليس هناك خطأٌ أعظم من أن يخلط الإنسان بين العنف والقوة. وكذلك يعد خطأً كبيرا عند التصرف مع الشرقيين أصحاب الرتب العليا – الذين غالباً ما يكونون شديدي الأدب بشكل فريد – أن تخلط بين الحزم وبين الخشونة في التعامل أو حدَّة اللهجة.

عند التعامل مع عباس الثاني، كان من السهل جداً المحافظة على كل قواعد الأدب؛ لأنه لم يكن ذكياً فحسب، بل كانت لديه روح دعابةٍ فطرية، مما أثَّر كثيراً في تعاطفي معه. وهنا أذكر مثالاً من هذا القبيل:

حدث ذات مرة أن الخديوي قد خاف خوفاً عظيماً من وجود عدد غفير من العمال الإيطاليين في مصر، والذين كانوا قد أُحضروا للعمل في خزان أسوان. وكان هناك اعتقاد كبير أن العديد منهم من الفوضويين (الأناركيين)، فجيء من إيطاليا باثنين من الضباط الذين يُطلق عليهم لقب ضباط «بوليس سري»، مع أنهما كانا معروفَيْن لدى كل شخص مقيم في مصر، وكانا ملازمَيْن للخديوي ملازمة دائمة. وذات مرة دارت محادثة بيني وبين سموّه، فقلت له في سياق الحديث إنني لا أرى داعياً لأن ينزعج ويخاف بهذا الشكل المُفرط؛ لأن الفوضويين إذا كانوا سيقتلون أي شخص، فسيرجّح تماماً أنهم

سيقتلونني مثله. كان رأيي – حسبما فكَّر فيه مليًّا – معقولاً وغير مألوفٍ له من قبل، وسرعان ما أدرك وجه الدعابة الكامن فيه. فابتهج وجهه وردّ مسروراً : «نعم... هذا صحيح».

* * *

وهنا أنتقلُ إلى الكلام عن **إدارة الأوقاف والمحكمة الشرعية** وعلاقة الخديوي بهما؛ ذلك أن الطبيعة الفريدة لتلك المؤسسات – التي هي مؤسسات محلية في الأساس – قد أتاحت للخديوي وسائل هائلة لزيادة ثروته الخاصة.

تشمل **إدارة الأوقاف العمومية** التصرفَ في كل الشئون المتعلقة بالهبات الدينية والخيرية وبأملاك القُصَّر والعاجزين عن إدارة شئونهم الخاصة بمسائل التركات والمواريث. إن إيرادات الأوقاف ضخمة جداً، وكانت تُدار بطريقة غاية في السوء منذ عهد طويل. وفي السنوات الأخيرة ازداد سوء التصرف فيها بشكل فظيع لأن الخديوي استقل استقلالاً تاماً بإدارتها.

أما أنا فقد كنت أعلم تمام العلم ما يجري من هذه التصرفات السيئة، لكنني أجلتُ اتخاذ الطرق الفعالة لإصلاحها. والذي دعاني إلى ذلك سببان؛ الأول : أنني رأيت أنه من الأوفق أن أترك استياء المسلمين من هذا الأمر يزداد حتى يؤدي بهم إلى طلب الإصلاح

الفعلي، قبل أن أتدخل في نظام له - في نظر المصريين - صفةٌ شبه دينية. والثاني: هو أنني بالنظر لإلحاح المصريين في طلب الاستقلال، رأيت أنه من الأفضل أن أجرب بصبر تجربةً طويلة جداً، لأرى إلى أية درجة يستطيع المصريون - بدون أي مساعدة أوروبية- أن يصلحوا مؤسسة وطنية مهمة لهم مثل ديوان الأوقاف. على أنني في الحقيقة تمكنت من إدخال بعض النظام في حسابات الديوان، والذي حفزني على العمل بجدٍّ في ذلك هو الاعتقاد أنه لن يستطيع أشد الناس تطرفاً أن يقنع الشعب المصري أنني أقصد الاعتداء المستتر على الإسلام بمحاولتي التعامل مع أمر من هذا النوع. ولكنني لم أفعل شيئا آخر بخلاف تلك الخطوة. وأُجِّلت المسائل الخاصة بالأوقاف حتى جاء اللورد كتشنر، فتولى مسئولية هذا الأمر بجدٍّ وحزم، وغَلَّ يد الخديوي عن التدخل فيه، ووضع إدارة شئون الأوقاف على قواعد أكثر تطوراً. وإننى أعتبر هذا الأمر من أنفع الإصلاحات التي أُدخلت في مصر منذ زمن طويل.

أما **المحكمة الشرعية** فيمكن وصفها بأنها نوع من المحاكم العليا المصرية؛ فهي تنظر في كل المسائل المتعلقة بالأوضاع الشخصية للرعايا المسلمين الخاضعين للسلطة العثمانية؛ مثل الطلاق، وشئون الوصايا والتركات وغير ذلك. وهذه الأمور تسير كلها وفق الشريعة الإسلامية المقدسة التي- لسوء حظ المسلمين- لا يجوز التغيير

فيها. وإن هذا الأمر– مثل تعدد الزوجات والرق – هـو الـذي أعـاق التقدم في كل البلاد الإسلامية.(١)

أما القاضي – أو رئيس المحكمة – في هذه المحاكم، فقد كان إلى عهد قريب تركيًّا يعيَّن مـن الأستانة. وقـد كـان القاضـي في الفتـرة الأخيرة من شغلي منصبي بمصر يعد مثـالًا حقيقيـاً للحـزب التركـي المحافظ القديم. لقد كـان شـوكة في جنـب المصـلحين القضـائيين البريطانيين؛ فقد كان مقتنعًا بكمال النظام الـذي يسـير عليـه، وكـان يعارض كل المحاولات التي أُجريت في سبيل إصلاحه. ومن ناحيتي الشخصية فقد كنت أحبه جدا؛ فقد كان ذا صـفات شخصـية جيـدة، وكان أميناً صادقاً، وعلى ما أعتقد نزيهاً لا تغريه الرشـوة، مسـتقلاً في أفكاره وتصرفاته، ورفض تماماً أن يكون أداة للخديوي يستعملها في جمع الثروات.

---

(١) لطالما ردد كرومر وغيره من الأوروبيين هذه الترهات السطحية، وهو في ذلك متأثر بفكر ستانلي لين بول وغيره من المستشرقين الأوروبيين، وكان من الأَوْلى أن يفرِّق بين الدين الإسلامي السَّمح وبين عقلية المسلمين المتأخرين، وإلا لِمَ ازدهرت الحضارة الإسلامية في القرون الأولى من الإسلام ؟ وقد رد عليه العلامة محمد فريد وجدي والعلامة محمد رشيد رضا في جريدة المنار في بدايات القرن العشرين. (المترجم).

وقد حاولتُ أحياناً أن أقنعه بإمكان إصلاح النظام القضائي الذي كان يسير عليه إصلاحاً تاماً دون أن يكون في ذلك أدنى انتهاك للشريعة الإسلامية المقدسة. وأشرتُ إلى أنه حتى القضاة المسيحيين في الهند يتصرفون في الأمور الإسلامية بمقتضى الشريعة الإسلامية بشكلٍ يحوز الرضا التام من المسلمين المتدينين؛ فكنت أؤكد أنه لا ضررٍ من تعيين القضاة المسلمين الذين تلقوا تعليماً قانونياً راقياً في المحاكم الشرعية بدلاً من انتخاب القضاة المنتمين إلى ما يعرف بطبقة «المعمَّمين». لكن تلك الحجج لم تكن لتقنعه. إلا أنه لم يكن يمتنع عن المساعدة في سبيل إجراء العدالة الطبيعية ما دام ليس في ذلك ما يخالف ضميره الإسلامي شديد الحساسية. على سبيل المثال، أحياناً ما كان بعض المسيحيين المصريين يعتنقون الإسلام للتخلص من زوجاتهم وليقترنوا بغيرهن؛ فالشريعة الإسلامية – التي ستطبق على الدعاوى القضائية للزوج في ذلك الحين – ستجيز له أخذ أولاده من أمهم المسيحية. وبذلك يقع الظلم بما في هذا الأجراء من القسوة والخراب. فلما تكلمتُ مع القاضي في هذا الأمر، أجابني بمنتهى العقل أنه لو طُلب منه الحكم في ذلك وهو على كرسي القضاء لما استطاع إلا أن يحكم بمقتضى الشريعة، غير أنه أضاف أنه لا يشعر بأي تعاطف نحو هذا الزوج المتهتك، وأنه يكبح

نفسه عن إظهار احتقاره لأي شخص يعتنق الإسلام لتحقيق مصالحه الشخصية. وقال لي إنني إذا ما استطعتُ أن أصرِّف الأمر على الصورة التي أراها صحيحة – كما كان يحدث أحيانا – باستعمال الضغط الأخلاقي أو الطرق غير الشرعية، بدون أن يُطلب منه الاشتراك في ذلك، فإنه لن يعترض مطلقاً ولن يحرّك ساكناً. ولقد اعتبرتُ هذه المزايا الحسنة خير تعويض عن معارضته الشديدة التي أبداها لكل الإصلاحات القضائية.

إلا أنه – لسوء الحظ – بعد مغادرتي، سعى القائمون بالإصلاحات القضائية هناك للتخلص من هذا القاضي المعارض لهم، مدفوعين باستيائهم من عدم قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات التي كانوا – ولا شك عندي في ذلك – يرونها ضرورية، فوجدوا في الخديوي خير نصير لهم على ذلك، وإن كانت دوافعه لذلك تختلف كثيراً عن دوافعهم... فنجحوا في مساعيهم، وعُزل القاضي المذكور وعُيّن خَلَفُه من الأستانة.

و كانت النتيجة أن المصلحين – الذين على ما أعتقد أدركوا خطأهم – قد خابت آمالهم؛ فإن الإصلاحات الحقيقية الفعالة للمحاكم الشرعية لم يسهل تنفيذها، بينما من ناحية أخرى ساء وضع العدالة؛ لأن القاضي الجديد كان أداة طيّعة في يد الخديوي.

ويتضح مما تقدم أن الخديوي باستقلاله بإدارة الأوقاف ووجود قاضٍ على رأس المحاكم الشرعية مستسلمٍ له كل الاستسلام، قد وجد أمامه تسهيلات عظيمة لتنفيذ خططه في جمع المال والإثراء.

وكانت المساوئ التي حدثت - والتي لا شك عندي أنه لم يبلغ مسامع السلطات البريطانية منها إلا النزر اليسير - كثيرة جدا لدرجة تثير التساؤل. ومع ذلك، فلا حاجة بي لأن أطيل الكلام عنها. في الحقيقة، بعد مضي سنوات عديدة، قد غابت عن ذاكرتي تفاصيل معظم الوقائع التي حدثت في عهدي، والدقة في رواية أمور كهذه واجبة. ومع ذلك، سأذكر النقاط الرئيسية في واقعة واحدة جديرة بالذكر، وتعد نموذجاً مثالياً لحوادث أخرى من نوعها.

حاول عضو من أعضاء العائلة الخديوية اسمه سيف الدين بك أن يقتل صهره، البرنس أحمد باشا فؤاد [1]، فحوكم أمام محكمة

---

(١) حادثة تاريخية شهيرة وقعت يوم ٧ مايو عام ١٨٩٨، قام بها الأمير أحمد سيف الدين، صهر البرنس فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) في النادي الخديوي الذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم «كلوب محمد علي»، وذلك بسبب المشاكل التي كانت بين شقيقته الأميرة شويكار مع زوجها أحمد فؤاد، وأطلق عليه ثلاث رصاصات، وألقي القبض عليه، و نُقل فؤاد للمستشفى ونجا من أثر الرصاص بأعجوبة، وكان أول ما فعله بعد أن تعافى في =

الجنايات وعوقب بالسجن. على أنه اتضح بعد ذلك أنه كـان مختـلًا عقلياً، فأُرسل بموافقة الخديوي الكاملـة إلى مصـحة خاصـة بـذوي الأمراض العقلية في إنجلترا. وكان هذا الرجل غنياً جداً، وأعتقـد أن دخله السنوي من أملاكه كان يقدَّر بـ ٤٠ ألـف جنيـه اسـترليني. وفي تلك الحالة، أصررت على تعيين ناظر مصري لإدارة أملاكـه، فعـيِّن الرجل الذي اخترتُه، وهو وإن لم يكن ذا مقدرة ممتازة، إلا أنه كـان – باعتقاد الجميع – أميناً جداً ومستقيماً.

وبعد أن تركت مصر، عُزل هذا الرجل الذي عينتُه، وتـولى الخـديوي بنفسه إدارة تلك الأملاك. وقد يكون هناك بعض الشـك أنـه اسـتولى على مبالغ طائلة من الأموال السائلة التي كانـت مكدّسـة في الخـزائن بالإضافة إلى العوائد السنوية مـن هـذه الأمـلاك. لـذلك، لم أنـدهش مطلقاً عندما قرأت مـؤخراً في جريـدة «الإيجبشـن جازيـت» الخبـر الآتي، منقولاً عن جريدة عربية بعد ترجمته:

«لقد اتضح من فحص حسابات دائرة البرنس أحمد سيف الدين

= المستشفى هو تطليقه للأميرة شويكار التي جلبت له تلك المشاكل، وانتهى الأمر بإيداع سيف الدين في مستشفى الأمراض العقلية. (المترجم).

بك أن مبالغ طائلة من عوائدها؛ إما أُسيء التصرف فيها، أو نُقلت إلى جهات أخرى. ومن المعلوم أن الخديوي هو الناظر الرئيسي لهذه الدائرة».

وقد كان هناك عامل آخر أدّى لحدوث كثير من الخلافات مع عباس الثاني؛ ذلك أنه أصبح أداة طيِّعة في يد السلطان عبد الحميد، فكثرت دسائسه مع الأستانة، وعلى الأخص أثناء الحادثة المعروفة بحادثة «شبه جزيرة سيناء»(1)، عندما حاول السلطان محاولة -

---

(1) **حادثة شبه جزيرة سيناء**: تسمى أيضاً حادثة العقبة، وحادثة طابا، حيث أرادت تركيا مد سكة حديدية في عام ١٩٠٦ من «معان» في فلسطين إلى العقبة، فهددت وضع الاحتلال الإنجليزي، وأرسل كرومر ضابطاً عهد إليه وضع نقاط عسكرية على طول الخط من العريش إلى العقبة باعتبار أن العقبة من أملاك مصر، ولكن تركيا في غضون ذلك احتلت بجنودها موقع طابا على بعد ثمانية أميال غرب العقبة، فقام خلاف شديد بين تركيا وإنجلترا، طالبت فيه إنجلترا بجلاء الجنود الأتراك عن طابا المصرية، وجنحت تركيا للتراجع، وانتهى الأمر بانسحاب الأتراك من طابا في مايو ١٩٠٦ وتألفت لجنة مصرية تركية لتسوية مسألة الحدود، وانتهت اللجنة من عملها في أكتوبر ١٩٠٦، إذ تم الاتفاق على أن تكون الحدود الشرقية لمصر على امتداد الخط الواصل بين رفح شمالاً إلى نقطة تقع غرب العقبة بثلاثة أميال، وبقيت طابا ضمن أملاك مصر. ورغم أن هذه الحادثة وقعت =

مبيّتة، لكنها فاشلة تماما – أن يجعل الحدود التركية على خط يمتد من العريش على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى السويس (١).

إن حزب تركيا الفتاة (٢) مَدين بالكثير من الشكر لإنجلترا – وهو

= دفاعًا عن مصلحة الاحتلال البريطاني، إلا أنها قد تكون من حسنات كرومر لمصر. وللمزيد من التفصيل، انظر : «تاريخ سيناء» لنعوم شقير، الفصل الخامس ص ٦٢٥، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ٢٠١٣. (المترجم).

(١) قد يحسن في الظروف الحاضرة أن أسجل أنني خوطبت في ذلك الوقت في أن أسمح بإنشاء سكة حديدية تربط بين سوريا وبورسعيد. ولا أعلم مصدر رأس مال ذلك المشروع، ولا من هم أصحابه الفعليون. لكني لا أعتقد أن الفكرة نشأت في برلين أو الأستانة؛ فإن الوكيل الذي خاطبني كان رجلاً بلجيكياً من أعز أصدقائي، ومن أشد الناس دعماً للاحتلال البريطاني لمصر. على أنني لم أشجع المشروع كثيراً وذكرت له في سياق الحديث أنه إذا أنشئ خط يصل بين تلك الدولتين، فيجب أن يكون على بعد لا يزيد عن مائة ياردة من شاطئ البحر ليكون دائماً في مرمى نيران مدافع الأسطول البريطاني. ثم لم أسمع شيئاً بعد ذلك عن هذا المشروع.

(٢) **حزب تركيا الفتاة** : اتحاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الإمبراطورية العثمانية .في عام ١٨٨٩ بدأت الحركة في صفوف الطلاب العسكريين وامتدت بعدها لتشمل قطاعات أخرى، وكانت بدايتها كحركة معارضة للسلطة المطلقة للسلطان عبد الحميد الثاني حتى أطاحت به في =

دينٌ لم يوفَّ به مطلقاً – وذلك نظير الحماية التي قدمتها الحكومة البريطانية لكثيرين من أعضائه الذين لجأوا إلى مصر. ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر شرعية محضة، فإننا نرى أنه قد كان للسلطان حقوقه الشرعية في طلبه أن يُسلَّم إليه أولئك الرعايا العثمانيون الذين أثاروا سخطه، غير أنه كان – من الناحية العملية – طلباً خارج نطاق البحث، حيث أنه مادام للحكومة البريطانية النفوذ البارز في مصر فلا يجوز مطلقاً تسليم المجرمين السياسيين لهذا القضاء شبه العادل الذي ينتظرهم في الأستانة. وبالطبع، كانت الحكومة العثمانية كثيراً ما تدَّعي أن الشخص المطلوب في الأستانة لم يكن مجرماً سياسياً بل هو متهم بارتكاب جريمة جنائية أخرى. ففي تلك الأحوال كان جوابنا دائماً أننا لا نود أن نحمي المجرمين من العقاب، وأنه إذا أرسلت الأوراق التي تثبت إدانته، فإن الشخص المتهم سيحاكم أمام محكمة الجنايات المصرية. وبالطبع، لم يَرِدْنا منهم أي دليل على الإطلاق.

= عام ١٩٠٨. وقد أسست الحركة واقعًا جديدًا للانشقاقات التي صاغت الحياة الثقافية والسياسية للإمبراطورية العثمانية في الفترة الأخيرة قبل سقوطها. (المترجم).

وسأذكر بعض الأمثلة التي تبين مدى تورط الخديوي في دسائس من هذا النوع.

كان ثمة شخص يدعى ليون فهمي تم تجنيده كجاسوس في الأستانة. وبالتالي، سخط عليه السلطان، وأصبحت حياته في خطر، ففر إلى مصر. وكان السلطان شديد الرغبة في أن يُرسل هذا الرجل إلى الأستانة. ووفقاً لذلك، أُقنع الرجل بأن يذهب إلى السراي الخديوية في الإسكندرية. فالتقى في طريقه بصديقٍ طَلَب منه أن يبلغني تفاصيل الأمر إذا انقضت بضع ساعات ولم يعد.

فانتظر صديقه حتى انتهت المدة المحددة، ثم أرسل إليّ تلغرافاً يخبرني بالأمر، وكنت يومئذ في القاهرة.

و فور أن تلقيتُ التلغراف أرسلتُ إلى الإسكندرية ضابطاً بريطانياً كفؤاً يعمل في خدمة البوليس المصرى، وأمرته أن يقابل الخديوي ويبحث في حقيقة المسألة. فأنكر الخديوي كل الإنكار معرفته بمحل وجود ليون فهمي، كما أنكر أن الرجل قد استُدعي للسراي. وتكررت تلك الإنكارات عندما قابلتُ الخديوي لاحقاً، مصحوبةً باعتراضاته الساخطة على الشبهات الجائرة التي وُجّهت لمركزه الرفيع.

على أنه قد اتضح فيما بعد أن ليون فهمي عند وصوله إلى السراي

لم يقابل الخديوي نفسه، وإنما أُخذ إلى يخت سُموِّه الذي كان على أهبة السفر إلى الأستانة. ثم إنه بعد مقابلة الخديوي مع الضابط الإنجليزي أُعيد إلى البر. فالخديوي عندما أقسم لي بشرفه أن ليون لم يكن محتجزاً في السراي كان صادقاً، غير أنه نسي أن يقول إن ليون فهمي كان في تلك الساعة معتقلاً بالقوة في منزل يقع بجوار السراي.

وقد كانت نتيجة الضجة والاهتمام بأمر ليون فهمي أنه لم يُرسَل إلى الأستانة، بل اختُطف وأُرسل تحت حراسة رجل إلى بورسعيد، حيث وُضع على ظهر باخرة كانت على أهبة السفر إلى مرسيليا. على أنه عاد بعد حين إلى مصر، ونشر كتاباً يسرد فيه تفاصيل ما جرى له. وإنني أعتقد أن كل ما قاله كان صحيحاً. أما الصحافة المصرية – أوروبية كانت أو عربية – فإنها لم تصدق روايته، وامتلأت صفحاتها بعبارات الاستهجان والاستنكار للتهم الفظيعة الكاذبة التي وُجهت لشخص الخديوي. أما من ناحيتي، فلم أر وجهاً لتصحيح هذه الآراء الخاطئة للصحافة، فإن ليون فهمي نفسه لم يكن يستحق تعاطفاً كثيراً. وكنت أعتبر أن ما جرى من إنقاذ ذلك الرجل من مخالب السلطان يكفي للمحافظة على شرف المبادئ البريطانية. لذلك، لزمتُ الصمت التام.

وأورد مثالا آخر :-

جاءني القائد الإنجليزي لبوليس القاهرة في أحد الأيام، وأخبرني أنه يوجد في أحد المنازل خزانة بداخلها كمية كبيرة من الوثائق تَشِي بعدد من رجال «تركيا الفتاة». وأنه قد أقيمت دعوى قضائية - يعتقد أن الخديوي حرَّض عليها - ضد صاحب المنزل الذي كان في ظروف مالية حرجة، والقصد من تلك الدعوى ضبط تلك الوثائق، وأن رجال تركيا الفتاة أصبحوا في منتهى الخوف، وأن ثَمة احتمالًا بحدوث محاولة لاغتيال الخديوي لو سَمح بوصول تلك الأوراق إلى يد السلطان، وأنه إذا كان لا بد من عمل شيء فيجب أن يتم على الفور؛ لأن أختام المحكمة على وشك وضعها على الخزانة التي تحتوي على تلك الوثائق الإجرامية. وإنه لأمرٌ خطير أن نفضّ الأختام الموضوعة بأمر محكمة قضائية. ومِن ثَم، لكي أتجنب حدوث مثل هذا الأمر، صرحتُ لقائد البوليس بالذهاب فورًا إلى المنزل وفتحِ الخزانة بالكسر وإحضار كل ما فيها إلى دار الوكالة البريطانية. ولمّا نفَّذ ذلك وأصبحت تلك الأوراق بيدي أمرتُ بإعدامها.

وهناك **حادث ثالث** يستحق الذكر يتعلق بعثمان باشا بدرخان، وهو كبير عائلةٍ كردية شهيرة، كان من «ياوران» السلطان المقربين

إليه، ثم نقم عليه مولاه نتيجةً للاشتباه في ميوله لحزب «تركيا الفتاة»، لكنه نجح في تجنب القبض عليه وفرّ إلى مصر.

فلما جاءني قابلته وأخبرته أنه إذا تجنب الدسائس فسأتولى حمايته، فوعدني بذلك وبرّ بوعده.

أما السلطان فإنه صادرَ كلَّ أملاكه وجرَّده من رتبه وطلب إعادته إلى الأستانة، فتم رفض الطلب، وبذل الخديوي جهده في إقناع عثمان باشا بالذهاب إلى الأستانة، فتقدم الباشا إلى الوكالة البريطانية طالباً النصيحة، فقيل له إن الأفضل أن يبقى في مصر.

في نهاية الأمر، عُرِض عليه خطابٌ زعموا أنه جاء لأحد رجال الخديوي من سكرتير السلطان الخاص، قال فيه السكرتير: إن سموَّه الإمبراطوري قد اقتنع تمامًا أنه أخطأ، وإنه لآسفٌ أشدّ الأسف على ما جرى، ويودُّ لو عاد عثمان باشا إلى الأستانة ليشمله برضاه ويردّ له كل أملاكه، وأنه كذلك سيعطي له تعويضاً كافياً عن الأضرار التي لحقت به.

فظل عثمان باشا متردداً، فلما رأى الخديوي منه ذلك قال له إنه كدليل على صداقته له، ولاعتقاده أنه قد يكون في أول الأمر محتاجاً للمال، فإنه يسأله قبول سلفةٍ مؤقتة من ماله الخاص بمبلغ كبير

(وأظن أن المبلغ كان ٥٠٠ جنيه استرليني) ليستعين به على احتياجاته. فاقتنع عثمان باشا في النهاية، وأيقن أن الأمر صحيح، وقبل بناءً على ذلك أن يسافر إلى الأستانة. فأعطاه عباس الثانى تحويلاً على البنك العثمانى، وخطابات توصية عليا، وما إلى ذلك. وسافر بدون أن يعاود الاتصال بالوكالة البريطانية، سوى أنه ترك رسالة شفوية على لسان أحد أصدقائه يُعرب فيها عن شكره ويذكر أسباب سفره.

وما كادت الباخرة تصل إلى الأستانة حتى صعد الجنود إلى متنها وقبضوا عليه وزجّوا به في السجن، ثم أُرسل بعد ذلك إلى الداخلية في طرابلس بلبنان. وأُطلق سراحه بعد زمن طويل (قبل سقوط عبد الحميد) وعاد إلى الأستانة. ولأنه كان هناك في عسرٍ مالي شديد فقد تذكر تحويلَ الخديوي - الذي نجح في الحفاظ على سنده الورقي - فتوجه للبنك وقدّم سند التحويل إلى مديره، فأعاده إليه وقد كُتب عليه ما يلي بالفرنسية: «سندٌ ملغّى بأمر سمو الخديوي بتاريخ...». وكان ذلك التاريخ هو تاريخ اليوم التالي لسفر عثمان من الإسكندرية. وقد رأى مستر هـ. بويل، سكرتيري للأمور الشرقية هذا التحويل الملغَى.

وأورد **حادثاً آخر** يختلف عمّا تقدم، ويبين مدى الصعوبات التي

كانت تنشأ من التعامل مع عباس الثاني. كما يبين أن الحادث الذي سبق ذكره في هذا الكتاب لم يَشفه من رغبته في إحداث الخلل في نظام الجيش (١):

عندما اندلعت حرب جنوب أفريقيا، عاد العديد من خيرة الضباط البريطانيين الذين كانوا يقودون الفرق العسكرية (الأورطات) السودانية في الجيش المصري إلى فرقهم التي كانوا ملتحقين بها في الجيش البريطاني.

ونظراً لبعض الظروف التي لا حاجة بي إلى ذكر تفاصيلها - والتي ربما لم تكن لتقع لو لم يضطر هؤلاء الضباط المتمرّسون إلى السفر - حصل بعض التذمر في الجيش. وجاهرت فرقة من الفرق السودانية بالعصيان. وكثرت الأقاويل أن الخديوي كان قد تفوه بكلام جعل الجنود المتمردين يعتقدون أنه متعاطف معهم. تم إخماد التمرد بدون إراقة دماء، وحوكم عدد من قادة التمرد أمام المجالس العسكرية، وحُكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة، وأُرسلوا لقضاء فترات العقوبة في مصر. ولمّا تحدثتُ مع الخديوي بشأن هذه المسألة، رأيت من الحكمة أن أتجاهل ما كان يقال عن ضلوعه في هذا التمرد - وذلك

(١) يقصد حادث وادي حلفا الذي سبق ذكره في الفصل الرابع. (المترجم).

أمر كان بالطبع من الصعب إثباته بالدليل القطعي، وربما كان مستحيلا– لذلك اقتصرت في حديثي على الخيانة العظمى التي أبداها بعض جنوده نحو شخص سموه، واقترحتُ عليه أن يرى الجنودَ المحكوم عليهم، ويخاطبهم بكلماتٍ من اختياري بعد أن تُرجمت للغة العربية. فوجد الخديوي نفسه في مأزق؛ إذ كان من المحتمل أن قبوله لطلبي أو رفضه أمران لا يرغبهما؛ فإنه إذا رفض سيعرِّض نفسه للشبهة في أنه حرّض على التمرد في جيشه كما فعل جدُّه من قبل[1]. وإذا ما قَبِل، فسيتضح للجنود المتمردين أن لا أمل لهم في مساعدةٍ فعلية منه، وبذلك يفقد كثيراً من نفوذه في الجيش على أقل تقدير. إلا أنه – كما توقعتُ – اختار الأمر الأخير.

****

والآن فقد قلت ما فيه الكفاية لأثبت أنه إذا نظرنا إلى شخصية عباس الثاني وسلوكه، يتضح أنه يستحيل أن تنشأ بينه وبين ممثل الحكومة البريطانية في مصر علاقات مودة صادقة. وأضيف إلى ما تقدم، أنني طوال معاناتي من هذه المصاعب والمشاكل لم يكن عندي أقل عداء شخصي نحو عباس الثاني. وقد روى التاريخ أعمال

(١) انظر: مصر الحديثة. المجلد الأول، ص ٧٩-٨١.

كثيرين من الحكام الشرقيين، وربما بعض الغربيين أيضا، الذين كانوا غير لائقين للحكم مثل الخديوي السابق – أو في الحقيقة أقل لياقةً منه – غير أنني أحسستُ أنه لو تُرك يسير في طريقه بدون معارضة، فإن العمل الحضاري الذي تعهدت به بريطانيا العظمى في مصر سيقوَّض شيئاً فشيئاً، وأن الفساد بصوره العديدة سيسود مرة أخرى في البلاد، وسيكون هناك بعض الخطر في أن تعود مصر إلى حالتها السالفة من التعاسة السياسية والمالية التي سيترع فيها الانتهازيون، كما كان الحال على عهد إسماعيل باشا. وقد صدق «بندار» تمامًا بقوله (١) :

«إنه من السهل على رجل تافه أن يهز مدينة ويقوّض أركانها، غير أن إعادة تثبيتها على قواعدها أمرٌ شاق يقتضي معاناةً عظيمة، ما لم يَهْدِ الخالق الحاكمَ ويسدد خطاه».

أرسل تينيسون هذه العبارة المقتبسة إلى مستر جلادستون عندما قدَّم الأخير

(١) ذكرها كرومر باليونانية ثم كتب ترجمتها بالإنجليزية. وبندار : شاعر غنائي يوناني، ولد عام ٥٢٢ ق.م، وتوفي عام ٤٤٣ ق.م. ويعتبر من أعظم الشعراء الذين أنجبتهم اليونان.(المترجم).

مشروعه (مشروع الحكم الذاتي Home Rule Bill)[1] إلى البرلمان. لكنها تنطبق على عباس الثاني بدرجة أكبر من انطباقها على مستر جلادستون، حيث أن عباس كان تافه القدر والعقل، بينما جلادستون – مهما كان وضعه – لم يكن رجلًا تافها.

هذا التعبير ترجمه من اليونانية مستر إي. مايرز.

(تمّ)

(١) هو مشروع قانون تقدم به جلادستون لإعطاء الحكم الذاتي لأيرلندا، وكان هو نفسه أول من طالب به في مجلس العموم البريطاني عام ١٨٨٥. (المترجم)

مراجع المترجم للمقدمة والتعليقات

المراجع العربية الأصيلة :

- **تاريخ سيناء القديم والحديث**- نعوم شقير – الهيئة العامة لقصور الثقافة -القاهرة- ٢٠١٣
- **كرومر في مصر** – محمد عودة – دار الهلال – القاهرة – يناير-٢٠٠٣
- **محمد فريد** – تأليف عبد الرحمن الرافعي – دار المعارف – ٢٠٠١
- **مصطفى كامل** – تأليف عبد الرحمن الرافعي – دار المعارف – ١٩٩٩

مراجع مترجمة إلى العربية :

- **اللورد كرومر** – روجر أوين – ترجمة وتقديم : رءوف عباس – المشروع القومي للترجمة – القاهرة -٢٠٠٥
- **عهدي. مذكرات عباس حلمي الثاني**- ترجمة دكتور جلال يحيى- دار الشروق – القاهرة – ١٩٩٣

مراجع إنجليزية :

- Cromer and Egypt. Afaf Lutfi Al-Sayyid – published by Frederick A. Praeger, Inc,. Publishers. New York : 1969.

المترجم في سطور

- ماجد محمد فتحي أبو بكر
- ولد في ٧ مارس ١٩٨٠ بالقاهرة.
- المؤهل : بكالوريوس الاقتصاد الزراعي – القاهرة – ٢٠٠٤.
- عضو الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة.
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة.

سابق الأعمال والترجمات :

مترجم علمي للكتب والتقارير والنشرات الطبية البيطرية والزراعية والتجارية والإعلامية ومواقع الإنترنت لست شركات أوروبية بهولندا وبريطانيا منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ .

- ترجماته:

• **Letters from Egypt** (1865-1869)

Lady Lucy Duff Gordon. John Murray publishers. London ,1872

رسائل من مصر – ليدي لوسي دف جوردون(١٨٦٥-١٨٦٩)-

دار سطور الجديدة للنشر والتوزيع بالقاهرة (٢٠١٣)

* **Social Life In Egypt. Stanley Lane-Poole. London,1882.**

الحياة الاجتماعية في مصر. ستانلي لين بول – مكتبة الآداب للنشر والتوزيع بالقاهرة (٢٠١٤)

* **Abbas II. By : Earl of Cromer.Macmillan London.1915**

عباس الثاني. تأليف لورد كرومر – مكتبة الآداب للنشر والتوزيع بالقاهرة (٢٠١٥).

* ترجمات تحت الطبع:

ترجمة كتاب:

Arabian society in the Middle Ages. By: Edward William Lane , London , 1879.

المجتمع العربي في العصور الوسطى. إدوارد ويليام لين. تحت الطبع بمكتبة الآداب للنشر والتوزيع بالقاهرة

* **Picturesque Sinai and Egypt. Stanley Lane Poole et al.London ,1882**

الوصف المصور لسيناء ومصر في القرن التاسع عشر. ستانلي لين بول وآخرون. تحت الطبع بمكتبة الآداب للنشر والتوزيع بالقاهرة.

* مقالات منشورة :

- عين الجاسوس. المستشرق ستانلي لين بول وكتابه الحياة الاجتماعية في مصر. مجلة ديوان الأهرام. العدد ١٩ –يوليو ٢٠١٤
- مصرع بالمر في سيناء. مجلة ديوان الأهرام – العدد ٢٠- أكتوبر ٢٠١٤
- رسائل الليدي لوسي دوف جوردون. المرأة التي أحبت مصر- مجلة ديوان الأهرام – العدد ٢١- يناير ٢٠١٥
- شغب رواق الشوام – الحادثة التي أعادت تنظيم الأزهر – مجلة ديوان الأهرام- العدد ٢٢- إبريل ٢٠١٥
- الصورة الملفقة للإمام محمد عبده – قصة مؤامرة السرايا الخديوية على علَم الإصلاح – جريدة الأهرام – الجمعة ٣٠ يناير ٢٠١٥
- قبر الرحالة السويسري بوركهارت بمقابر باب النصر – جريدة الأهرام – الجمعة ٢٧ مارس ٢٠١٥



عباس الثاني

يسجل هذا الكتاب لحقبة تاريخية هامة في حياة مصر بقلم حاكم حكامها "كرومر" الذي عاش بها وخبرها وحكمها قرابة ربع قرن من 1877 إلى 1879 كمراقب مالي ، ثم من 1883 إلى 1907 كمعتمد بريطاني.

نشر اللورد كرومر هذا الكتاب بعد خلع عباس الثاني عام 1914 ، وكان قد ألف مسوّدته بعد عودته إلى إنجلترا عقب استقالته من منصبه كمعتمد بريطاني لدى مصر عام 1907 بسبب حادثة دنشواي الشهيرة. وظلت المسودة حبيسة أوراقه الخاصة حتى أفرج عنها بعد خلع عباس الثاني ، وأضاف إليها ملاحظات عدة ثم نشر الكتاب عام 1915 ، وتوفى بعد نشره بسنتين.

يستحق هذا الكتاب أن يطلق عليه "انتقام كرومر" أو على حد تعبير أحد المؤرخين أنه "الضربة الأخيرة من كرومر لعباس الثاني". ويشهد القارئ عبر سطوره احساس كرومر بالمرارة والرغبة في الثأر لكبريائه بسبب ذلك الشاب الغرّ الذي أطاح به كحاكم فعلي لمصر على امتداد 24 عامًا. والكتاب سردٌ تاريخي موجز ومحكم لتاريخ الأحداث والصراعات بين كرومر وعباس الثاني من وجهة نظر كرومر.

والكتاب على صِغر حجمه يحتاج لقراءة متأنية ، حتى يستطيع المرء فهم التوجهات الشخصية لعباس وكرومر ، وحتى لا ينخدع بالشكل الظاهري للأحداث دون فهم ما وراءها.

ISBN 978 977 468 758 7



تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف - الأهرام - الأخبار
روزاليوسف -الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجمهورية
ودار الأم للكتاب ٢٨شارع الدقى ت:٣٣٢٥٩٧١٩